

شَوَاهِدُ الْمُرَادِي وَأَمْثَلُهُ النَّحْوِيَّةُ فِي كِتَابِهِ:
الْجَمْعُ الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي

الدكتور

سيد عبد الخالق سيد إسماعيل
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
بكلية الآداب، جامعة المنيا.

خُطَّةُ البَحْثِ:

مُقَدِّمَةٌ:

تقديم موجز لموضوع الدراسة وهدف البحث.

تمهيد:

١- المرادي في سطور.

٢- كتاب الجنى الداني ومنهج المؤلف في تناول معاني الحروف.

٣- مفهوم التمثيل والاستشهاد، والفرق بينهما، وسبب تغليب التمثيل على

الاستشهاد في هذا البحث.

٤- المقصود بأتماط التمثيل ومراتبه.

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر:

أولاً: الشواهد المنسوبة: (الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين).

ثانياً: الشواهد غير المنسوبة.

ثالثاً: الشواهد متعددة النسبة.

المبحث الرابع: التمثيل بالنثر:

أولاً: أقوال العرب.

ثانياً: الأمثلة المصنوعة: (أ) أمثلة النحاة. (ب) أمثلة

المرادي.

المبحث الخامس: ترك التمثيل.

الخاتمة:

وتتضمن ما يلي:

- أنماط التمثيل ومراتبه وحصر أعدادها ومظاهرها وأشكالها ومواقعها.

- موقف المرادي من كل مرتبة.
- خصائص التمثيل وعلّة اختيار المثال.
- هل خالف الترتيب العقلي للتمثيل؟
- مواضع ترك التمثيل وأسباب ذلك.

شَوَاهِدُ الْمُرَادِيِّ وَأَمْثَلُهُ النَّحْوِيَّةُ فِي كِتَابِهِ :

الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي " (١)

مُقَدِّمَةٌ :

اللهم إني أحمدك حمدَ الشَّاكرين، وأعبُدك عبادةَ المخلصين، وأستعين بك في طلب الهداية والتوفيق إلى صراطك المستقيم، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا مُحَمَّدٍ (ﷺ) النَّبِيِّ الْأَمِينِ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبعد،،،

فإنه لما كان القرآن الكريم سماء اللُّغة، وأعلى مراتبِ الفصاحةِ فيها، وأقوى مراتبِ الاستشهاد على قواعدها، يتلوه حديث النَّبِيِّ (ﷺ)، ثم كلامُ العربِ شعراً ونثراً، ثم الأمثلة التي هي من صنعة النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ أنفسهم حَطَرَ لي، وأنا أقرأ في كتاب: "الْجَنَى الدَّانِي" للمرادي المتوفى سنة تسعٍ وأربعين وسبعمائة (٧٤٩هـ)، أن أبحث هذه الأَمْطَاطِ والمراتب، لاسيما أنّي قد رأيتَه يعتمد على الشَّاهد أو المثال النَّحْوِيَّ اعتماداً كبيراً في شرح معنى الحرف، وفي ذكر استعمالاته عند العرب، فرأيتَه يتوَعَّج في استشهاده بالأمثلة بين القرآن، والحديث، وكلام العرب؛ شعراً، ونثراً؛ وتارةً يقدم، وتارةً يؤخّر، وتارةً يترك التَّمثِيلَ، وأخرى يذكر، أو يجملُ الشرح، أو يختصر، وفي أحيانٍ كثيرةٍ يضيف المثال إلى المثال، والشَّاهد إلى الشَّاهد، فينقل عن النُّحاة، أو المفسرين، أو يأتي بأمثلةٍ من صناعته اللُّغَوِيَّةِ التي تُنمُّ عن فهمه العميق، وعن موقفه المنفرد.

ومعاني الحروف علمٌ نشأ في ركابِ علومِ التفسير، وانتشرت آراؤه في المصنّفات النحوية واللغوية، والبلاغية، وشروح الدواوين الشعرية، فشعر النحاة واللغويون بأهميته، وضرورة التصنيف فيه؛ فبسّطوا أصوله، وشرحوا أبوابه، ووضّحوا شواهدَه، وحصرُوا أمثلته، وسلّكوا له سُبُلَ التّأليف، وأفردوا له الكتب والتصانيف.

وكان من أهمّ هذه الكتب التي تصدّت لمعاني الحروف كتاب المرادي مصدر هذه الدراسة المسمّى: "الجنى الداني في حُرُوفِ الْمَعَانِي"، وعلى الرّغم من أنّه قد سبق في هذا المجال بكثيرٍ من المصنّفات التي تناولت معاني الحروف موضوعًا لها؛ إلا أنّ المرادي قد تميّز بسهولة المنهج، وبساطة التناول، والإيجاز غير المخلّ، والبسط دون الميل، وعرض الأمثلة والشواهد للمعاني اللغوية والدلالية، ونشر الآراء النحوية حسب مقتضيات الضرورة العلمية، ومن الكتب التي سبقت كتاب المرادي كتاب: "اللّامات" لأبي القاسم الرّجّاجي، وكتاب: "منازل الحروف" للرّمّاني، وكتاب: "الأزهيّة في علم الحروف" وكتاب "اللّامات" للهروي، وكتاب: "معاني الحروف" لابن فيروز الغرنوي، و"رصف المباني في حروف المعاني" للمالقي، ومن قبل هذه المصنّفات كان الكتاب المفقود الذي وضعه محمد بن جعفر التميمي القيرواني المعروف بالقزّاز، الذي قال عنه القفطي^(٢): "إنّ هذا الكتاب يعدّ أول ما أُلّف في هذا العلم، وقد تجاوز الكتاب ألف صفحة، ثم تلا جميع هذه الكتب التي ذكرناها كتاب ابن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)؛ المسمّى: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" الذي سبقت طباعته طباعة كلّ هذه المصنّفات".

وحيثما وجدت المرادي قد أكتنر من الاعتماد على الأمثلة والشواهد في أغلب مواضع الكتاب، وأنّ طبيعة هذا العلم يقتضي ذلك، شغلني فكرة دراسة أنماط التمثيل النحوي ومراتبها عنده في كتابه؛ فجاء عنوان البحث: "شواهد المرادي وأمثله النحوية في كتابه: الجنى الداني في حُرُوفِ الْمَعَانِي"، لتتعرّف على موقفه من أنماط تلك الشواهد والأمثلة ومراتب ذكرها، وفهم نظام الاستشهاد والتمثيل

ومعاييرهما عنده، وعلّة اختياره للشاهد أو المثال، وحصر تلك الأسباب، ورصد مظاهر هذا الاختيار وأشكاله، ومواقع مخالفته للترتيب العقلي للشواهد والأمثلة، ثم الحديث آخرًا عن المواضيع التي ترك فيها التّمثيل والاستشهاد ألبتة، والأسباب التي دفعته إلى ذلك.

تمهيد:

١. المرادي في سطور:

المرادي هو أبو محمد الحسن بن قاسم، وقيل ابن أمّ قاسم بن عبد الله المرادي المغربي الأصل المصري المولد والوفاة، وقيل هو أبو علي بدر الدين، أو شمس الدين، ونُسب لجِدَّتَيْهِ أُمّ أبيه "قاسم"، واسمها "زهراء"، وقيل هي امرأة تَبَنَّتْهُ، وقد وُلِدَ بمصر، وعاشَ بها، ودفن بسرياقوس بقاهرة المعزّ لدين الله، ولم يُعَمَّرْ طويلًا، وكانت ولادته مطلع القرن الثّامن، أو قُبَيْلُهُ بقليل، وذكر بعض المؤرخين أنّ ولادته كانت سنة سبعمائة للهجرة (٧٠٠هـ)، ووفاته كانت يوم عيد الفطر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩هـ)، وكان ذا ثقافةٍ عاليةٍ، ولم يقتصر علمه على فنٍّ واحدٍ، والذي يدلُّ على ذلك ما تركه من آثار في مجال النَّحوِ والصَّرْفِ والقراءاتِ والتَّفْسِيرِ والعُرُوضِ واللُّغَةِ والأدبِ والشِّعْرِ وأصولِ الفقه، وكان مالكيّ المذهب، حَفِظَ القرآنَ، وأنقن قراءاتِهِ، وألّف فيها، وتلمذ لكثيرٍ من مشاهير عصره أمثال أبي حيان الأندلسي الغرناطي النَّحوي اللُّغوي المقرئ المفسر المؤرخ الأديب صاحب: "التذكرة" و"البحر المحيط" و"الارتشاف"، وغيرها من المؤلفات النَّحوية واللُّغوية، وتلمذ لابن التُّسْتَرِي شيخ الإقراء بالفاضلية، والسراج الدمنهوري المصري الشَّافعي الفقيه المفتي شيخ فُرَّاءِ زَمَانِهِ، وشمس الدين ابن اللَّبَّانِ الدِّمَشْقِي، وأبي زكريّا الغماري التونسي الصوفي، وترك جملةً كبيرة من المؤلفات والتّصانيف^(٣) بالإضافة إلى كتابه: "الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي" مصدر هذه الدراسة، وقد ضاع كثيرٌ من تلك المصنّفات، ولم تُعرَفْ إلّا من خلال ذكورها في بعض المصادر، وبعض كتب التّراجم^(٤).

٢. كتاب "الجنى الداني" ومنهج المؤلف في تناول معاني الحروف:

يقع كتاب: "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي في مجلدٍ واحدٍ كبيرٍ، بطبعته الأولى لدار الكتب العلمية، بيروت، لسنة ألفٍ وثلاثٍ عشرةٍ وأربعمائةٍ من الهجرة؛ الموافق لسنة ألفٍ واثنينٍ وتسعينٍ وتسعمائةٍ للميلاد (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م). من ستمائةٍ واثنينٍ وثلاثينٍ صفحة، يتصدره مقدمتان؛ الأولى من إحدى عشرةٍ صفحةً لمحقِّقَي الكتاب؛ الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، والمقدمة الأخرى هي مقدِّمة المصنِّف من خمسة فصولٍ في إحدى عشرةٍ صفحةً أيضًا؛ وأهلها في حدِّ الحرف، والثاني في تسميته حرفًا، والثالث في جملة معانيه وأقسامه، والرابع في بيان عمله، والأخير في عدد الحروف، وتلو هاتين المقدمتين خمسةُ أبوابٍ؛ أحدها للحروف والأدوات الأحادية، والثاني للثنائية، والثالث للثلاثية، والرابع للرباعية، والأخير للحروف أو الأدوات الخماسية^(٥).

ومن ملامح منهج المرادي في كتابه: "الجنى الداني" ما يلي:

١- تقسيم الحروف والأدوات إلى أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي، بحسب وضع الحرف على عدد حروفه، مع الإشارة إلى أن الحروف تنقسم إلى قسمين عاملة ومهملة، والحروف العاملة منها ما يعمل عملاً واحداً، ومنها ما يعمل عملين مختلفين أو متشابهين؛ إلا أنه لم يراع ذلك عند ترتيب ورود تلك الحروف والأدوات في كتابه.

٢- جاء ترتيب الحروف والأدوات في كتابه حسب عدد الحروف المكونة لها أولاً، ثمَّ كان ترتيب هذه الحروف والأدوات باعتبار الحرف الأول بترتيب الحروف الهجائية.

٣- جعل لكلِّ قسمٍ من أقسام هذه الحروف والأدوات باباً مستقلاً؛ فجعل للأحادي باباً، وللثنائي باباً، وهكذا إلى الخماسي، ثم رتب حروف الباب الواحد - كما ذكرتُ آنفاً - بحسب ترتيب ورود حروف الهجاء في اللُّغة.

٤. عَرَضَ لكثيرٍ من الخلافات والمعارضات والترجيحات النحوية في أغلب مسائل المعاني التي وردت لتلك الحروف والأدوات، مع الإشارة في أحيانٍ كثيرةٍ لأسماء العلماء أو المدرسة أو الاتجاه أو المذهب.
٥. أَكْثَرَ المرادي من التَّمثيل والاستشهاد في كلِّ مسألةٍ من مسائل الكتاب، وفي أغلب المواضع نراه لا يكتفي بشاهدٍ أو مثالٍ واحدٍ؛ بل يُوَكِّدُ ذلك بأكثر من شاهدٍ أو مثالٍ.
- ٦- تَنَوَّعَتْ شواهدُ المرادي وأمثله بين القرآن بقراءته والحديث بمرويته والشِّعر بطبقاته والنثر بألوانه، وكذلك الأمثلة المصنوعة التي نقلها عن النحويين، أو التي جاء بها من صنعه.
- ٧- جاء ترتيب الشواهد والأمثلة في هذا المبحث حسب قوتها التي اعتد بها النحويون قبله وبعده؛ فجاء القرآن الكريمُ يمثل النمط الأول ومرتبته، والحديث النبويُّ يمثل النمط الثاني ومرتبته، والشِّعر بطبقاته المختلفة يمثل النمط الثالث ومرتبته، والنثر بألوانه وأشكاله يمثِّلُ النمط الرابع ومرتبته، ومعه الأمثلة المصنوعة، وترك الاستشهاد أو التَّمثيل اعتبره الباحث يمثِّلُ النمط الخامس ومرتبته في مصنِّفه.
٨. تَنَوَّعَ موقفُ المرادي في شرح معنى الحرف أو الأداة، وفي ذكر وظيفته النحوية، أو استعماله اللغوي بين التأييد والاعتراض، وبين الاكتفاء بالتقل والتَّحليل والتَّقد، وفي ذكر المذهب بين التسمية أو الإشارة إليه ببعض المصطلحات؛ كالجمهور، أو العامة، أو الجماعة، أو البعض، ونحو ذلك.
- ٩- يعدُّ كتابُ المرادي خلاصَةً مُخْتَصَرَةً لما جاء في كُتُبِ السَّابِقِينَ في مجال معاني الحروف؛ لا سيَّما كتاب المألقي المسمى: "رصف المباني في حروف المعاني" الذي اعتمد عليه المرادي اعتمادًا كبيرًا.

١٠. عَاصِرَ المُرَادِيِّ ابْنَ هِشَامٍ فِتْرَةً مِنَ الزَّمَنِ، وَقَدْ زَعَمَ الْأَخِيرُ أَنَّهُ سَبَقَ المُرَادِي فِي التَّصْنِيفِ لِهَذَا الْعِلْمِ؛ فَأَلْفَ كِتَابٍ: "مَغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كِتَابِ الْأَعَارِبِ"، وَأَنَّ المُرَادِي قَدْ أَفَادَ مِنْهُ؛ إِلَّا أَنَّ الْقِرَائِنَ التَّأْرِيخِيَّةَ وَالْعِلْمِيَّةَ قَدْ أُثْبِتَتْ أَنَّ النَّقِيضَ هُوَ الصَّحِيحُ.

١١- أَوْزَدَ المُرَادِي الْأَحْرَفَ وَالْأَدْوَاتِ الْمَخْتَلِفِ فِي حَرْفِيَّتِهَا فِي نَهَائِهَا كِلِّ بَابٍ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ قَنَاعَتِهِ بِصِحَّةِ أَوْ شَهْرَةِ تِلْكَ الْأَرَاءِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ نَصًّا فِي نَهَائِهَا الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْكِتَابِ.

٣- مَفْهُومُ التَّمَثِيلِ وَالِاسْتِشْهَادِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَسَبَبُ تَغْلِيْبِ التَّمَثِيلِ عَلَى

الِاسْتِشْهَادِ:

يَقْصِدُ الْبَاحِثُ بِالتَّمَثِيلِ اسْتِعْمَالَ الشَّاهِدِ وَالْمِثَالِ كِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ أَعْمٌ مِنَ الْاسْتِشْهَادِ، وَالْمِثَالُ أَعْمٌ مِنَ الشَّاهِدِ، وَيُمْكِنُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَلْفَتَ النَّظْرَ إِلَى الْفَرْقِ الْجَوْهَرِيَّةِ بَيْنَ التَّمَثِيلِ وَالِاسْتِشْهَادِ، وَبَيْنَ الْمِثَالِ وَالشَّاهِدِ، فِيمَا يَأْتِي:

١- الْاسْتِشْهَادُ يَكُونُ لِاسْتِنْبَاطِ الْقَاعِدَةِ، وَالتَّمَثِيلُ يَكُونُ لِلتَّسْلِيمِ بِهَا، أَوْ بِسَطِّهَا، أَوْ تَوْضِيحِهَا، أَوْ شَرْحِهَا، أَوْ تَفْسِيرِهَا فَقَطْ، وَلَا يَعْدُو إِلَى التَّقْعِيدِ أَوْ الْاسْتِنْبَاطِ، فِي حِينِ أَنَّ الشَّاهِدَ يَسْتَعْمَلُ فَقَطْ فِي مَوَاطِنِ التَّقْعِيدِ وَالِاسْتِنْبَاطِ.

٢- الْاسْتِشْهَادُ جَاءَ كَثِيرًا فِي كِتَابِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِيِّ؛ إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا لِاسْتِنْبَاطِ قَوَاعِدِهِمْ غَيْرَ الشَّاهِدِ، وَجَاءَ التَّمَثِيلُ بِكَثْرَةٍ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّ مَرِحْلَةَ التَّقْعِيدِ قَدْ انْقَضَتْ، ثُمَّ تَلَتْهَا مَرِحْلَةُ الشَّرْحِ وَالْبَسْطِ وَالتَّوْضِيحِ.

٣- الْاسْتِشْهَادُ يَعْتَمِدُ عَلَى الشَّاهِدِ الْمَنْقُولِ، وَالتَّمَثِيلُ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ يَعْتَمِدُ عَلَى الْمَنْقُولِ وَالْمَصْنُوعِ.

٤- الشَّاهِدُ يَذْكَرُ لِإثْبَاتِ الْقَاعِدَةِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَنْقُولًا؛ إِمَّا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقَرَأَاتِهِ الْمَخْتَلِفَةِ، أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ بِرَوَايَاتِهِ، أَوْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ شِعْرًا أَوْ نَثْرًا بِجَمِيعِ أَلْوَانِهِ وَأَشْكَالِهِ، أَمَّا الْمِثَالُ فَهُوَ جَزْئِي يُسْتَحْضَرُ لِلتَّوْضِيحِ وَالشَّرْحِ،

وبينهما عموم وخصوص؛ إذ كل شاهد يصلح أن يكون مثلاً، والنقيض ليس كذلك؛ فلا يصلح كلُّ مثالٍ أن يكون شاهداً.

٥- الشَّاهد يذكُرُ في مواضع التَّعْيِيدِ والاستنباط، والمثال يأتي في مواضع الشَّرْحِ والتَّوضِيحِ.

٦- يطلق على الشاهد المنقول من عصر أو مكان لا يحتج به في كتب النحو مثلاً، وكثيراً ما يستأنس به النحويون بقولهم: "وهذا من باب التمثيل أو الاستئناس"؛ أي أئهم يستأنسونه، ويستحسنونه، ويمثلون به في مواضع الشرح والتوضيح، وليس في مواضع التَّعْيِيدِ أو الاستنباط.

٧- يعدُّ القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي ورواياته، والشعر الجاهلي، والإسلامي حتى ابن هرمة، المتوفى: ١٧٦هـ، وكلام العرب العرباء المنشور حتى هذا التاريخ محلاً للاستشهاد ليس غير، ويعد ما بعده بالإضافة إلى الأمثلة المصنوعة التي هي من صنعة النَّحْوِيِّين أنفسهم محلاً للتمثيل، فضلاً عن أن محل الاستشهاد يصلح أن يكون أمثلة كذلك.

٨- شاهد التَّعْيِيدِ جزئي ومتعدد، ولكنَّه يقتصر على القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب العرباء شعراً ونثراً، أمَّا المثال فهو متعدد، ولكنَّه لا يقتصر على ما سبق فقط؛ بل يتجاوزه إلى الأمثلة المصنوعة التي صنعها النَّحْوِيُّونَ؛ فالمثال النَّحْوِيُّ يشمل الشاهد المنقول، والمثال المصنوع.

٩- التمثيل أعمُّ من الاستشهاد، وقد يتعاوران في كتب النَّحْوِ الحديثة؛ ويتبادلان عند المجددين؛ إذ لا يفرق المحدثون بينهما؛ فيستعملون كلا منهما بمعنى المثال.

١٠- كثرة الشَّواهِدِ في كتب المتقدمين، وكثرة الأمثلة في كتب المتأخرين، لا تعني خلو كتب المتقدمين من الأمثلة المصنوعة، ولا خلو كتب المتأخرين من الشواهد، ولكن غلبت الشواهد على كتب المتقدمين؛ لأنَّ تلك المرحلة كانت مرحلة تأسيس لهذا العلم، كما أنَّ لغتهم كانت فصيحة وقوية، ولم تكن تلك الشواهد تمثل صعوبة

لديهم، أمّا كثرة الأمثلة في كتب المتأخرين والمحدثين فذلك لأنّ لغة الشواهد أمست صعبة على الدارسين، كما أنّ أنصار فكرة تجديد النحو وتيسيره يعدون الشواهد - لا سيّما الشعرية- من الأمور التي تجعل النحو صعباً على الدارسين، فضلاً عن أنّ لغة الشاهد أضحت تحتاج إلى بيان وتفسير وشرح لمفرداتها وتراكيبها.

ولكلّ ما سبق أثر الباحث في هذه الدراسة أن يُعَلِّب مصطلح التمثيل على الاستشهاد، ومصطلح المثال على الشاهد، كما أنّ المرادي في كتابه قد أكثر من الأمثلة المصنوعة، فاستأثرت الأمثلة عنده بنصيب كبير، وإن كان اهتمامه بالشاهد لا يقل عن ذلك؛ بل يزيد؛ إلا أنّ القارئ لكتابه لا يجد موضعاً من مواضع حديثه خاليّاً من مثال أو شاهد.

٤. المقصود بأنماط التمثيل ومراتبه:

يقصد الباحث بأنماط التمثيل رتبة اختيار نوع الشاهد أو المثال لقاعدة ما، وقد رتب النحويون الشواهد والأمثلة ضمناً لا نصّاً في مؤلفاتهم، وذهبوا إلى أنّ القرآن الكريم بقراءته المختلفة المتواترة والشأدة يعدّ المصدر الأوّل للتّقييد، وأنّ العربيّة تُصَحِّح بالقرآن، ولا يُصَحِّح القرآن بالعربيّة، ثم جاء الحديث النبويّ عند الجمهور ليَتَبَوَّأ النَّمط الثَّاني، فأجاز الاستشهاد به فريق من النّحويّين دون قيدٍ أو شرطٍ، وشدّد فريقٌ منهم؛ فَمَنَعُوا الاستشهادَ بِهِ، وتعلّلوا بأنّ الحديثَ الشَّريفَ إنّما يُرَوَى بالمعنى، ولا يُرَوَى باللفظ، فلفظه هو لفظ الراوي، وليس لفظ النَّبِيِّ (ﷺ)، وهو كلام مردود عليه، وتوسّطَ فريقٌ آخرٌ؛ فَمَيَّدَ الاستشهادَ به في مواضع محدّدة، وبشروط ثابتة منها أن يكونَ الحديثُ مروياً عن النَّبِيِّ (ﷺ) باللفظ والمعنى معاً، أمّا الشَّعر فقد احتلَّ بطبقاته المختلفة عدا المجمع على نفي حجّيته النَّمط الثَّالث عند النُّحاة، والنَّثر بألوانه المتباينة من مَثَلٍ أو حِكْمَةٍ أو قولٍ، ومعه المثال المصنوع عن طريق قريحة النّحوي نفسه، من خلال فهمه واستنباطه واستقرائه للقاعدة، وعلمه بما تنطبق عليه

من مستويات لغوية مختلفة جاء يُمَثَّل النَّمط الرَّابِع، ثم خَصَّصَ الباحث النَّمط الخامس للمسائل التي ترك فيها المرادي الاستشهاد أو التَّمثيل ألبتة.

وهذا الترتيب لم يصرِّح به النَّحويون نصًّا في مؤلفاتهم؛ بل فُهِمَ ضمناً من خلال اختيارهم وتوظيفهم للشَّاهد أو المثال لخدمة القاعدة النَّحوية، وهذا الذي أراده الباحث، وهو معرفة مدى تطبيق ذلك في كتاب: "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي؛ لاسيَّما أنَّ أكثر مقاصد كلام العرب مبنية على معاني الحروف والأدوات، وأنَّ كثيراً من الأدوات والحروف تتضمن معاني حروفٍ أخرى، وأنَّ بعضَ الحروف يعمل عندهم أكثر من عمَلٍ، ويستعملونه في كلامهم بمعانٍ مختلفةٍ، ويؤدي لديهم أكثر من وظيفةٍ، ومن هنا رأى الباحث أنَّ الحاجةَ ماسَّةً إلى دراسة أنماط التَّمثيل ومراتبه عند المرادي في كتابه: "الجنى الداني في حروف المعاني"، من خلال المباحث اللاحقة.

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة

يمثل الاستشهاد بالقرآن الكريم النَّمط الأول، والرتبة الأولى عند النَّحويين واللُّغويين، وقد تابعهما المرادي في استشهاده على القواعد النَّحوية والدلالات اللُّغوية خلال كتابه: "الجنى الداني في حروف المعاني" عند شرح الحروف بآيات القرآن الكريم بالقراءات والروايات المختلفة؛ لبيِّن أقسام الحرف، وطرق استعماله، أو وظيفته النَّحوية، أو ودلالاته اللُّغوية، ونراه في معظم تلك الحروف يستشهد بالقرآن الكريم أولاً، ثُمَّ الحديث الشريف، والشَّعر، والنَّثر إنَّ وُجِدَ، فقد مثَّل بنحو أربعمئة وتسع عشرة آية (٤١٩) من القرآن الكريم، وقد لاحظ الباحث على المؤلف لهذا الكتاب تمسكه الشَّديد بالاستشهاد بالقرآن الكريم؛ فتارةً يذكر الآية في أكثر من موضعٍ - في شرح أكثر من حرفٍ - وتارةً أخرى يذكرها بأكثر من روايةٍ أو قراءةٍ، وأحياناً يعضدُ الآية بأخرى؛ ليؤكِّد القاعدة من ناحية، ويقوي مذهبه، أو مذهب مَنْ نُقِلَ عنه، من ناحية أخرى، وأحياناً لا يعتدُّ بهذا الترتيب؛ فلا يذكر القرآن أولاً؛ بل نجده يقدم

الشاهد المنقول المتمثل في الشعر أو النثر أو الشاهد الموضوع على آيات القرآن الكريم والحديث النبوي اللذين يتبوأن المرتبة الأولى والثانية، أو يترك الشواهد القرآنية بالكليّة، ويستشهد بالمنقول شعراً أو نثراً، أو المثل المصنوع، وسيظهر تفصيل تلك الحالات خلال عرض الأمثلة لهذا المبحث.

فعند شرح معاني الحرف يبدأ بشرحه من خلال الآيات القرآنية أولاً؛ فمثلاً عند شرحه لمعاني همزة الاستفهام يستشهد بآيات من القرآن الكريم؛ فيذكر أن من معاني همزة الاستفهام: التّقرير؛ ويأتي بهذا المعنى مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي﴾^(٦)، ومن معانيها التّوبيخ، ويأتي بقوله تعالى: ﴿أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(٧)، ثمّ يبيّن أنّ المعنيين قد يجتمعان في آية واحدة؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُزَيِّكْ فِينَا وَلِيدًا﴾^(٨)، وأنّ من معانيها التّذكّرة، ومثّل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾^(٩)، وأنّ من معاني همزة الاستفهام التّهديد^(١٠)، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ هُمْكِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١١)؛ فهو يستشهد بآيات القرآن الكريم لمعاني الهمزة التي ذكر منها أربعة معانٍ، وهي: التّقرير، والتّوبيخ، والتّذكّرة، والتّهديد.

والغالب عليه في معظم الحروف أنه يأتي بالقرآن أولاً، وفي مواضع أخرى يُعَصِّدُ الآية بالآية من القرآن؛ لكي يُوضّح القاعدة، ويؤكّد المعنى المقصود للحرف.

١- ومن أمثلة ذلك ما جاء عند تفسير معنى الباء التي تكون للاستعلاء؛ حيث جاء بأكثر من آية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾^(١٢)، ثمّ أكّد أنّ الفعل "أمن" يتعدى بحرف الجر "على"، وأنّ من ذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ﴾^(١٣)، ثمّ عصّد أنّ الباء بمعنى "على" بقوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾^(١٤)؛ فجاء بكلّ هذه الآيات لبيّن أنّ الباء تعني الاستعلاء، وتتضمن معنى "على"؛ ففي الآية الأولى قوله: "بقنطار"؛ أي: "على قنطار"، وفي الثانية قوله: "بهم" تعني: "عليهم"، وأنّ الفعل "أمن" يتعدى بـ"على" كما في ﴿أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ﴾^(١٥).

٢- وفي موضعٍ ثانٍ ذَكَرَ أَنَّ الباءَ تَزَادُ مَعَ الْمَفْعُولِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(١٦)، رَغْمَ كَثْرَتِهَا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١٧)، وَجَاءَ بِبَعْضِ الْآيَاتِ الَّتِي تَعْضِدُ هَذَا الْمَعْنَى؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَرَيَّ إِلَيْكَ يَجِدُكَ النَّحْلَةَ﴾^(١٨)، وَمِثْلَهُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(١٩).

٣- وفي موضعٍ ثَالِثٍ: عِنْدَ تَفْسِيرِ اللَّامِ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الْقِسْمِ بَيْنَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ^(٢٠)، وَجَاءَ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تُؤَكِّدُ هَذَا؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٢١)، وَعَضَّدَهَا بِقَوْلِهِ ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾^(٢٢).

٤- وفي موضعٍ رَابِعٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ أَقْسَامِ "إِذْ" بَيْنَ أَنَّهَا تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ، وَمِثْلَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٢٣)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْئَلُونَ﴾^(٢٤)؛ فَعَضَّدَ الْآيَةَ بِأُخْرَى لِتَبَيِّنِ مَعْنَى التَّعْلِيلِ الْمَقْصُودِ مِنْ "إِذْ".

٥- وفي موضعٍ خَامِسٍ ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّ "عَنْ" عِنْدَمَا تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ فَلَهَا عِدَّةٌ مَعَانٍ؛ مِنْهَا أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى "بَعْدَ"، وَمِثْلَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٢٥)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٢٦)؛ فَجَاءَ بِآيَةٍ تَبَيِّنُ أَنَّ "عَنْ" بِمَعْنَى "بَعْدَ"، وَأَكَّدَهَا بِأُخْرَى لِيَقْوِيَ هَذَا الْقَوْلُ^(٢٧).

٦- وفي موضعٍ سَادِسٍ ذَكَرَ عِنْدَ "لَوْ"؛ أَنَّ "لَوْ" الشَّرْطِيَّةُ تَسَاوِي مَعْنَى "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ، وَيَأْتِي بَعْدَهَا الْمُسْتَقْبَلُ، وَتَجْعَلُ الْمَاضِيَّ مُسْتَقْبَلًا، وَمِثْلَ عَلَى ذَلِكَ بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٢٨)، وَعَضَّدَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِيَحْشَرَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٢٩)، ثُمَّ شَرَحَ حَالَاتِ "لَوْ"، وَأَتَى بِأَمْثَلَةٍ تَبَيِّنُ تِلْكَ الْحَالَاتِ وَتُؤَكِّدُهَا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^(٣٠).

٧- وفي موضعٍ سَابِعٍ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْمُرَادِيُّ أَنَّ "مِنْ" لَا تَزَادُ عِنْدَ سَبْوِيهِ وَجَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ؛ هُمَا: (١)- أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُهَا غَيْرَ مُوجِبٍ. (٢)- أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا نَكْرَةً؛ لَكِنَّ الْكُوفِيِّينَ - عِدا الْكَسَائِيَّ وَهَشَامٍ - خَالَفُوا هَذَا، وَذَكَرُوا أَنَّ "مِنْ"

تزداد بشرط واحد، ذكره ابن مالك، وهو ثبوت السَّمَاع^(٣١)، ومثَّل على ذلك بآيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣٢)، وعَضَّدَهَا بقوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾^(٣٣)، وكذلك قوله: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣٤).

وكشف الباحث أنَّ الشيخ المرادي يمثِّلُ بآياتٍ كثيرةٍ، معتمداً على قراءة أو أكثر، وقد ذكَّرَ هذه القراءات في مواضع كثيرةٍ؛ منها:

١- ذكر أنَّ حذف النون بعد "إمَّا" يكون كثيراً في الشِّعْر، أمَّا في النَّثْرِ فَعَزِيزٌ، وَذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ قِرَاءَةً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾^(٣٥)؛ بنون الرفع، وترك نون التوكيد^(٣٦).

٢- وَضَّحَ أَنَّ أَقْسَامَ "الواو" كثيرةٌ منها: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا جَاءَتْ الْهَمْزَةُ بَعْدَهَا، وَذَكَرَ لَهَا قِرَاءَةً قُنْبَلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْنَيْتُمْ﴾^(٣٧)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِلَيْهِ التُّشْوُرُ، وَأَمْنَيْتُمْ﴾^(٣٨)؛ فَجَاءَ بِقِرَاءَةٍ قُنْبَلُ؛ لِیَبَيِّنَ أَنَّ الْوَائِ قَدْ تُبَدَّلُ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ^(٣٩).

٣- نَقَلَ أَنَّ الْمَبْرِدَ قَدْ حَكَى أَنَّ سَعِيدًا بَنَ جَبِيرَ قَرَأَ ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾^(٤٠) بِفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى، وَنَصَبِ الثَّانِيَةِ^(٤١).

٤- فِي "إِنَّ" مَكْسُورَةَ الْهَمْزَةِ بَيْنَ الشَّيْخِ الْمَرَادِيِّ أَنَّهَا حَرْفٌ لَهُ سَبْعَةٌ أَقْسَامٍ؛ إِحْدَاهَا "إِنَّ" الْمَخْفِيفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَعِنْدَمَا تُخَفَّفُ يَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ، وَذَكَرَ أَنَّ الْآيَةَ ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِينَھُمْ﴾^(٤٢) قُرِئَتْ بِالْوَجْهَيْنِ^(٤٣)؛ يَعْنِي التَّشْدِيدَ وَالتَّخْفِيفَ لِد(إِنَّ) مَعَ الْإِعْمَالِ فِي الْحَالِينِ.

٥- ذَكَرَ الْمَرَادِيُّ أَنَّ ابْنَ جَنِّيِّ قَالَ إِنَّ "أَوْ" تَعْنِي "بَل" فِي قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْھُمْ﴾^(٤٤)؛ فَبَيَّنَ أَنَّ "أَوْ" لَهَا ثَمَانِيَةٌ مَعَانٍ؛ مِنْهَا الْإِضْرَابُ، وَجَاءَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ لِيُؤَكِّدَ هَذَا الْاسْتِعْمَالَ^(٤٥).

٦- عند شرحه "لَمَّا" ذكر أنَّ الفعل بعد "لِمْا" يجوز حذفه، ويجوز ذكْره، وجاء بقراءة ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾^(٤٦)، ولا يجوز حذفه بعد "لَمَّا" إلا في الضرورة^(٤٧).

٧- عند شرح "أَنَّ" مفتوحة الهمزة ذكر الشيخ أنَّه يجوز فتح همزة "إِنَّ" وكسرها في كلِّ موضعٍ جاز فيه تأويلها بمصدر أو عدم تأويلها به، وهذا في ثمانية مواضع، وجاء في الموضوع الثالث، وبين أنَّه يجوز فتح همزة "إِنَّ" أو كسرها بعد فاء الجواب، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤٨)؛ فقد قرئت الآية بالوجهين؛ وفي حالة الكسر يكون ما بعدها جملة تامة؛ أي: "فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"، أمَّا في حالة الفتح؛ فيكون التقدير: "فَعَفْرَانُهُ حَاصِلٌ"، أو "فَجَزَاؤُهُ الْعَفْرَانُ"^(٤٩).

٨- عند تفسير "لَات" ذكر أنَّ "لات" تقرأ بفتح التاء وضمِّها وكسرها^(٥٠) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٥١)؛ وفي حالة رفع ما بعدها يكون التقدير: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ حِينَئِذِينَ هُمْ"، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ، وخبره محذوف، وهذا قول الأخفش، وفي حالة نصب ما بعدها ذكر السيرافي أنَّ التقدير في حالة النَّصْبِ على الفعل؛ أي: "ولات أراه حين مناص"^(٥٢)، أمَّا في حالة الجرِّ فقد ذكر الفراء أنَّ بعض العرب يخفضون بـ"لَات"، وجاء بيت من الشِّعر يثبت ذلك، وهو قول الشاعر:
طَلَبُوا صُلْحَنَا، وَلَاتَ أَوَانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(٥٣).

وقد يأتي المرادي بالأمثلة المصنوعة قبل القرآن الكريم؛ فلا يجعل التَّمثِيلُ بالقرآن الكريم في رتبته الأولى دائماً؛ بل قد يسبقها بالشواهد الشِّعرية أو النَّثرية أو بالأمثلة المصنوعة سواءً أكانت من صنعه، أم من صنع النُّحاة أنفسهم، وأمثلة ذلك كثيرة؛ نذكر منها على سبيل التَّمثِيلِ لا الحصر:

١- بين أنَّ في "لام الجواب" ثلاثة أنواع؛ منها اللام التي تكون جواباً لِقَسَمٍ، وقد تدخل على الجملة الاسمية أو الفعلية، ثم جاء بمثال من صنعه لِيُبَيِّنَ ذلك؛ فقال:

"والله لزيد قائم"، ثم أعقب هذا المثال بآية من القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٥٤)؛ فجاء بالمثال المصنوع قبل الشاهد القرآني.

٢. ذكر أن اللام الموطئة هي التي تدخل على أداة الشرط، وجاء بمثال من صنعه؛ مثل: والله لعن أكرمتي لأكرمتك"، ثم بين أن هذه اللام تلزم إذا كان القسم مذكوراً، وإن حذف القسم لزمت غالباً، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَعْنُ أخرجوا لا يخرجون معهم﴾^(٥٥)؛ فمثّل بالمثال المصنوع، ثم بشاهد القرآن الكريم دون أن يراعي ترتيب التمثيل^(٥٦).

٣. عند حرف "الواو" ذكر أن واو الثمانية فيها عدة مذاهب؛ فذهب قوم إلى إثباتها، وجاء بمثال لابن خالويه والحريري على أنهما يربطان هذه الواو بالعدد الثامن، ومثّل بقولهما: "واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية"؛ لأن السبعة عندهم عددٌ كاملٌ، ثم جاء بشواهد من القرآن الكريم، فجاء بقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥٧)، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٥٨)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥٩)؛ وذكر أن بعض النحاة قد فسروا سبب إلحاق الواو في الآية الأخيرة؛ لأن أبواب الجنة ثمانية^(٦٠)، وقد لاحظ الباحث أن الشيخ المرادي قد جاء برأي ابن خالويه والحريري أولاً، ثم ذكر الآيات القرآنية الدالة على إثبات واو الثمانية، ويستنتج الباحث مما سبق أن المرادي من القائمين بحقيقة واو الثمانية.

٤. عند شرح "ال" بين أن "ال" قد تكون حرف تعريف، ولها في هذه الحالة ثلاثة أقسام: عهدية، وجنسية، ولتعريف الحقيقة، ثم بين في "ال" العهدية معناها، فهي التي عهد مصحوها بتقديم ذكره، ثم مثّل لها بمثال من صنعه مثل: "جاءني رجل" فأكرمت الرجل"، أو حضوره حساً أو علماً؛ كقول الله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي

الْعَارِ ﴿٦١﴾؛ والملاحظ أنَّ الشيخ المرادي قد جاء بمثال من عنده أولاً، ثُمَّ جاء بالشَّاهد القرآني ﴿٦٢﴾.

٥- عند شرح "قد" ذكر أنَّ النُّحاة قد ذهبوا إلى أنَّ لـ"قد" خمسة معانٍ؛ منها: التقليل، فهي تأتي للدلالة عليه، ومثَّل الشَّيْخُ لها بقوله: "إنَّ البخيل قد يجود"، ثُمَّ عَصَّد بقول "ابن إياز" ﴿٦٣﴾؛ فقال: "قد" تفيد التقليل مع المستقبل؛ فعند قولك: "قد يفعلُ زيدٌ كذا"؛ أي: ليس ذلك منه بالكثير، والثَّاني: كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ﴿٦٤﴾، وتعني أنَّ الله أعلم، وأنَّ أقلَّ معلومات الله ما أنتم عليه ﴿٦٥﴾، واعترض المرادي على هذا القول، وذهب إلى أنَّ "قد" معناها التحقيق في الآية الكريمة، ووافقه كثيرٌ من النَّحْوِيِّين، وَنَارَعَ بعضهم على إفادة "قد" معنى التقليل، وما يدلُّ على هذا التقليل هو توقع الفعل مِمَّنْ أُسْنِدَ إليه، وتقليل المعنى لم يستفد من "قد"؛ بل من الفعل أو مِمَّنْ أُسْنِدَ إليه، ولو قيل: "إنَّ البخيل يجود" لفهم منه التقليل مع عدم وجود "قد"؛ لأنَّ الحكم بالوجود على مَنْ شأنه البُخل، إنَّ لم يحمل على القلة، كان الكلام كَذِبًا؛ لأنَّ آخِرَهُ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ وَيُعَارِضُهُ.

ومن معانيها التَّكثِيرُ، وهو غريبٌ، وقد ذكره جماعةٌ من النَّحْوِيِّين، وأنشدوا قولَ الشَّاعر:

قَدْ أَشْهَدُ الْعَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي * جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ ﴿٦٦﴾.

٦- عند شرح "لو" بين أنَّها مثل "إنَّ" الشَّرْطِيَّةِ في الاختصاص بالفعل، فلا يليها إلا فعلٌ، أو معمولٌ فعلٍ مضمِرٍ يفسره ظاهرٌ بعده، ومثَّل بقول عمر: "لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة"، ثُمَّ ذَكَرَ قولَ ابن عصفور: "أنَّها يليها فعلٌ مضمِرٌ؛ إلا في الضَّرورة؛ كقول الشَّاعر:

أَخِلَاءِ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ * عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ ﴿٦٧﴾.

أو في كلامِ نادرٍ، ومثَّلَ بقول حاتم: "لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي"؛ لكنَّ المرادي أكَّد أنَّه لا يختص بالضرورة، ولا بالنَّادر، ولكنَّه يكون في فصيح الكلام، ومثَّل لذلك من

القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّم مَّمْلُكُونَ حَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ لَأَمْسَكْتُمْ﴾ (٦٨)؛ فقد حُذِفَ الفعل، وانفصل الضمير، وهنا نلاحظ أن المرادي قد بين رأي عمر، ورأي ابن عصفور، وحاتم، وأخر الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقدم عليه بمقتضى ضرورة الحديث الأمثلة المصنوعة التي ذكرها الباحث آنفاً.

وقد يأتي المرادي بالشعر قبل القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وللإيجاز نذكر منها موضعاً واحداً؛ فعند تفسيره أن "قد" تأتي أحياناً للتكثير، وليست للتقليل، على الرغم أنه معنى غريب؛ إلا أن بعض النحاة قد قالوا به، وأنشد عنهم قول الشاعر:

قَدْ أَشْهَدُ الْعَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي * جَزْدَاءُ مَعْرُوفَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ (٦٩).

وبعد ذلك نراه يبيّن أن الرَّمَحْشَرِي قد جعل منه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (٧٠)؛ والملاحظ أن المرادي قد قدّم أمثلة النحاة المنقولة والموضوعة على الاستشهاد بالقرآن الكريم في مواضع، وقدّم عليها شواهد القرآن الكريم في مواضع أخرى، ولعلّ الحاكم له في مثل ذلك هو مقتضى الكلام، وضرورة الحديث، وطريقة العرض.

وبعد عرض هذا المبحث يستنتج الباحث ما يلي:

- ١- مثل المرادي بنحو أربعمئة وتسع عشرة آية من القرآن الكريم لمعاني الحروف، وما يتعلق بها من قواعد نحوية في كتابه: "الجنى الداني".
- ٢- لاحظ الباحث تمسك المرادي الشديد بالاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته ورواياته المختلفة؛ فلم يعتمد على قراءة أو رواية بعينها.
- ٣- لم يعتد المرادي برتبة الشاهد النحوي؛ فقد كانت تحكمه الضرورة العلمية، وطريقته لعرض الآراء النحوية واللغوية، فتارةً يقدم القرآن على غيره من أنماط الاستشهاد ومراتبه، وتارةً أخرى يقدم عليه غيره.

٤- شغل الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالأمثلة المصنوعة النصيبين الأكبرين في كتابه، يليهما الاستشهاد بالشعر، وهذا يتناسب مع ما جاء في كتب النحاة السابقين عليه.

٥- عَضِدَ المرادي استشهاده بالقرآن الكريم بغيره من أنماط الاستشهاد الأخرى كالاستشهاد بالحديث، أو بالشعر، أو بمنثور أقوال العرب، أو بأمثلة النحاة المصنوعة في مواضع كثيرة، كما عَضِدَ ذلك كله بآيات القرآن الكريم في مواضع أخرى؛ فعَضِدَهُ بغيره، وعَضِدَ به غيره.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

اعتمد المرادي على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه: "الجنى الداني..". دون النظر إلى مضمونه أو رواياته أو صحَّته أو سنده؛ بل اعتمد على متنه اعتمادًا كليًا من غير قيد أو شرط، وقد تابع جمهور النحويين في الإقلال من الاستشهاد به؛ فلم يزد استشهاده بالحديث في شرحه لمعاني الحروف عن ستة عشر حديثًا نبويًا، والقارئ لمسائل كتاب المرادي يجده قد عَضِدَ الاستشهاد بالحديث النبوي بشواهد أخرى في مواضع، وترك ذلك في مواضع أخرى، فعَضِدَ استشهاده بالحديث بشواهد أخرى في ثمانية مواضع، هي:

١- في باب الأحادي عند شرح الهمزة بيِّنَ أَنَّ جماعةً من النَّحَوِيِّين؛ منهم سيبويه يرون حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس، وإن كانت قبل "أم المتصلة"، أمَّا الأَخْفَشُ فقد جَوَّز حذفها في الاختيار، وإن لم يأت بعدها "أم"، وبيَّن ابن مالك أنَّ حذفها مُطَرِّدٌ إذا كان بعدها "أم" المتصلة، وذكر قول الرسول (ﷺ) لجبريل: "وإن زني، وإن سرق" (٧١)؛ ثم عَضِدَ هذا الحديث بقول الشاعر:

لَعْمُرِكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمُرِ، أَمْ بِثَمَانِي؟ (٧٢).

وكذلك عَضِدَ الحديث بقراءة ابن محيصن في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ (٧٣) بهمزة واحدة، وفي هذا الموضع نجد أنَّ المرادي قد جاء بالحديث

مستشهداً ومبيِّناً رأي النُّحاة في المسألة التي استشهد عليها به، ثُمَّ جَاءَ بِالشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ وبِقِرَاءَةِ ابْنِ مَيْصَنَ لِيُؤَكِّدَ بِمَا مَنَقُولُهُ (٧٤).

٢. ذَكَرَ أَنَّ "الْأَلَامَ" قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى "بَعْدَ"، وَمِثْلَ لَدَلِكْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): "صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ" (٧٥)، أَيْ: "بَعْدَ رُؤْيَيْهِ"، ثُمَّ قَوَّى هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِ بَعْضِ النُّحَاةِ: "كُنِبَ لِحَمْسٍ حَلَوْنَ"، ثُمَّ جَاءَ بِقَوْلِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ الَّذِي مَثَّلَ أَنَّ الْأَلَامَ بِمَعْنَى "بَعْدَ"، وَعَضَّدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَيِّ، وَمَالِكًا * لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا (٧٦).

٣- عِنْدَ شَرْحِ "الْوَاوِ" الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْجَمْعِ بَيَّنَّ الْمَرَادِيُّ أَنَّهَا لُغَةٌ "أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ"؛ وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ لِابْنِ الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَأَسَدٍ؛ فَهَمَّ يَلْحَقُونَ الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ إِلَى ظَاهِرِ بَضْمِيرٍ مِثْنِي أَوْ جَمْعٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) تَكَلَّمَ بِهَذِهِ اللَّغَةِ؛ فَقَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ" (٧٧)، ثُمَّ قَوَّى هَذَا الْحَدِيثَ بِأَيَّتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَدْلَانِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (٧٨)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٧٩)، وَهَذِهِ اللَّغَةُ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا ابْنُ مَالِكٍ بِنَصِّ الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ لُغَةٌ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ" قَدْ رَدَّهَا الْمَرَادِيُّ بِاعْتِرَاضِهِ عَلَى حَمْلِ الْقُرْآنِ عَلَى لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَحْمَلُ إِلَّا عَلَى اللُّغَاتِ الْفَصِيحَةِ، وَهَذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ عَلَيْهِ، فَبَعْدَ أَنْ عَضَّدَ الْمَرَادِيُّ الْحَدِيثَ بِأَيَّتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَعْلَنَ رَفْضَهُ لِحَمْلِ الْقُرْآنِ عَلَى أَعْضَفِ اللُّغَاتِ.

٤- فِي بَابِ الثَّلَاثِيِّ عِنْدَ شَرْحِ "عَلَى" وَضَحَّ أَنَّ "عَلَى" قَدْ تَزَادَ دُونَ تَعْوِيضٍ، وَمِثْلَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ" (٨٠)، وَالْمَرَادُ: "حَلَفَ بِمِينَا"، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ يَرَوْنَ أَنَّ "عَلَى" تَوَافَقَ السَّلَامُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨١)، وَجَاءَ الْمَرَادِيُّ بِبَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ لِيُؤَكِّدَ عَلَى أَنَّ "عَلَى" تَزَادَ دُونَ تَعْوِيضٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ الصَّحَابِيِّ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ الْهَلَالِيِّ (٨٢):

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ * عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعُضَاةِ تَرُوقُ.

٥. في باب الرباعي ذكر أن "أَمَّا" تكون الفاء بعدها لازمة لا تحذف إلا إذا أغنى المحكي به عن القول، أمَّا إذا كان نادرًا مثل قول النَّبِيِّ (ﷺ): "أَمَّا بَعْدُ مَا بَأَلُ رَجَالٍ" (٨٣)، ثم ذكر أنه لا يَجُوزُ الفصل بين "أَمَّا" والفاء بجملة؛ إلا إذا كانت دُعَاءً، وَمَثَلٌ لذلك بمثال من صناعته؛ فقال: "أَمَّا اليوم - رَحِمَكَ اللهُ - فالأمرُ كذا".

٦. عند شرح "أَيُّمَنُ" المستعمل في القسم أكد المرادي إضافة "أَيُّمَنُ" إلى "الَّذِي"، كما جاء في قول النَّبِيِّ (ﷺ): "وَيُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ" (٨٤)، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الحرف "أَيُّمَنُ" قد يضاف إلى غير ذلك، وجاء بقول الكسائي: "أَيُّمَنُ أَبِيهِمْ لَيْسَ العُدْرَةَ اعْتَدَرُوا" (٨٥)، ومن خلال التَّمثِيل بقول النَّبِيِّ (ﷺ) وبرواية الكسائي يَتَبَيَّنُ أَنَّ "أَيُّمَنُ" في القسم تضاف إلى الاسم الموصول "الَّذِي"، كما في الحديث، وإلى غيره كما في حكاية الكسائي.

٧. عند شرح "لَعَلَّ" بَيَّنَّ أَنَّ "لَعَلَّ" قد تأتي للاستفهام، وأكد بقول النَّبِيِّ (ﷺ) لبعض الأنصار وقد خرج إليه مُسْتَعْجَلًا؛ فقال له النبي (ﷺ): "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟" (٨٦)؛ فقال الرجل: نعم يا رسول الله..، ثُمَّ فَسَّرَ أَنَّ "لَعَلَّ" تأتي للاستفهام على قول الكوفيين، أمَّا البصريون فيرون أَنَّ هَذَا لِحْنٌ، وَعَضَّدَ هَذَا الحديث بقول أبي حيان؛ فهو يرى أَنَّ "لَعَلَّ" من المعلقَات لأفعال القلوب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (٨٧)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (٨٨)؛ فجاء بالحديث الشريف مبيِّنًا رأي الكوفيين والبصريين في مجيء "لَعَلَّ" للاستفهام، وأضاف إلى ذلك قول أبي حيان، وأكدته بآيتين من القرآن.

٨. نَقَلَ المرادي عند شرح "لولا" أَنَّ الخبر بعدها ليس واجب الحذف؛ فإن كان مَقِيدًا، ولم يوجد دليل عليه، وجب إثباته، وَمَثَلُ المرادي على ذلك بقول النَّبِيِّ (ﷺ) لعائشة: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبْنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ..". (٨٩)، ثُمَّ عَضَّدَ المرادي هذا الحديث بقوله: "لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ هَلَكْتَ".

كما لاحظ الباحث أنَّ المرادي قد اعتمد على الحديث فقط في استشهاده دون تعضيد في بضعة مواضع هي:

- ١- عند عرضه لحرف "الباء" وَضَحَ المرادي أَنَّ لها ثلاثة عَشَرَ مَعْنَى؛ منها: البدل، واستشهد بقول النَّبِيِّ (ﷺ) "مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ" (٩٠)، أي: "بَدَلَهَا"؛ فاستشهد بالحديث النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ دون ذكر ما يعضده بعده، واكتفى ببيان معنى الباء فيه.
- ٢- عند التَّمثِيلِ لحرف "الفاء" بين رأي بعض النُّحَاةِ فِي حذف الفاء؛ إذ لا تحذف إِلَّا فِي ضرورة شعر، أو ندور (٩١)، وَمِمَّا جَاءَ دليلاً على التُّدُورِ قول النَّبِيِّ (ﷺ) لأبيّ بن كعب - رضي الله عنه: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتَعُ بِهَا" (٩٢)؛ ففي هذا الموضوع جَاءَ المرادي بالحديث معضِّداً للشاهد الشِّعْرِي قِبله، وهو قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * الشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٩٣).

حيث جَاءَ المرادي بالشِّعْرِ أَوَّلًا، ثم عَضَّدَهُ بالحديث النَّبَوِيِّ على غير رتبته؛ لأنَّ رتبة الحديث تسبق الشِّعْرَ، فجاء الحديث في هذا الموضوع في غير رتبته عند المرادي، ولم يعضده بشاهد.

- ٣- عند شرح "الميم" وضح أنَّ "الميم" قد تأتي بدلاً من لام التعريف على لغة طيء، وذكر البعض الآخر أنَّها لغة الحميريين من اليمن، وبين المرادي هذه الظاهرة الصَّوْتِيَّة، وفسرها على أن الميم بدل من لام التعريف، ونسبها لأصحابها، ومَثَّلَ عليها بيت من الشِّعْرِ أَوَّلًا، ثُمَّ استشهد بالحديث النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ الذي رُوِيَ عن النَّمْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يقول: "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ امْتَصِيأَمٍ فِي امْسَفَرٍ" (٩٤)، وذكر أنَّ ابنَ عَيْشٍ بيَّنَ فِي شرحه للمفصل أنَّ النَّمَرَ بْنَ تَوَلَّبٍ لم يَرَوْ غيرَ هذا الحديث عن النَّبِيِّ (ﷺ)؛ وَنَقَلَ المرادي قبل الحديث قول الشَّاعِرِ:

ذَاكَ حَلِيلِي، وَدُوَّ يُوَاصِلُنِي * يَزْمِي وَرَائِي، بَامْسِيهِمْ، وَأَمْسِلِمَةً (٩٥).

ولم يضع الحديث في رتبته؛ وَقَدَّمَ الشَّعْرَ عليه؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ ضَعِيفَةٌ، فَضْلًا عَنْ ضَعْفِ رَاوِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَكَمْتَهُ فِي هَذَا ضَرْوَةً عِلْمِيَّةً؛ وَهِيَ حَاجَتُهُ لِإِثْبَاتِ تِلْكَ اللُّغَةِ النَّادِرَةِ الَّتِي أَثْبَتَهَا حَدِيثُ النَّبِيِّ (ﷺ) الْمُرَوِّي عَنْ النَّمِرِ بْنِ تَوَلِّبٍ، وَالَّذِي ضَعَّفَهُ ابْنُ يَعِيشٍ وَحَكَّمَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا أَدَّى إِلَى التَّشْكِيكِ فِي صِحَّةِ هَذَا اللُّغَةِ، وَمَنْ تَمَّ قَدَّمَ عَلَيْهِ الشَّاهِدَ الشَّعْرِي، وَقَدْ تَحَكَّمَهُ مِثْلُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ تَجْعَلُهُ يَقْدَمُ الْإِسْتِشْهَادَ بِالشَّعْرِ عَلَى الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ مَوْضِعَهَا الشَّعْرَ، وَلَيْسَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ.

٤- عند شرح حرف التَّوْنِ بَيَّنَّ أَنَّ الْمَاضِي قَدْ يَأْتِي مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ، وَجَاءَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): "فَإِنْ أَدْرَكَتْ وَاحِدًا مِنْكُمْ الدَّجَالُ.." (٩٦)، وَكَعَادَتِهِ يَعْضِدُ الشَّعْرَ بِالْحَدِيثِ، فَقَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ يَقْوِي بِهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا * لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا (٩٧).

٥- وعند شرح "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ وَضَحَّ أَنَّ "إِنَّ" قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى "إِذَا" وَاسْتَشْهَدَ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ثُمَّ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): "وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاجِفُونَ" (٩٨)، وَلَمْ يُعْضِدْ الْمُرَادِي هَذَا الْحَدِيثَ بِشَاهِدٍ آخَرَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الشَّعْرِ.

٦- وعند "إِذَا" بَيَّنَّ الْمُرَادِي أَنَّ "إِذَا" قَدْ تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَذَكَرَ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ فِي "إِذَا" الَّتِي تَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمِثْلَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) لِعَائِشَةَ: "إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضَبِي" (٩٩).

٧- وعند الحديث عن حرف الجواب "نَعَمْ" ذَكَرَ الْمُرَادِي قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي جَوَازِ مَجِيئِهَا بَعْدَ النَّفْيِ الْمَقْرُونِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِشَعْرِ جُحْدُرٍ فِي قَوْلِهِ:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو * وَإِيَّانَا، فَذَاكَ بِنَا تُدَانِي.

نَعَمْ، وَتَرَى الْهَلَالَ كَمَا أَرَاهُ * وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي (١٠٠).

ثُمَّ عَضَّدَ بِقَوْلِ الْأَنْصَارِ لِلنَّبِيِّ (ﷺ) حِينَ قَالَ لَهُمْ: "أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ" (١٠١)؛ وَأَجَابُوا بـ"نَعَمْ" لِأَمْنِ اللَّبْسِ، وَقَدْ أَجَاوَزَهُ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يُمْكِنُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يُعَدَّ الْمُرَادِي مِنَ النَّحَاةِ الْمَجِيْزِينَ لِلِاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ غَيْرَ أَنَّهُ مِنَ الْمَقْلَبِينَ بِهِ؛ فَهُوَ يَتَابَعُ سَبِيْبِيَّهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَزِدْ الشُّوَاهِدُ الْحَدِيثِيَّةُ عِنْدَ الْمُرَادِي فِي كِتَابِهِ عَنِ سِتَّةِ عَشَرَ حَدِيثًا، كَمَا لَمْ تَزِدْ فِي كِتَابِ سَبِيْبِيَّهِ عَنِ سَبْعَةِ أَحَادِيثٍ، وَهِيَ عِنْدَ الْمُرَادِي أَقْلٌ كَثِيرًا مِنْ شَوَاهِدِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشِّعْرِ، وَالنَّثْرِ، وَالْأَمْثَلَةُ الْمَصْنُوعَةُ، فَقَدْ تَابَعَ الْمُرَادِي النَّحَاةَ فِي التَّقْلِيلِ مِنَ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ حَيْثُ قَلَّ الْاسْتِشْهَادُ فِي كُتُبِ النَّحَاةِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ أَمْثَالُ: سَبِيْبِيَّهِ، وَابْنُ جَنِيٍّ، وَالْمَبْرَدُ، وَأَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ، وَغَيْرِهِمْ؛ وَعَلْتَهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَكُونُ مَرْوِيَّةً مِنْ قَبْلِ أَعَاجِمٍ، أَوْ مَرْوِيَّةً بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَقَدْ أَجَازَ رِوَايَةَ الْأَحَادِيثِ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ كَثِيرٌ مِنَ الرَّوَاةِ، فَضِلَّا عَنِ تَعَدُّدِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلِهَذَا كَلَّمَهُ عَزَفَ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ عَنِ الْإِكْتِسَارِ مِنَ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ فَكَانُوا لَا يَسْتَشْهَدُونَ بِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَعْيَنَةٍ، أَوْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ فَكَمَا مِثْلَ الْبَاحِثِ أَنَّ الْاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي كِتَابِ سَبِيْبِيَّهِ لَمْ يَتَجَاوَزْ سَبْعَةَ أَحَادِيثٍ، تَابَعَهُ الْمُرَادِي فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ لِشَرْحِ مَعَانِي الْحُرُوفِ؛ فَلَمْ يَزِدْ اسْتِشْهَادَهُ فِي مَصْنَفِهِ هَذَا كَلَّمَهُ عَنِ سِتَّةِ عَشَرَ حَدِيثًا.

وَيُمْكِنُ لِلْبَاحِثِ بَعْدَ عَرْضِ مَبْحَثِ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ أَنْ يَسْتَنْتَجِحَ مَا يَلِي:

١. اعْتَمَدَ الْمُرَادِي فِي اسْتِشْهَادِهِ عَلَى الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ دُونَ النَّظَرِ إِلَى مَضْمُونِهِ، أَوْ رِوَايَاتِهِ، أَوْ صَحْتِهِ، أَوْ سِنْدِهِ، وَهُوَ مَا قَيَّدَ بِهِ الْاسْتِشْهَادَ فَرِيْقُ الْمُتَوَسِّطِينَ.
٢. قَوَّى الْمُرَادِي الْاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بِشَوَاهِدٍ أُخْرَى فِي مَوَاضِعَ، وَقَوَّى بِهِ الشُّوَاهِدَ الْأُخْرَى فِي مَوَاضِعَ، وَتَرَكَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ.

٣. يُعَدُّ المرادي من المميزين للاستشهاد بالحديث النبوي دون قيد أو شرط كفريق المتوسطين.

٤- خالف المرادي رتبة الاستشهاد في مواضع، ووافقها في مواضع أخرى، فتارة كان يقدِّم القرآن الكريم على الحديث، ويقدم الحديث على الشعر، والشعر على النثر المنقول عن بعض العرب، والنثر على أمثلة النحاة المصنوعة، وتارة أخرى يخالف هذا الترتيب حسب ضرورة الحديث عن القاعدة، وضرورة العرض لآراء النحاة الذي يكون بصددها.

٥- أقلَّ المرادي من الاستشهاد بالحديث النبوي، فاستشهد بستة عشر حديثًا نبويًا، ولم يمتنع عن الاستشهاد به ألبتة، مما يدلُّ على أنَّه من المميزين للاستشهاد به دون تقييد.

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر

أكثرَ المرادي في كتابه: "الجنى الداني" من الاستشهاد بالشعر، وقد وجدَّه الباحث مولعًا بالشعر نظرًا واستشهادًا، فقد استشهد بما يزيد عن أربعمئة بيتٍ من الشعر؛ وقد تنوعت شواهد في هذا الكتاب ما بين منسوبة إلى قائل وغير منسوبة، ومتعددة النسبة، واستغرقت شواهد المنسوبة جميع طبقات الاستشهاد الثلاثة؛ فاستشهد المرادي بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وسيفرد الباحث لكلِّ نوعٍ من تلك الأنواع حديثًا وأمثلةً فيما سيأتي.

أولاً: الشواهد المنسوبة:

جاءت شواهد المرادي المنسوبة منوعة بين شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين؛ فاستغرقت الشواهد عنده طبقات الاستشهاد الثلاثة، وقد زادت شواهد المنسوبة ثلاثمئة بيتٍ بمختلف بحور الشعر.

١- عند شرح "الكاف" جاء المرادي برأي النحويين في استعمال كاف التشبيه اسمًا، وذكر أنَّها وقعت اسمًا لـ "كان" الناقصة في قول جميلٍ بُشِينَةَ:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ فَلَامَةٍ ** حُبًّا، لِعَيْرِكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي (١٠٢).
وَذَكَرَ آخَرُونَ أَنَّهَا وَقَعَتْ مَفْعُولًا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا الْأَفُقُ جَلَلَهُ ** بُرْدُ الشِّتَاءِ، مِنَ الْإِحْمَالِ كَالْأَدَمِ (١٠٣).

ويرى ابن عطية أَنَّ الكاف تأتي مَوْكَدَةً لِلتَّشْبِيهِ، فنفي التشبيه أكد ما يكون،
ومثَّل بقول أوس بن حجر:

وَقَتْلِي، كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيهِ — ** لِي نَعَشَاهُمْ مَسْبِلٌ مِنْهُمْ (١٠٤).

٢- وعند شرح "الباء" بيَّن المرادي أَنَّها تأتي للمجاوزة، واستشهد بقول علقمة

الفحل:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي ** حَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ (١٠٥).

ومثَّل معنى الاستعلاء بقول راشد بن عبد الله:

أَرَبُّ يَبُولُ التُّعْلُبَانَ بِرَأْسِهِ ** لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الشَّعَالِبُ (١٠٦).

وفي معنى التبويض أيضًا ذكر قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ ** مَتَى لُجَجٍ حُضِرَ لَهُنَّ نَفِيحٌ (١٠٧).

وعضد هذا البيت بآخر لعمر بن أبي ربيعة أو لجميل بثينة؛ فقال:

فَلَتَمَّتْ فَأَهَا أَحَدًا بِفُرُوقِهَا ** شَرِبَ النَّزِيفِ بَرْدَ مَاءِ الْحَشْرِجِ (١٠٨).

٣- وذكَّر المرادي أَنَّ "رَبَّ" قد يأتي بعدها "ما" وتكون كافة أو غير كافة، ومثَّل

للكافة بقول أبي دؤاد:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ** وَالْعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ (١٠٩).

ومثَّل لـ"ما" غير الكافة بقول عدي بن الرعاء:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ** بَيْنَ بُصْرِي وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ (١١٠).

٤- واستشهد المرادي بقول سعد بن مالك في زيادة اللام بين المضاف والمضاف

إليه في قوله:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ** وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَأَحُوا (١١١).

وكذلك اللّام الزائدة في قول كَثِيرٍ عَزَّةَ:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا * * تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ (١١٢).

٥. وعند شرح الواو ذكر أنّ الواو قد تأتي بمعنى "أو"، ومثّل بشعر عمرو بن براقه:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ * * كَمَا النَّاسِ جُرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ (١١٣).

وأنّ الواو تكون زائدة عند الكوفيين والأخفش وابن مالك، ومثّل بِشَعْرِ الْأَسْوَدِ

بن يعفر:

حَتَّى إِذَا فَمَلْتَ بُطُونُكُمْ * * وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا.

وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْرَى لَنَا * * إِنَّ اللَّيْمَ الْفَاجِرَ الْخَبْ (١١٤).

٦. وعند حرف "الألف" بين أنّ له عشرة أقسام؛ منها أن يكون علامة التثنية في

لغة ما، واستشهد بقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ ~ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ (١١٥).

٧. وعند "إنّ" ذكر أنّ فيها الإهمال والإعمال، والمشهور إهمالها، ومثّل بقول نادر

لعاتكة بنت زيد:

شَلَّتْ بِمَيْنِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا * * وَجَبْتَ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١١٦).

٨. وعند شرح "أنّ" المفتوحة الهمزة بين أنّها تأتي شرطية تفيد المجازاة، ومثّل بقول

الفرزدق:

أَبْجَزِعُ أَنْ إِذَا قُتِيبَةَ حُرَّتَا * * جِهَارًا وَمَبْجَزِعُ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ (١١٧)؟

وقد تأتي جازمة، ومثّل بقول امرئ القيس:

إِذَا مَا عَدُونَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا * * تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ (١١٨).

وَعَصَدَ بقول جميل بثينة:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدُّهَا * * فَتَتْرَكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ (١١٩).

٩. وعند شرح "أو" بيّن أنّها قد تأتي بمعنى "ولا"، ومثّل بقول مالك بن عمرو

القضاعي:

لَا وَجَدَ تَكَلَّى كَمَا وَجَدْتُ وَلَا ** وَجَدَ عَجُولٍ أَضَلَّهَا رُبْعُ.

أَوْ وَجَدَ شَيْخٍ أَضَلَّ نَاقَتَهُ ** يَوْمَ تَوَاقَى الْحَجِيجُ فَأَنْدَفَعُوا (١٢٠).

فأراد "ولا وجد شيخ"، واستشهد بقول امرئ القيس مبيّنًا رأي الكوفيين في "أو"، حيث زعموا أنّها قد تأتي ناصبة للفعل المضارع، وجاء بقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنَكَ إِثْمًا ** مُحَاوِلٌ مُلْكًا أَوْ تَمُوتَ فَنُعَدَّرَا (١٢١).

١٠. وعند شرح "ذا" ذهب إلى أنّ هذا الحرف يكون موصولا بمعنى "الذي" بشرط أن يأتي بعد "ما" أو "من" الاستفهاميتين، ولا يكون ملغى، ومثّل بقول لبيد العامري:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ: مَاذَا يُحَاوِلُ ** أَحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ؟ (١٢٢).

١١- وعند ذكر "عن" الجارة ذكر لها عدّة معانٍ منها البدل، ومثّل بقول الفرزدق:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِيًا مَجِيٍّ؟ ** قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي (١٢٣).

١٢. وعند شرح "في" بين أنّها قد تأتي بمعنى "من"، ومثّل بقول امرئ القيس:

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدَهُ ** ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ؟ (١٢٤).

١٣. وعند "كي" بين أنّها حرف جرّ، وقد تجرّ "أن" المصدرية سواءً أكانت ظاهرة أم مقدّرة، ومثّل ل"أن" الظاهرة بقول جميل بشينة:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ** لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُعَرَّ، وَتُخَدَعَا (١٢٥).

ومثّل ل"أن" المقدّرة بقول عبد الأعلى بن عبد الله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ** يُرَجِّي الْقَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ (١٢٦).

١٤. وعند شرح "لو" بين أنّ "لو" الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي، ومثّل بقول كثير عزة:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَهَا ** حَرُّوا لِعَزَّةَ رَكْعًا وَسُجُودًا (١٢٧).

وَبَيَّنَ أَنَّ "لو" يجوز الجزم بها في الشِّعْر إذا دخلت على المستقبل، واستندلَّ بقول
عَلَّقَمَةَ الْفَحْلِ:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ** لَأَحِقَّ الْأَطَالَ تَهْدُ ذُو حُصَلَةٍ (١٢٨). وَعَضَّدَ بقول
لُقَيْطِ بْنِ زَرَّارَةَ:

تَأَمَّتْ فُرَادَكَ لَوْ يُحْزِنُكَ مَا صَنَعْتَ ** إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا (١٢٩).

فالمرادي كثير الاستشهاد بالشِّعْر ليظهر لنا أوجه استعمال الحروف
والأدوات، ويؤكد المعنى الذي يقف أمامه، ويستشهد بأبيات استشهاد بها النُّحاة
منسوبةً إلى قائلها.

ثانياً: الشواهد غير المنسوبة:

لم يقتصر المرادي على الشواهد المنسوبة في كتابه؛ بل عدَّ ذلك إلى الشواهد
غير المنسوبة؛ غير أنَّها جاءت بنسبة لا توازي الشواهد المنسوبة؛ فجاءت عند المرادي
في مواضع تربو على المائة؛ منها:

١- عند شرح "إن" بين أنَّ لها أنحاءً وأشكالاً؛ منها: أن تكون أمراً، من الفعل
"وأى" بمعنى "وعَد" للمخاطب المفرد المذكر والمؤنثة، ومثَّلَ بقول الشاعر، ولم يذكر
اسمه في كتابه:

"إن" هِنْدُ الْجَمِيلَةُ الْحُسْنَاءُ ** وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرْتَ لِخَلِّ وَفَاءُ (١٣٠).

٢- وعند شرح "ما" ذهب إلى أنَّ يونسًا بن حبيبٍ البصري يرى أنَّ إعمال "ما"
يكون في الخبر الموجب، ومثَّلَ بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ ** وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا (١٣١).

٣- وعند "لا" بيَّن أنَّ "لا" النافية قد تكون عاملة عمل "ليس"، ولكنَّ تعمل في
النكرة فقط، ومثَّلَ:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ** وَلا وَرَزَّ مِمَّا فَضَى اللهُ وَاقِيًا (١٣٢).

وعضَّدَ الشاهد بقول الآخر:

نَصْرَتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرُ حَاذِلٍ ** فَبُؤْتَتِ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا (١٣٣).

٤. وعند شرح "سوف" بين أنها حرف تنفيس يختص بالمضارع ويخلصه للمستقبل، وحكى الكوفيون لغات سوف وهي: "سا"، و"سو"، و"سي"، ومثّل لذلك بقول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ فِقْدِي ** وَإِنْ أَسَلَمَ يَطْبُ لَكُمْ الْمِعَاشُ (١٣٤).

٥. وعند "حتى" بيّن المرادي أنّ "حتى" العاطفة لا بُدَّ أن تكون غايةً لما قبلها في زيادةٍ أو نقصٍ، والزيادة تأتي للقوّة والتّعظيم، والنقص يأتي للضعف والتّحقير، وقد جمّع الشاعر بينهما في قوله:

فَهَرْنَاكُمْ ~ حَتَّى الْكُمَاءِ فَإِنَّكُمْ ** لَتَحْشَوْنَنَا حَتَّى تَبِينَا الْأَصَاغِرُ (١٣٥).

٦. وعند شرح "هيا" بيّن أنها حرف نداءٍ للبعيدٍ مسافةً وحكمًا، واستشهد بقول الشاعر:

هَيَا أُمَّ عُمُرٍ هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ ** بَعِيْبَةَ أَبْصَارِ الْوُشَاةِ سَبِيلُ؟ (١٣٦).

ونلاحظ في هذا الموضع تفضيل المرادي للشعر؛ فلم يُمثّل لهذا الحرف إلا بهذا البيت فقط، دون أن يذكر مثالا موضوعًا أو نثرًا، أو شاهداً من القرآن الكريم، أو السنّة المطهرة، واكتفى بالشعر وحده.

٧. وعند "كأن" بيّن أنها قد تُخَفَّفُ، ولا يطلُّ عملها عند التّخفيف، لكنّ

الرّمخشري ذكر في المفصلٍ أنها يطلُّ عملها عند التّخفيف، ومثّل بقول الشاعر:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ** كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (١٣٧).

٨. وعند "حاشى" ذكر أنها يستثنى بها، وفيها لغتان: "حاشى" بإثبات الألفين،

و"حشى" بحذف الألف الأولى، ومثّل بقول الشاعر:

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ ** بُحُورًا لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ (١٣٨).

٩- وعند "لولا" نَقَلَ المرادي عن ابن عصفور أَنَّ حذف اللّام من جواب "لولا" ضرورة، ويجوز في قليل الكلام، وساوى بعضهم بين حذف اللّام وإثباتها في "لو" و"لولا"، وأحياناً يقترن باللّام جوابها المنفي بـ"ما"، وَمَثَّلَ بقول الشّاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا ** أَبَقْتُ نُؤَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا (١٣٩).

فالمرادي لا يفضّل شِعْرًا عَلَى شِعْرٍ، وَلَا شَاعِرًا عَلَى شَاعِرٍ، ولا بيتًا منسوبًا على غير منسوبٍ، فالشّعر عنده يعد مرتبة من أهمّ مراتب التّمثيل، ونمطًا من أنماط الاستشهاد، فيكثر الاستشهاد به، ويبين الضرورات التي يقع فيها الشّاعر أحيانًا.

ثالثًا: الشّواهد متعددة النسبة:

جاءت الشّواهد متعددة النسبة في بضعةٍ وعشرين موضعًا من مسائل كتاب المرادي، وسيبين الباحث تعدد نسبة هذه الشّواهد في مواضع توثيق الأبيات من هامش البحث؛ ومن أمثلة ذلك:

١- عند التّمثيل لمعاني اللّام الجارّة، ذكّر المرادي لها ثلاثين قِسْمًا، كَمَا وَرَدَ عن التّحويين، منها معنى القسم، واستشهد له بقول الشّاعر:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ، ذُو حَيْدٍ ** بِمُشْمَخِرٍ، بِهِ الظَّمْآنُ وَالْأَسُّ (١٤٠).

٢- وعند معنى الهاء، ذكر أنّها تكون بدلًا من الهمزة التي للاستفهام، كَمَا فِي قول الشّاعر:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا، فَفُلْنَ هَذَا الَّذِي ** مَنَحَ المُوَدَّةَ غَيْرِنَا، وَجَفَانَا (١٤١)؟

وزعم بعض النّحويين أن الشّاعر أراد: "هذا" الذي هو اسم الإشارة، وحذف الألف لضرورة الوزن.

٣- وعند أقسام الألف التي ترد لمعنى، ذكر أنّ لها عشرة معانٍ؛ منها أنّها تكون كافّةً، وهي الألف التي تأتي في "بيننا"، وذلك نحو قول الشّاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْفُئُهُ أَتَانَا ** مُعَلِّقَ شِكْوَةٍ، وَزِنَادَ رَاعِي (١٤٢).

وقيل: ليست كاقفةً، وإنما هي للإشباع، والجملته بعدها في موضع خفض بالإضافة.

٤. وعند ذكر "أن" الحرفية أورد لها عشرة أقسام؛ منها المصدرية التي توصل بالفعل المتصرف ماضياً، ومضارعاً، وأمرًا، ويضعف وصلها بالأمر، وتأوّلوا الأمثلة على أنّها تفسيرية، وأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم: "كتبت إليه بأن قم"، فالباء عندهم زائدة، مثل التي جاءت في قول الشاعر:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ * سُوْدُ الْمُحَاجِرِ، لَا يَفْرَأَنَّ بِالسُّورِ (١٤٣).

٥. وعند الحديث عن "ما" الحجازية وشروط عملها، ذكر أنّ من هذه الشروط ألا يذكر معها "إن"؛ فإنّ تلتها بطل عملها، واستشهد بقول فروة بن مسيك الحجازي:

وَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ * مَنَائِيَانَا وَدَوْلُهُ آخِرِينَا (١٤٤).

وزعم ابن مالك أنّ عمل "ما" يبطل إذا تلتها "إن" الزائدة بلا خلاف بين النحويين، واعترض المرادي، وجاء بشاهد للكوفيين يميز الأعمال مع زيادة "إن".

٦- وعند "وي"، ذكر المرادي أنّ المعروف أنّها اسم فعل للمضارع بمعنى: "أعجب"، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وَيْ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ * سِبِّ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشَ ضُرِّ (١٤٥).

٧- وعند معاني "إذا" واستعمالاتها النحوية ذكر أنّها تأتي جواباً للشرط في أربعة مواضع؛ منها بعد: "بيناً" و"بينما"، نحو قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ، وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا * إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ (١٤٦).

٨- وعند شرحه لاستعمالات: "ألا" ذكر أنّها تستعمل مركبة من همزة الاستفهام و"ألا" النافية، وذلك في ثلاثة مواضع: مجرد الاستفهام مع النفي، والتوبيخ، والتمني؛ واستشهد لمعنى التوبيخ، بقول الشاعر:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً * إِلَّا بَحْشُوكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ (١٤٧).

٩. وعند "ثُمَّ" ذَكَرَ أَنَّهَا حَرْفٌ عَطْفٌ يَشْرِكُ فِي الْحُكْمِ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ مَعَ الْمَهْمَلَةِ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ السِّيْرَانِيُّ وَالْأَخْفَشُ وَقَطْرِبُ وَغَيْرِهِ إِلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ؛ فَلَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ، وَتَأْوَلُهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تَقَعُ مَوْجِعَ الْفَاءِ، وَنَقَلَ اسْتِشْهَادَهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَهَزَّ الرَّذِيئِيُّ، تَحْتِ الْعَجَاجِ * جَرَى فِي الْأَنْبَابِ، ثُمَّ اضْطَرَبَ (١٤٨).

والمعنى: "فاضطرب"، وأقره ابن مالك.

١٠. وعند الحرف: "لات" ذكر المرادي أنها حرف نفي زيدت عليه تاء التأنيث، كما زيدت في "ثُمَّتْ"، وَ"رُبَّتْ"، وهو مذهب جمهور النحويين، ونقل خلاف النحويين في مدخولها، وعملها، وتركبها، وحذف أحد معموليها، وقول بعضهم بإبدال حروفها، كما نقل الشواهد التي وردت لكل ذلك، وتوجيهات النحويين لها، ومما ذكره فيها أنه لم يُسَمَّعْ من العرب الجمع بين معموليها، والأكثر حذف اسمها، وبقاء خبرها، وإذا وقعت "لات" قبل "هنا" الظرفية؛ كما في قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٌ، وَلَا تَ هُنَا حَنَّتِ * وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أُجْنَبَتْ (١٤٩).

ففيها خلاف بين النحويين، ومذهب الفارسي أنها مهملة، ولا عمل لها في الظرف: "هنا"، وإعرابه نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، و"حَنَّتْ" مع "أَنْ" مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: "ولا هنالك حنين"، وقيل: "هنا" اسم "لات"، و"حنت" خبرها، على تقدير مضاف، والتقدير: "ليس ذلك الوقت حين حنين"، وهو اختيار ابن عصفور وشيخه أبي علي الشلوين، ورده ابن مالك، وذهب إلى أن "هنا" من الظروف غير المتصرفة، فلا تخرج عن الظرفية إلا إذا جُرَّتْ بـ"من" أو "إلى" (١٥٠).

١١. وعند "أَلَا" مفتوحة الهمزة مشددة اللام ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ تَحْضِيضٌ، وَلَا تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَذَهَبَ بَعْضُ

النحويين إلى أنه يجوز أن تدخل أدوات التحضيض على الجمل الاسمية، واستشهدوا بقول الشاعر:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ * * إِيَّيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا (١٥١).
واعترض المرادي بقوله: "ولا حجة في هذا البيت" (١٥٢).

١٢- وعند الحرف: "إمّا" نقل عن النحويين فيها عدة مسائل؛ منها ما نصّه النّحاس عن البصريين أنهم لا يميزون فيها إلا التكرار إذا كانت عاطفة، وأجاز الفراء عدم تكرارها، وإجراءها مجرى "أو"، وقال ابن مالك باستغناء العرب عن الأولى بالثانية، واستشهد بقول الشاعر:

مُحَاضٌ بِدَارٍ، قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا * * وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ حَيَاتُهَا (١٥٣).
والمعنى: "إمّا بدارٍ تقادم عهدها، وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ حَيَاتُهَا"؛ فحذف الأولى، واستغنى عنها بالثانية.

ويمكن حصر الملحوظات التي تبين خصائص الاستشهاد بالشعر عند المرادي في كتابه: "الجنى الداني"، بعد عرض هذا المبحث في النقاط التالية:

١- لاحظ الباحث أنّ الشواهد المنسوبة التي جاء المرادي في كتابه: "الجنى الداني" قد تمايزت بأنّها استغرقت أشعار هذه الطبقات الثلاثة التي أجمع النّحاة على جواز الاستشهاد بها، وهي: (أ)- طبقة الجاهليين. (ب)- طبقة المخضرمين. (ج)- طبقة الإسلاميين حتى نهاية عصر الخليل بن أحمد؛ فمثلاً استشهد المرادي من الجاهليين بشعر امرئ القيس، ومن المخضرمين استشهد بشعر لبيد بن ربيعة وأبي ذؤيب الهذلي، ومن الإسلاميين الفرزدق وعمر بن أبي ربيعة وجميل بثينة وكثير عزة.

٢- تنوعت الشواهد المنسوبة عند المرادي بين المنسوبة لقائل واحد والمنسوبة لأكثر من قائل.

٣- لم يقتصر المرادي في كتابه على نقل الشواهد المنسوبة بنوعيتها المذكورين آنفاً؛ بل تجاوزها إلى الشواهد التي وردت غير منسوبة لقائل معين في كتب النحويين.

٤- استغرقت تلك الشواهد كثيراً من البحور الشعريّة؛ فلم تقتصر شواهد التي نقلها عن النحويين على الأرجاز، ولا أشعار الطويل، ولا البحور المشهورة؛ بل تجاوزت ذلك، وجاءت الشواهد الشعريّة في كتابه على أغلب البحور الشعريّة المشهورة كالطويل والبسيط والخفيف والمنسرح من البحور المركّبة، والوافر والكامل والهجج والرجز والرمل والمتقارب من البحور البسيطة.

٥- جاءت مواضع الاستشهاد بالشّعر غير المنسوب عند المرادي في مواضع غير قليلة في كتابه محلّ البحث.

٦- المرادي لا يفضل شعراً على شعر، ولا يقوي شاعراً على شاعر، ولا بيتاً منسوباً على آخر غير منسوب، فالشّعر بمختلف قائله وعصور استشهاده عنده يمثل مرتبة من أقوى مراتب الاستشهاد، ونمطاً من أهم أنماط التّمثيل.

٧- يكثر المرادي من نقل الشواهد الشعريّة بنوعيّها؛ المنسوبة وغير المنسوبة، وبيّن الضرورات والجوازات التي يرتكبها الشّاعر أحياناً، ويترك ذلك أحياناً أخرى.

٨- تجاوزت الشواهد المنسوبة في كتاب المرادي في شرح حروف المعاني ثلاثمائة بيت، وزادت غير المنسوبة على المائة، في حين بلغت الشواهد متعددة النسبة بضعةً وعشرين شاهداً في مواضع متعددة.

المبحث الرَّابِع: التّمثيل بالنّثر

أولاً: التّمثيل بأقوال العرب:

يُمثّل المرادي في كتابه: "الجنّى الدّاني" بالنّثر كثيراً، ويستشهد بالكثير من أقوال العرب وأمثالهم، ولكنّ ذلك لا يوازي تمثيله بالشّعر، أو بالقرآن الكريم والأمثلة المصنوعة، فقد بلغ الاستشهاد بأقوال العرب سبعةً وأربعين قولاً، ونجده يذكر القول، ثمّ ينسبه إلى صاحبه أحياناً، وأحياناً أخرى يكتفي بقوله: "قول العرب"، أو "قولهم"، أو "قول بعض العرب"، ومن أمثلة التّمثيل بالنّثر في كتابه:

(أ). في باب الأحادي:

١- عند شرح الباء بَيَّنَّ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ يذكرون للباء ثلاثةَ عَشَرَ معنًى منها: التعليل، وَنَقَلَ عن ابن مالك أَنَّ الباء التي تكون للتعليل هي التي تصلح غالباً أَنْ تكونَ في موضع اللّام، واحترز بقوله "غالباً" من قول العرب: "عَضِبْتُ لِفلانٍ"، إذا غضبت من أجله، وهو حيٌّ، و"عَضِبْتُ بِهِ"، إذا غضبتُ من أجله، وهو ميتٌ^(١٥٤)؛ فقد نَسَبَ المثال للعربِ عامَّةً، ولم يُعَيِّنْ أَحَدًا، فهو ينقله من كتب النَّحْوِيِّينَ كما هو.

٢- وعند "الكاف" بَيَّنَّ أَنَّ لكاف الجر قسمين: زائدة، وغير زائدة، ثُمَّ نَقَلَ عن ابن مالك أَنَّ حرف الكاف قد يأتي بمعنى "على"، وذكر قول بعض العرب على لسان ابن مالك؛ فقال: "وحكى الفراء في معانيه عن بعض العرب قوله: "كَحَيْرٍ" ردًّا على سؤال من سأله: "كيف أصبحت؟"^(١٥٥)، وقد تزايد الكاف في النظم والنثر، وقد جاءت في كلام العرب زائدة في مواضع كثيرة، وَنَقَلَ عن الفراء أيضًا أَنَّهُ قيل لبعضهم: "كيف تصنعون الأقط؟"؛ فقال: "كَهَيِّينَ"؛ يريد: هينًا؛ فجاءت الكاف زائدة^(١٥٦).

وفائدة الكاف الزائدة نفي المثل لفظيًا ومعنويًا، فالمعنوي مثل قول العرب: "مِثْلَكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا"^(١٥٧)؛ فَقَدْ نَفَوْا الفعل عن مثله، وهم يريدون نَفْيَهُ عن ذاته؛ لأنهم قَصَدُوا المبالغة في ذلك؛ فكأثم يريدون به الكناية.

٣- وعند شرح "اللّام" أَكَّدَ أَنَّ اللّامَ الجارّةَ لها ثلاثون قِسْمًا؛ منها: التَّعَجُّبُ، وَمَثَلُ بقولهم: "يا للماء! ويا للعشب!" إذا تَعَجَّبُوا من كثرته^(١٥٨)، وكذلك تأتي هذه اللّام للتعليل، وَمَثَلُ بقول العرب: "لقيته كَفَّةً لِكَفَّةٍ"، أي "عَنْ كَفَّةٍ"^(١٥٩).

٤- وعند حرف "الميم" بَيَّنَّ أَنَّ الميم تكون حرف معنى في موضعين؛ إحداهما في قولهم عند القسم: "مُ اللهُ!؛ فالميمُ هنا حرفُ جَرٍّ، ويرى قوم أَنها بَدَلٌ من واو القَسَمِ، وَذَهَبَ ابنُ مالكٍ إلى أَنها بقية "أَيْمَنَ"، وَرُوِيَ فيها الضَّمُّ والكَسْرُ والْفَتْحُ؛ فهي لغةٌ ضيئةٌ، وَذَهَبَ الرَّخْشَرِيُّ إلى أَنَّ قولهم: "مُ اللهُ" هي: "مُنَ" التي في القسم وحذفت

نُوهُمَا؛ لَكِنَّهُمِ اسْتَبَعَدُوا أَنْ تَكُونَ بَدَلًا؛ فَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَفَتَحَتْ كَمَا تَفْتَحُ
الْوَاوُ" (١٦٠).

(ب) فِي بَابِ الثَّنَائِيِّ:

١- ذَكَرَ أَنَّ "ال" حَرْفٌ، وَلَهُ أَحَدٌ عَشَرَ قِسْمًا؛ أَحَدُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَنْ تَكُونَ "ال" عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ، وَمِثْلُ بَقُولِ الْعَرَبِ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ"، أَيْ: "مِنْهُ" أَوْ "لَهُ" (١٦١).

٢- وَعِنْدَ تَفْسِيرِ الْخِلَافِ حَوْلَ "أَم" الْمُنْقَطِعَةِ أَهِيَ عَاطِفَةٌ أَمْ لَا، بَيَّنَّ الْمُرَادِيُّ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ فِي أَنَّهَا قَدْ تَعَطَّفَ الْمَفْرَدُ، وَمِثْلُ بَقُولِ الْعَرَبِ: "أَنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ" فَ"أَمْ" هُنَا لِلْإِضْرَابِ، وَقَدْ عَطَفَتْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا يَحْدُثُ مَعَ "بَل" (١٦٢).

٣- وَذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّ لـ"إِنْ" مَكْسُورَةَ الْهَمْزَةِ سَبْعَةَ أَقْسَامٍ؛ مِنْهَا "إِنْ" النَّافِيَةُ سِوَاهُ أَكَانَتْ عَامِلَةً أَوْ غَيْرَ عَامِلَةٍ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ إِعْمَالِهَا، وَمِثْلُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ النَّثْرِ بِقَوْلِهِمْ: "إِنْ ذَلِكَ نَافَعَكَ، وَلَا ضَارَّكَ"، وَ"إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ" (١٦٣).

٤- كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ "عَنْ" تَكُونُ بِمَعْنَى "بَعْدَ"، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: "أَطْعَمْتَهُ عَنْ جُوعٍ"؛ أَيْ: "بَعْدَ جُوعٍ" (١٦٤)، وَقَدْ تَأْتِي أَيْضًا لِلْبَدْلِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: "حَجَّ فَلَانٌ عَنْ أَبِيهِ، وَقَضَى عَنْهُ دَيْنًا" (١٦٥)، وَذَكَرَ صَاحِبُ "رِصْفِ الْمَبَانِي" أَنَّ "عَنْ" قَدْ تَأْتِي لِتَفْيِيدِ مَعْنَى الْبَاءِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: "قَمْتُ عَنْ أَصْحَابِي"، أَيْ: "بِأَصْحَابِي" (١٦٦).

٥- وَبَيَّنَّ أَنَّ لـ"كِي" ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ؛ أُولَاهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلجَرِّ يَفِيدُ التَّعْلِيلَ، وَجَرُّ "مَا" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ السُّؤَالِ عَنِ عِلَّةِ الشَّيْءِ: "كَيْمَهُ؟" بِمَعْنَى "لِمَهُ" (١٦٧).

٦- وَضَحَّ أَنَّ "لَوْ" لَهَا أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ؛ أُولَاهَا "لَوْ" الْاِمْتِنَاعِيَّةُ الَّتِي يَكُونُ جَوَابَهَا ثَابِتًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ كَقَوْلِكَ لِطَائِرٍ: "لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا"؛ فَإِنَّ إِنْسَانِيَّتَهُ مُحْكَمٌ بِامْتِنَاعِهَا، وَحَيَوَانِيَّتَهُ ثَابِتَةٌ (١٦٨)، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: "لَوْ تَرَكَ الْعَبْدُ سُؤَالَ رَبِّهِ لِأَعْطَاهُ" (١٦٩)؛ فَتَرَكَ السُّؤَالَ مُحْكَمٌ بِبُعْدِ حَصُولِهِ، وَالْعَطَاءُ مُحْكَمٌ بِحَصُولِهِ.

٧- نَقَلَ المرادي أَنَّ "لو" مثل "إن" الشرطية في الاختصاص بالفعل؛ فلا يأتي بعدها إلا فعلٌ، أو معمولٌ فعلٍ مُضْمَرٍ، ويفسره ظاهرٌ بعده، ومثَّل على ذلك بقول عمر: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة" (١٧٠)، ونَقَلَ عن ابن عصفور أَنَّ "لو" لا يليها فعلٌ مضمرٌ؛ إلا في الضَّرورة، أو في نادرِ الكلام؛ كقول حاتم: "لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي" (١٧١).

٨- بيَّن أَنَّ "لا" الزائدة لها ثلاثة أقسام؛ الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط؛ ومثل بقولهم: "جئتُ بلا زادٍ"، و"غضبت من لا شيء" (١٧٢)؛ ف"لا" في هذه الجملة زائدة من جهة اللفظ، وعملها موصول، وما قبلها موصول بما بعدها، وليست من جهة المعنى، وقد روي عن العرب: "جئتُ بلا شيءٍ".

٩- نقل المرادي لـ"من" أربعة عشر معنًى؛ منها موافقة الباء، ومثَّل على ذلك بقول العرب: "ضربته من السيف" أي: بالسيف (١٧٣).

١٠- وعند شرح "ما" بين أنَّها تكون نكرةً غيرَ موصوفةٍ في ثلاثة مواضع؛ أحد هذه المواضع في قولهم: "إني بما أن أفعل كذا"، فيأتي "بما" وبعدها "أن أفعل"، وتقدير الكلام: "إني من الأمر صني كذا وكذا" (١٧٤).

(ج) في باب الثلاثي:

١- عند الحديث عن "إلى" أكَّد المرادي أَنَّ "إلى" حرف جر له ثمانية معانٍ؛ منها أن يأتي بمعنى "مع"؛ كقول العرب: "الذود إلى الذود إبل" (١٧٥)، وذلك إذا أضيفت شيئاً إلى شيءٍ، وإذا لم يكن ثمة ضمٌّ لم تكن "إلى" بمعنى "مع".

٢- في "أن" المفتوحة الهمزة ذكر أنَّها تكسر بعد "لا جرم"، وبيَّن رأي الفراء في قول العرب: "لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت"؛ حيث قال: "هي عندهم بمنزلة اليمين"، وذهب ابن مالك إلى أنَّها تُكسر لإجرائها مجرى اليمين، ويرى المرادي أَنَّ همزة "أن" تُكسر؛ لأنَّها جواب قسم مقدر بعد "لا جرم"، وهذا الرأي قد ذهب إليه ابن مالك في "التسهيل"؛ فقال: "وربما أغنت "لا جرم" عن لفظ القسم، وما

يؤكد ذلك قول العرب: "لا جرم والله لافارقنك" (١٧٦)، وقد تأتي "أَنَّ" بمعنى "لَعَلَّ"، ومثَّل المرادي نقلًا عن الخليل بقول العرب: "أنت السُّوقُ أَنْتَ تشتري لنا شيئًا" (١٧٧)، وعضد المرادي هذا القول بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٧٨)؛ أي: "لَعَلَّهَا"؛ فجاءت الهمزة مفتوحة بمعنى "لَعَلَّ" (١٧٩).

٣- عند شرح "رُبَّ" بيَّنَّ أنَّها قد تأتي للتقليل أو للتكثير، ومما جاءت فيه للتقليل قولهم: "رُبَّه رجلاً" إذا مدحوه، وهذا لتقليل محض لا ريب فيه، فالرجل يُمدَّحُ بِقَلَّةِ النَّظِيرِ، أو عدمه، لا كثرته، ولكنهم يريدون بقولهم: "رُبَّه رجلاً" أنه قليلٌ غريبٌ في الرَّجَالِ؛ كأنهم قالوا: "ما أقلُّه في الرَّجَالِ"، أي: "ما أقلُّ نظيره" (١٨٠).

٤- بيَّنَّ المرادي مذهب ابن مالك في أنَّ "على" لها ثمانية معانٍ؛ منها: موافقة الباء، ومثَّل على ذلك بقول العرب: "اركب على اسم الله"، أي: "باسم الله" (١٨١).

(د) في باب الرباعي:

١- ذكر المرادي أنَّ لـ "أيمن" حالتين؛ الأولى في حكمه وهو اسم، يلزمه الرفع بالابتداء، وأجاز ابن دستوريه أن يُجَرَّ بِوَاوِ القسم مثل: "وأيمن الله"، وقد تدخل عليه لام الابتداء، وفي هذه الحالة يضاف إلى اسم الله تعالى، أو إلى كاف الضمير؛ كما جاء في قول عُرْوَةَ بنِ الرُّبَيْرِ: "لِيُؤْمِنَنَّ لِيَنَّ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَاقَيْتَ" (١٨٢).

٢- عند شرح "حاشى" ذكر المرادي مذهب سيبويه أنَّ "حاشى" حرفٌ، فَتَجَرَّ، أو فعلٌ، فَتَنَصَّبَ؛ مثل "حَلَا" و"عَدَا"، وهذا مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج، وهو الصحيح، وقد ثبتَ عن العرب الوجهان، وقد روى الشَّيبَانِيُّ عن العرب قَوْلَهُمْ: "اللهم اغفر لي، وَلِمَنْ سَمِعَ، حَاشَى الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ"؛ فجاء الشيطان منصوبًا بعد "حاشى" على الاستثناء (١٨٣).

٣- عند "كَأَنَّ" بيَّنَّ المرادي أنَّ لها أربعة معانٍ؛ منها: التقريب وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، ومثَّل بقول الحسن البصري: "كَأَنَّكَ بالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ" (١٨٤)، والمعنى هنا أنَّه يريد زوال الدُّنْيَا ووجود الآخرة.

٤- وذكر المرادي أنَّ "أصبح" و"أمسى" حرفان قد يزدان، كما تزداد "كَانَ"، وذلك مثل قول العرب: "ما أصبح أَبْرَدَهَا، وما أمسى أَدْفَأَهَا" (١٨٥)؛ لأنَّ الأفعال لا تزداد؛ فـ"أصبح" و"أمسى" في هذا القول حرفان.

ومن خلال الأمثلة السَّابِقة لاحظ الباحث أنَّ المرادي قد استشهد بأقوال العرب، وأقوال بعض الصحابة والتابعين، وقد قمتُ بحصر هذه الأقوال مقسِّمًا لها تبعًا لأبواب الكتاب، ووجدتُها أحيانًا يُعَضِّدُ القَوْلَ بِآخَرَ، وأحيانًا أَكْثَرَ يذكَرُ القَوْلَ دُونَ تعضيدٍ، والشَّواهد التي مرت قد نقلها المرادي عن النُّحاة، وهي شواهد نثرية قد رويت عن العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم، وقد صدّرت هذه الشَّواهد بقول النُّحاة: "قول العرب"، أو "قول بعضهم"، أو "قول أحدهم"، أو "قول فلان" بتسميته، كما ورد عن عمر وعروة بن الزبير وغيرهما، رضي الله عنهم، ولم يقتصر المرادي على تلك الشَّواهد التي رويت عن العرب؛ بل تجاوزها إلى أمثلة النُّحاة المصنوعة، كما سيأتي.

ثانيًا: التَّمثِيلُ بِالْأَمْثَلَةِ الْمَصْنُوعَةِ:

أَكْثَرَ المرادي في كتابه: "الجنى الداني" من الاستشهاد بالأمثلة المصنوعة سواء أكانت هذه الأمثلة من صناعته أم من صنعة النُّحويِّين، فنراه يمثل بها في كثير من المواضع باستثناء المواضع التي ترك فيها التَّمثِيلَ؛ لأنَّ هذه الأحرف قد تشابهت مع أحرف أخرى؛ فلم يرد أن يكرَّرَ التَّمثِيلَ، أو يطيل الحديث، واكتفى بالإشارة إلى أنَّ هذا الحرف يشبه كذا وكذا، وقد بلغت أمثله المصنوعة مائة وتسعة وعشرين مثالًا مصنوعًا نقلهم عن النُّحاة، وأكثر من مائتي مثالٍ من صنعه هو؛ ومن ثمَّ فقد تنوعت أمثله النثرية المصنوعة بين أمثله النُّحاة وأمثله التي جاء من صناعته.

١. التَّمثِيلُ بِأَمْثَلَةِ النُّحَاةِ: وجاء في مائة وتسعة وعشرين موضعًا؛ منها:

(أ). في باب الأحادي:

١- عند حرف الباء ذكر أنها تعني المقابلة، وقد مثل بقول ابن مالك: "فهني الباء التي تدخل على الأثمان والأعواض"، وجاء بمثال ابن مالك، وهو قوله: "اشتريت الفأسَ بألفٍ"، و"كفأت الإحسانَ بضعفٍ"، وأشار ابن مالك إلى أنها تسمى باء العوض، ثم ذكر المرادي أنَّ النحويين يرون أنَّ هذه الباء تأتي للبدل نحو: "هذا بذاك"؛ أي: "بدل من ذاك، وعوضٌ منه"، ويرى آخرون أنَّ معناها السبب ويكون التقدير: "هذا مستحق بذاك"؛ أي: "بسببه"، ويرى المرادي أنَّ هذا الرأي هو الصحيح، فالمرادي ذكر مذهب ابن مالك، ومثاله المصنوع، وكذلك رأي بعض النُّحاة مع ترجيحه الرأي الأخير (١٨٦).

٢- وكذلك في موضع الباء التي للتبويض ذكر المرادي الخلاف القائم حول هذه الباء، ثمَّ جاء بقول الزَّمخشرى بأنَّ الباء في قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (١٨٧)؛ مِثْلَ الْبَاءِ فِي نَحْوِ: "شربتُ الماءَ بالعسلِ"، ويقصدُ: "يشرب بها عبادُ اللَّهِ الحَمْرَ" (١٨٨)، فقد ذكر المرادي قول الزَّمخشرى في الآية، وتمثله لها، ومعناها، واختلاف آراء النُّحاة في توجيه معنى الباء، وذكر أيضاً في باء التعجب مذهبين للنُّحاة؛ فذهب بعضهم إلى أنَّ الباء في التعجب زائدة مع المفعول؛ ومثَّلَ لذلك ابن كيسان فقال: "أَحْسِنُ يَا حُسْنُ بَرِيدٍ"؛ أي: "دُمَّ بِهِ"، وهنا جعل ابن كيسان الفاعل ضمير الحسن على مذهب الفراء والزجاج، فأضمروا الفاعل على أنَّه ضميرُ الحُسْنِ؛ فقد قام المرادي بشرح معنى الباء التي للتعجب، وذكر آراء النُّحاة، واختلافهم حول معنى الباء وتقديرها، ثم جاء بمثال ابن كيسان (١٨٩)، ومثل أيضاً بقول الميرز: "لا تُفْسِدْ حَالَكَ بِرَأْيِكَ" في موضع زيادة الباء مع المفعول، وَعَلَّلَ المرادي بأنَّ ما يمكن تخريجه على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (١٩٠)، وتأويل الآية: "وَلَا تُلْفُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبَبِ أَيْدِيكُمْ"، وَعَضَّدَ قول الميرز بالآية (١٩١)، وتزاد الباء أيضاً مع المبتدأ، كما في مثال الزَّمخشرى: "بحسبك زيد"، وكذلك جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: "كيف بك؟"، و"كيف بنا؟" زائدة مع

المبتدأ، وأصلها: "كيف أنت؟"، و"كيف نحن؟" (١٩٢)، فالمرادي يمثل بأمثلة النحاة المصنوعة، ويستشهد بأقوالهم في أغلب مسائل الكتاب، ليؤكد على معنى الحرف صدد الحديث.

٣. وَقَدْ ذَكَرَ رَأْيَ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ فِي وَقُوعِ الْفَاءِ بِمَعْنَى "إِلَى"، وَمَثَلُ بِقَوْلِ أَحَدِهِمْ: "هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ مَا بَيْنَ قَرْنٍ فَقَدِمَ"، أَي: "إِلَى قَدَمٍ"، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: "بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَمَلٍ" أَنَّ تَكُونَ الْفَاءِ بِمَعْنَى "إِلَى"، فَالمرادي يذكر رأي بعض الكوفيين، ويمثّلُ بمثال لهم، ويذكر آراء بعض النحاة في وقوع الفاء موضع "إلى" (١٩٣).

٤- وعند حرف اللام بين المرادي أنّ اللام الجارة لها معان كثيرة منها: التبيين؛ وهي اللام التي تقع بعد أسماء الأفعال، والمصادر التي تشابهها، وهي تتعلق بفعلٍ مقدّر، تقديره: "أعني"، وذهب ابن مالك إلى أنّ هذه اللام مثل المعلقة بـ"حُبِّ" في تعجبٍ أو تفضيلٍ، ومثّل لها نحو: "ما أحبّ زيداً لعمرو" (١٩٤)، وعند هذه اللام ذكر المرادي اللام التي للتبعيض، ومثل بقول المالقي صاحب رصف المباني: "الرأس للحمار"، و"الكمة للجبّة" (١٩٥).

٥- وَذَكَرَ المرادي عند شرح الهاء أنّها قد تكون بدلاً من همزة الاستفهام، ومثّل بقول قُطْرِبٍ: "هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟" (١٩٦).

٦- وَكَذَلِكَ عند شرح الواو التي تأتي بمعنى "مع" ذكر المرادي مذهب عبد القاهر بأنّ هذه الواو تنصب المفعول معه، نَحْوَ: "استوى الماء والخشبة"، وذهب المرادي إلى أنّ هذا القول ضعيف، وتعلّل بأنّ الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، مثل: "سِرْتُ وَإِيَّاكَ"، فالمفعول معه يكون منصوباً بما قبل الواو سواء كان فعلاً أو شبهه.

(ب) في باب الثنائي:

١- ذَهَبَ المرادي إلى أنّ "إذ" تكون للمفاجأة بعد "بيننا" و"بينمّا"، ومثّل بقول سيبويه (١٩٧): "بيننا أنا كذا إذ جاء زَيْدٌ" (١٩٨)، وذهب أبو علي السَّلَوْبِينِ إلى أنّ

العامل في "بينًا" هو ما يفهم من سياق الكلام، فـ"إِذْ" تكون بدلاً من "بينًا"، وذكر لذلك مثالا؛ فقال: "حين أنا كذلك، إِذْ جاء زيدٌ؛ أي: "وَأَفَقْتُ مَجِيءَ زَيْدٍ" (١٩٩).

٢- وعند شرح "ما" غير الكافة بَيِّنَ أَهْمًا تأتي قبل مدة الإنكار، وَمَثَّلَ بقول سيبويه: "سمعنا رجلا من أهل البادية، قيل له: "أَتَخْرُجُ إِنْ أَحْصَبْتَ الْبَادِيَةَ؟"؛ فقال: "أَنَا إِيَّاهُ!" مُنْكَرًا أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى خِلَافِ الْخُرُوجِ (٢٠٠).

٣- ثُمَّ جَاءَ الْمُرَادِيُّ بِقَوْلِ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي "شرح الإيضاح": أَنَّ أَبَا بَكْرَ الْأَنْبَارِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ "إِلَى" تَسْتَعْمَلُ اسْمًا، وَجَاءَ بِمِثَالٍ لِذَلِكَ: "انصرفت من إليك"، كما يقال: "غدوت من عليك".

٤- وفي معاني "عن" ذكر المرادي أَهْمًا تعني المجاوزة، وهو أشهر معانيها، وَأَكَّدَ هذا الرأي البصريون، ومثاله على هذا: "رمىت عن القوس"؛ لِأَنَّهُ يَقْذِفُ عَنْهُ بِالْسَهْمِ وَيَبْعُدُهُ (٢٠١)، وفي "عن" التي للاستعانة مِثْلَ بقول ابن مالك: "رمىت عن القوس"، فـ"عن" هنا بمعنى الباء (٢٠٢)، وذكر المرادي قول المالقي؛ صاحب "رصف المباني" في "عن" التي تكون بمعنى الباء، وَمَثَّلَ لِذَلِكَ بِ"قمت عن أصحابي"، أي: "بأصحابي" (٢٠٣).

٥- وَنَقَلَ الرَّخْمَشْرِي أَنَّ قَيْسًا وَتَمِيمًا يبدلون همزة "أَنَّ" عَيْنًا؛ فيقولون: "أشهد عَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ"، وتسمى عنعنة تميم (٢٠٤).

٦- وعند الحرف "قَدْ" استشهد المرادي بقول سيبويه الذي نقله الرَّخْمَشْرِي فِي الْمَفْصَلِ؛ فقال: "وَمِنْ أَصْنَافِ الْحَرْفِ حَرْفُ التَّقْرِيبِ، وَهُوَ "قَدْ"؛ فَهُوَ يُقَرِّبُ الْمَاضِي إِلَى الْحَالِ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: "قَدْ فَعَلَ"، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: "قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ"، قَالَ سَيْبُويَّةُ وَأَمَّا "قَدْ" فَجَوَابُ: "هَلْ فَعَلَ؟"، وَقَالَ أَيضًا: فَجَوَابُ: "لَمَّا يَفْعَلُ" (٢٠٥).

٧- وعند "لو" ذكر المرادي أَنَّ "لو" الشرطية تكون بمعنى "إِنْ"، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ الْحَاجِّ (٢٠٦)، وَقَالَ مُتَقَدِّمًا ابْنُ عَصْفُورٍ: هَذَا

خطأ، والقاطع بذلك أنك لا تقول: "لو يقوم زيد فعمرو منطلق"، كما تقول: "إلا
يقم زيد فعمرو منطلق" (٢٠٧).

٨- وعند شرح معاني "من" ذكر أنها تعني المجاوزة، واستشهد بقول ابن مالك:
"عدتُ منه"، و"أثبتُ منه"، و"برئتُ منه"، و"شبعْتُ منه"، و"رُويتُ منه" (٢٠٨).

(ج) في باب الثلاثي:

١- مثَّلَ المرادي بكثير من أقوال النُّحاة؛ فعند شرح "أَجَلَ" ذكر المرادي قول
الأخفش في أنَّ "أَجَلَ" تكون في الخبر والاستفهام، ولكنها في الخبر أفضل من
"نَعَمْ"، و"نَعَمْ" أفضل منها في الاستفهام، ومثَّلَ لذلك بقوله: "أنت سوف تذهب"؛
فيكون الجواب: "أَجَلَ"، وهي أفضل من "نَعَمْ" في هذا الموضع، وإذا قلت: أتذهب؟
فيكون الجواب: "نَعَمْ" وهو أحسن من "أَجَلَ" (٢٠٩).

٢- وعند "إِذَّنْ" ذكر المرادي قول ابن عصفور في جواز الفصل بين "إِذَّنْ" والفعل
في قوله: "إِذَّنْ - غَدًا - أَكْرَمَكَ"، وذكر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء مثل:
"إِذَّنْ - يا زيد - أَحْسِنَ إِلَيْكَ"، و"إِذَّنْ - يغفر الله لك - يدخلك الجنة"، ويعترض
المرادي على قول ابن بابشاذ، وينكر عليه أنه لم يُسَمَّعَ شيئاً من هذا، والأفضل أن
يَمْنَعَ الفصل بين "إِذَّنْ" والظَّرْفِ في الِندَاءِ والدُّعَاءِ (٢١٠).

٣- وذكر المرادي أنَّ "أَمَّا" لها ثلاثة أقسام؛ أحدها أن تكون للعرض، كأحد معاني
"أَلَا"، وَمَثَلٌ على ذلك بقول المالقي في "رصف المباني": "أَمَّا تقوم، وأما تقعد"،
والمراد أنك تعرض عليه القيام والقعود، لترى هل يفعلهما أو لا؟ وذكر أنه لا يكون
بعدها إلا الفعل كـ"أَلَا"، وَإِنْ وَرَدَ بعدها اسمٌ فَعَلَى تقدير الفعل قبله، قال المرادي
نقلا عن المالقي: "فتقول: أَمَّا زيداً، وأما عمراً؛ والمعنى: أَمَّا تبصر زيداً، أو عمراً، أو
نحو ذلك من تقدير الفعل الذي تدل عليه القرينة الكلامية"، وقد نصَّ المالقي على
أنَّ "أَمَّا" التي للعرض بسيطة كـ"أَمَّا" التي للاستفتاح، والمراد أنَّها مخففة وغير مركبة من
حرفين (٢١١).

٤- وَمَثَّلَ المرادي بقول الفراء في جواز دخول "إِنَّ" المكسورة على "أَنَّ" المفتوحة مثل: "إِنَّ أُنْتُكَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي"، ولم يقبل المرادي هذا الرأي، وذكر أَنَّ سيبويه منع ذلك، وأن رأيه هو الصحيح^(٢١٢).

٥- وعند "رُبَّ" بَيَّنَّ المرادي قولَ الأصمعي على لسان الأعرابية حينما قال لها: "أَلْفَلَانِ أَبٌ أَوْ أَخٌ؟"؛ فقالت: "رُبَّ أَبِيهِ، وَرُبَّ أَخِيهِ"؛ تريدُ: "رُبَّ أَبِي لَهُ، وَرُبَّ أَخٍ" على نِيَّةِ الانفصال، وحكم المرادي على هذا المثال بأنه نادر^(٢١٣).

٦- كَمَا ذَكَرَ المرادي أَنَّ "ليس" لنفي الحال كما في "ما" المجازية، وَذَكَرَ ابنُ مالكَ أَنَّهُمَا لنفي الحال والماضي والمستقبل، وليس لنفي الحال فقط، وذكر مثال سيبويه عن العرب؛ لأَنَّهُمْ يقولون: "ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ"^(٢١٤)، وَعَضَّدَ أَنَّهُمَا لنفي جميع الزمان بقول حسان:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ، وَلَا كَانَ قَبْلَهُ * وَلَيْسَ يَكُونُ، الدَّهْرَ، مَا كَانَ يَدْبَلُ^(٢١٥).

(د) فِي بَابِ الرَّبَاعِيِّ:

١- عند "إِمَّا" بكسر الهمزة ذكر المرادي أَنَّ الفراء يرى أَنَّهُ يجوز ألا تكرر "إِمَّا"، وتكون بمثابة "أَوْ"، وَمَثَّلَ الفراء بقوله: "عَبَدُ اللهِ يَقُومُ، وَإِمَّا يَقْعُدُ"، غير أَنَّ النَّحَّاسَ ذهب إلى أَنَّ البصريين لا يَجِيزُونَ فيها إلا التكرار، ووافقهُ ابنُ مالك؛ فقال: أَنَّهُ قد يستغنى عن الأولى بالتَّانِيَّةِ^(٢١٦)، وذهب الكسائي إلى أَنَّ "إِمَّا" تكون جَحْدًا مثل: "إِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ"، ويراد: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ"؛ ف"مَا" هنا للصلة^(٢١٧)، وعلى هذا القول تكون "إِمَّا" مركبةً مِنْ "إِنَّ" النافية و"مَا" الموصولة.

٢- وفي "حاشى" بَيَّنَّ المرادي أَنَّهُما تختلف عن "خلا" و"عدا"؛ في أَنَّ الجَرَّ بـ"حاشى" كثيرٌ، ولا تصاحب "ما" حاشى، وَمَثَّلَ بقول سيبويه: لو قلت: "أتوني ما حاشى زيدًا"، لم يكن كلامًا^(٢١٨)، وجَوَّزَ هذا الرأي بعضُهُمْ؛ ولكنَّهُ قليل، وذهب ابنُ مالك إلى أَنَّ "ما حاشى" ذكرت في كلام العرب^(٢١٩).

٣- وعند "لولا" ذكر المرادي مذهب الرُّمَّاني وابن الشجري والشَّلَوِّين في حذف الخبر بعد "لولا"؛ فقد أكدوا أنَّ الخبر بعدها ليس بواجب الحذف على الإطلاق، وفيه قولٌ آخر، وهو أنَّه لو كانَ كونًا مطلقًا غيرَ مُقَيَّدٍ وَجَبَ حَذْفُهُ؛ مثل: "لولا زيدٌ لأكرمته" (٢٢٠).

فالمرادي كثيرُ التَّمثيل بآراء النحاة وأمثلةهم المصنوعة ليؤكد معاني الحروف وقواعد استعمالها في كلام العرب؛ فتارةً نراه يمثِّلُ بأمثلة الكوفيين، وتارةً أخرى يمثِّلُ بأمثلة البصريين؛ فهو وسطي لا يتشبث برأيٍ دون آخر دائماً، وإذا وقع خلافٌ في مسألة ما فإنه قد يذكره؛ ثمَّ يرجِّح رأياً، أو يُضَعِّفُ آخر، وقد مثَّل في كتابه: "الجنى الداني" بمائة وتسعة وعشرين مثلاً مصنوعاً للنحاة بهدف تأكيد القاعدة التي يشرحها، وأحياناً يُعَضِّدُ الأمثلة المصنوعة بآية أو بعض آية من القرآن الكريم، أو بيت أو أكثر من الشعر، أو بحديث من أحاديث النبي (ﷺ)، وأحياناً أخرى يكتفي بالمثال المصنوع، أو يشرح مثال النحاة بمثالٍ من صناعته.

٢. التَّمثيل بأمثلة المرادي المصنوعة:

أكثر المرادي في كتابه من أمثله المصنوعة؛ فقد مثَّل بأكثر مائتي مثالٍ، فلا يكاد يخلو حرفٌ إلا ومثَّل له بمثال من عنده؛ ليسهل على القارئ معنى هذا الحرف، وقواعد استعماله عند العرب، ومواضع الاتفاق والاختلاف بين العلماء حول كلِّ معنى، ثمَّ يعضِّد ذلك بشاهدٍ أو مثالٍ، ويبيد رأيه في الخلاف الواقع بين النحاة؛ فيرجح رأي البصريين تارةً، وتارةً أخرى يرجِّح رأي الكوفيين، ويحكم على بعض الآراء بالقوَّة، وأحياناً أخرى بصحة الرأي المذكور، وفيما يلي سنتناول بعض الأمثلة التي جاء بها المرادي دون نسبة أو جاء بها من صناعته، على سبيل التَّمثيل لا الحصر ومن هذه المواضع:

١- عند "إذ" بين أن "إذ" يكون ظرفاً للماضي، ومثَّل بقوله: "قمت إذ قام زيد"، وبين أن "إذ" اسمية في هذا المثال، والدليل على ذلك، الإخبار بها مع مباشرة الفعل،

نحو: "مَجِيئُكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ"، وكذلك قد تُبَدَّلُ مِنَ الْاسْمِ؛ مِثْلُ: "رَأَيْتَكَ أَمْسَ إِذْ جِئْتِكَ"، وَتَأْتِي "إِذْ" مَنْوُوعَةً فِي غَيْرِ تَرْتُّبٍ؛ مِثْلُ: "يَوْمَئِذٍ" (٢٢١)، فَالْمُرَادِيُّ مِثَّلٌ لظَرْفِيَّةِ "إِذْ"، ثُمَّ مِثَّلٌ لِكُلِّ دَلِيلٍ عَلَى اسْمِيَّتِهَا بِمِثَالٍ مِنْ عِنْدِهِ.

٢- وَعِنْدَ "لَوْ" الَّتِي لِلتَّمَيُّنِ مِثْلُ بَقُولِهِ: "لَوْ تَأْتَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا"؛ أَي: "لَيْتَكَ تَأْتَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا" (٢٢٢).

٣- وَعِنْدَ "مَا" الْاسْمِيَّةِ ذَكَرَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَمِثَّلٌ لذلِكَ بِقَوْلِهِ: "مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٌ لَكَ"، أَي: "بِشَيْءٍ مُعْجَبٍ" (٢٢٣)، وَذَكَرَ أَنَّهَا تَكُونُ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْهَا فِي بَابِ التَّعْجَبِ؛ نَحْوُ: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا"، وَبَيَّنَّ أَنَّ "مَا" فِي الْجُمْلَةِ نَكْرَةٌ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ، وَمَا بَعْدَهَا خَبْرٌ، وَهُوَ مَذْهَبٌ سَبِيوِيٌّ وَرُؤْسَاءُ الْبَصْرِيِّينَ، وَكذلِكَ فِي بَابِ "نِعْمٌ" وَ"بِئْسَ" إِذَا جَاءَتْ "مَا" بَعْدَهَا؛ مِثْلُ: "نِعْمًا زَيْدًا"، وَ"بِئْسَمَا تَزْوِيجُ بِلَا مَهْرٍ" (٢٢٤)؛ فَهُوَ يُمَثَّلُ لِلْحَرْفِ أَوْلَا، ثُمَّ يَذْكَرُ كُلَّ قِسْمٍ، وَالْمَعْنَى فِيهِ، وَيُمَثَّلُ لَهُ عَلَى حِدَةٍ، وَيَأْتِي بِأَمْثَلَةٍ جَزَلَةٍ ذَاتِ قِيَمَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَأَخْلَاقِيَّةٍ يَفْهَمُهَا الْقَارِئُ، وَتَسْهَلُ عَلَيْهِ فَهْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ.

٤- وَعِنْدَ "إِذَنْ" بَيَّنَّ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مُؤَكَّدَةً لْجَوَابِ ارْتِبَاطٍ بِمُتَقَدِّمٍ، أَوْ مَنْبِهَةً عَلَى سَبَبٍ حَصَلَ فِي الْحَالِ، وَمِثَّلَ بِقَوْلِهِ: "إِنْ أَتَيْتَنِي إِذَا أَتَيْتَكَ، وَوَاللَّهِ إِذَا أَفْعَلُ"، وَإِنْ كَانَتْ لِهَذَا الْمَعْنَى فَفِيهَا نَظْرٌ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّرِيحَةِ، وَمِثَّلَ لذلِكَ بِقَوْلِهِ: "إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ إِذَا عَمَّرُوا قَائِمًا" (٢٢٥)، وَقَدْ جَوَّزَ ذلِكَ الْمُرَادِيُّ فَهُوَ يَذْكَرُ الْأَمْثَلَةَ، ثُمَّ يَحْكُمُ عَلَى الرَّأْيِ بِالْجَوَازِ.

٥- وَعِنْدَ "أَمَّا" الْمَخْفُفَةُ ذَكَرَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ حَرْفَ اسْتِفْتَاحٍ؛ مِثْلُ "أَلَا"، وَجَاءَتْ كَثِيرًا قَبْلَ الْقِسْمِ؛ مِثْلُ: "أَمَّا وَاللَّهِ"، وَ"عَمَّا وَاللَّهِ" بِإِبْدَالِ هَمْزَتِهَا عَيْنًا، وَقَدْ تَحْدَفُ أَلْفَهَا؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: "أُمُّ وَاللَّهِ"، وَيَبْدَلُونَ هَمْزَتَهَا هَاءَ كَ "هَمَّ وَاللَّهِ"، وَيَبْدَلُونَهَا عَيْنًا كَ "عَمَّ وَاللَّهِ" (٢٢٦).

٦- وعند مواضع وجوب فتح همزة إنَّ "بَيَّنَّ أَهْمًا قَدْ تَقَعُ فِي مَوَاضِعٍ مَبْتَدَأً، وَمَثَلٌ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "فِي ظَنِّي أَنَّكَ فَاضِلٌ"، وَإِذَا جَاءَتْ بَعْدَ "أَمَّا" جَازَ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، وَمَثَلٌ بِقَوْلِهِ: "أَمَّا أَنَّكَ فَاضِلٌ فَفِي ظَنِّي"، وَإِذَا وَقَعَتْ اسْمًا لـ "كَانَ"؛ مِثْلُ: "كَانَ فِي ظَنِّي أَنَّكَ فَاضِلٌ"، وَإِذَا وَقَعَتْ اسْمًا لـ "إِنَّ" مَفْصُولَةً بِالْخَبَرِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: "إِنَّ عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ"، وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا لِاسْمٍ مَعْنَى؛ مِثْلُ: "أَمْرُكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ" (٢٢٧).

٧- وعند شرح "خلا" بين أن "خلا" تكون حرفًا للجَرِّ، وتجرُّ المستثنى، ومَثَلٌ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ"، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلًا تَنْصِبُ الْمُسْتَثْنَى؛ مِثْلُ: "قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا"، وَأَكَّدَ الْمَرَادِيُّ أَنَّ النَّصْبَ وَالْجَرَّ كِلَيْهِمَا صَحِيحٌ وَثَابِتٌ عَنِ الْعَرَبِ، وَإِذَا أَرَدْنَا اسْتِثْنَاءَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ قَلْنَا: "خَلَايَ"، وَلَمْ تَأْتِ بَنُونَ الْوَقَايَةِ، وَكَانَ الْقَصْدُ الْجَرَّ، أَمَّا إِذَا قُصِدَ النَّصْبُ جَاءَتْ نَوْنُ الْوَقَايَةِ؛ فَيُقَالُ: "خَلَايَ" (٢٢٨)، وَتَكُونُ "خَلَا" فِعْلًا إِذَا جَاءَتْ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةَ قَبْلَهَا، نَحْوُ: "قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا" (٢٢٩).

٨- وعند "رُبَّ" بَيَّنَّ الْمَرَادِيُّ أَنَّ مَجْرُورَهَا قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، وَمَثَلٌ لِلْمُضْمَرِ بِقَوْلِهِ: "رُبَّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ"، فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ مَبْهَمًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ مَنْصُوبَةٍ لِكُونِهَا تَمْيِيزًا، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِ"رُبَّ" يُلْزَمُ حَالَةَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَمَثَلٌ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "رُبَّهُ رَجُلَيْنِ"، وَ"رُبَّهُ رَجَالًا"، وَ"رُبَّهُ امْرَأَةً" (٢٣٠).

٩- وعند شرح "كما" بَيَّنَّ أَهْمًا قَدْ تَكُونُ اسْمًا أَوْ حَرْفًا، فَإِذَا جَاءَتْ اسْمًا تَكُونُ مَوْصُولَةً، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَمَثَلٌ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "الَّذِي عِنْدِي كَمَا عِنْدَكَ"، أَمَّا إِذَا كَانَتْ "كَمَا" حَرْفًا فَتَكُونُ مَصْدَرِيَّةً؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: "قَمْتُ كَمَا قَمْتَ"؛ أَي: كَقِيَامِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ لـ "كَمَا" عِدَّةَ مَعَانٍ، وَمَثَلٌ لَهَا بِأَمْثَلَةٍ مِنْ صَنْعِهِ؛ فَإِذَا جَاءَتْ بِمَعْنَى "كَيْ" تَنْصِبُ مَا يَلِيهَا؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: "أَكْرَمْتُكَ كَمَا تُكْرِمُنِي"، أَي: "كَيْ تُكْرِمُنِي"، وَتَأْتِي بِمَعْنَى "كَأَنَّ"، وَمِثْلُ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "شَتَمَنِي كَمَا أَنَا أَبْغَضُهُ"، وَالْمَرَادُ: "كَأَنَّيْ أَبْغَضُهُ" (٢٣١)، وَتَأْتِي بِمَعْنَى "أَعْلَلَّ"، وَمَثَلٌ لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ: "لَا تَضْرِبْ زَيْدًا كَمَا لَا يَضْرِبُكَ" (٢٣٢)؛ أَي: "أَعْلَلَّ لَا يَضْرِبُكَ".

١٠- وعند شرح "منذ" أكَّدَ أَنَّ "منذ" و"مذ" حرفان لا يَجْرَانُ إلا أسماء الزَّمان، فإنَّ كان معرفة ماضيًّا فهما بمعنى "مِنْ" الابتدائية التي تكون لابتداء الغاية، ومَثَلٌ لذلك بقوله: "ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"، وإنَّ كان معرفةً حالًا فهما بمعنى "فِي"، ومَثَلٌ على ذلك بقوله: "ما رأيته منذ الليلة"، وإذا كان نكرةً فهما بمعنى "مِنْ إِلَى"، ومَثَلٌ لذلك بقوله: "ما رأيته مذ أربعة أَيَّامٍ" (٢٣٣).

١١- وعند شرح "إلا" بكسر الهمزة والتشديد بَيَّنَّ أنَّها تأتي في المستثنى منه سواء أكانَ مذكورًا؛ مثل: "قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا"، أمْ متروكًا؛ مثل: "ما قام إلا زيدًا"، ويقصد: "ما قام أحدٌ غيره"، ويشترط ألا يكونَ مجهولًا؛ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَثْنَى معلومٌ من مجهولٍ، مثل قولك: "قام رجالٌ إلا زيدًا"، كما لا نستثنى مجهولًا من مجهولٍ؛ نحو: "قام رجالٌ إلا رجلًا" (٢٣٤)؛ فالمرادي يبيِّنُ حكم الاستثناء ممثلاً له بأمثلة كثيرة مصنوعة، كما تبين.

١٢- وذكر في "أَمَّا" المشددة بفتح الهمزة أنه لا يجوز الفصل بين "أَمَّا" والفاء بجملة؛ إلا إذا كانت دعاءً، ويشترط أَنْ يُفْصَلَ بينها وبين "أَمَّا" بجملة، نحو: "أَمَّا اليومَ - رَحِمَكَ اللهُ - فالأمرُ كذا" (٢٣٥)، وَأَكَّدَ المرادي على عدم مجيء الفعل بعد "أَمَّا"؛ لِأَنَّها تقوم مقام الشرط وفعله، فإذا جاء بعدها فعلٌ ظَنَّ البعض أنه فعل الشرط، ولكن يأتي بعدها مبتدأ: أَمَّا زيدٌ فقائم، أو خبر نحو: أَمَّا قائمٌ فزيدٌ، أو مفعول عامله فعلٌ مقدر، يفسره فعل مذكور؛ مثل: "أَمَّا زيدًا فأكرمته"، أو ظرف نحو: "أَمَّا اليومَ فأقومُ"، أو حال نحو: "أَمَّا مسرعًا فزيدٌ ذاهبٌ"، أو مفعول له، نحو: "أَمَّا العلمَ فعالمٌ"، أو مصدر نحو: "أَمَّا ضربًا فاضرب" (٢٣٦).

والملاحظ أنَّ المرادي قد مَثَّلَ لحالات مجيء المبتدأ، والخبر، والمفعول، والظرف، والمفعول له، والحال، والمصدر، بعد "أَمَّا"، ومَثَّلَ كذلك لمعاني "أَمَّا"؛ ففي معنى الشكِّ مَثَلٌ بقوله: "قام إِمَّا زيدٌ، وإِمَّا عمرو"، وفي معنى الإباحة بقوله: "إِمَّا الحَسَنُ، وإِمَّا ابنُ سيرين" (٢٣٧).

١٣- وعند شرح "لكن" بيّن أنّها لا يُعطف بها إلا بعد نفي؛ نحو: "ما قام زيد لكن عمرو"، أو نهي نحو: "لا تضرب زيدا لكن عمراً" (٢٣٨).

فَنُلاحِظُ أَنَّ المرادِي يكثر من أمثله المصنوعة التي تفوق أضعاف أمثلة النحاة في المسألة الواحدة، فقد تجاوز عدد الأمثلة المصنوعة التي جاء بها من عنده أكثر من مائتي مثال، وقد تابع النحاة في الاشتغال والتمثيل بزيد وعمرو في معظم أمثله، يقول: "قام زيد لا عمرو"، و"ما مررت بزيد لكن عمرو"؛ فيكثر من أمثله المصنوعة ليسهل على القارئ فهم معاني الحرف.

وبعد عرض هذا المبحث يستنتج الباحث ما يلي:

١- نَوْعُ المرادِي فِي تمثيله بالأمثلة المصنوعة بين الأمثلة النَّثْرِيَّة التي رويت عن العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم وقد بلغت سبعة وأربعين قولاً للعرب، والأمثلة التي هي من صنعة النَّحْوِيِّين، وقد بلغت مائة وتسعة وعشرين مثالا، والأمثلة التي صنعها المرادِي لِلتَّمثِيلِ بها على معاني الحروف، وطرق استعمالها في كلام العرب، وقد تجاوزت مائتي مثال.

٢- أكثر المرادِي من الأمثلة المصنوعة ليؤكد على معاني تلك الحروف، وقواعد استعمالها في كلام العرب، فقد استشهد المرادِي بأكثر من مائتي مثال من عنده، ومائة وتسعة وعشرين مثالا مصنوعاً عن النحاة في كتابه، فلا يكاد القارئ يجد حرفاً من تلك الحروف إلا وقد جاء المرادِي له بمثال من عنده أو عن غيره من النحويين.

٣- يأتي المثال المصنوع بأنماطه المختلفة من الناحية العددية في المرتبة الثالثة بعد القرآن، والشعر، عند المرادِي في كتابه: "الجنى الداني"، وقد مثَّلَ به المرادِي في أغلب مسائل الكتاب.

٤- تنوع المثال النَّثْرِي عند المرادِي في كتابه الجنى الداني؛ فاشتمل: (أ)- قول العربي الفصيح، ويضم: المثل والحكمة والقول. (ب)- المثال المصنوع عن النحويين. (ج)- المثال المصنوع عن المرادِي.

المبحث الخامس: ترك التمثيل

استشهد المرادي في معظم كتابه بأمثلة القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو الشِّعر، أو النَّثر، أو الأمثلة الموضوعية أو المصنوعة بنوعيتها في أغلب مسائل الكتاب، وقد كان يجمع بين أكثر من مثال؛ فيعضد شاهداً بشاهد، أو شاهداً بمثال، أو مثلاً بشاهد، أو مثلاً بمثال في مواضع كثيرة؛ لكنَّه تَرَكَ التَّمثِيلَ لبعض الأحرف في تسعة مواضع؛ وكانت علتُه في ذلك أنَّ هذا الحرف قد يكون شبيهاً بحرف آخر سبق ذكره، أو أنَّه قد تحدث عن الحرف المذكور ذاته في موضعٍ آخر، وضرب له الأمثلة في موضعه؛ فلا يريد أن يكرر ويطيل الحديث في كتابه، والمواضع التي ترك فيها التَّمثِيلَ نبينها وعللها فيما يلي:

١- في الباب الثنائي عند شرح "كَمْ" بين معنى "كَمْ"، وأنها ليست مركبة خلافاً للكسائي والفراء، وهي قسمان: استفهامية، وخبرية، فـ"كَمْ" الاستفهامية لا خلاف في الأغلب على اسميتها؛ وقال بعض النُّحاة بحرفيتها؛ لذلك جاء بها المرادي في كتابه: "الجَنَى الدَّانِي" مع شرح معاني الحروف، ولم يفَسِّرْ المرادي دليل حرفيتها ولا اسميتها ببعض الأمثلة؛ لأنَّه يرى أنَّ "كَمْ" اسمية، وهذا هو الرَّأْيُ الرَّاجِحُ عنده، ولذلك لم يذكر أمثلة في كتاب الحروف لها^(٢٣٩)، وعلى ذلك يكون ترك التَّمثِيلِ في هذا الموضع سببه أنَّ الرَّأْيَ الرَّاجِحَ لديه أنَّ هذه الأداة اسم، وليس حرفاً، كما هي عند جمهور النَّحْوِيِّينَ؛ فمخالفته للرأي القائل بحرفيتها، ومتابعته لرأي للجمهور الذين قالوا بأنها اسم جعله يترك التَّمثِيلَ عليها.

٢- وفي باب الثلاثي عند شرح "أنا" و"أنت" و"أنتِ" بَيَّنَّ أنَّ هذه الألفاظ ضمائر منفصلة، وقال بعض النُّحاة بحرفيتها؛ لذلك جاء المرادي بهذه الضمائر في هذا الموضع، ووضح أنَّ هذه الألفاظ تكون حروفاً إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر، وذكر أنَّ الكلام عن الضمائر المرفوعة قد تقدم ذكره في الباب الثنائي فلا حاجة

لإعادته^(٢٤٠)، ويستنتج من هذا المثال أنَّ علة ترك التَّمثيل هو عدم التكرار لورود الأداة في موضع سابق.

٣- وكذلك عند الضمائر "نحن" و"هما" و"هنَّ"؛ حيث رأى أنَّ هذه الألفاظ تقع موقع الأحرف إذا كانت ضمائر للفصل، وذكر أنَّه تقدم الحديث عن الضمائر؛ فلم يمثَل لتلك الأحرف^(٢٤١)، فعلة ترك التَّمثيل في هذا الموضع عنده كعلته في الموضع السابق، وهو عدم تكرار الحديث لورود أمثله عند تلك الضمائر.

٤- وعند الضمير "أنتم" يرى أنَّه إذا وقع فصلاً يكون فيه خلاف، وقد تقدم شرح هذه الأحكام في ما يشبه هذا الضمير^(٢٤٢)؛ وتكون العلة في ترك التَّمثيل أيضاً هنا عدم إرادة التكرار، لورود مثل هذه الأدوات بأمثلتها في الموضعين السابقين.

٥- وعند الضميرين "أنما" و"أنتنَّ" بَيَّنَّ أنَّهما إذا وَقَعَا فَصْلاً ففيهما خلاف بين اسميَّتهما وحرْفِيَّتَهما، كما سَبَقَ ذَكَرُهُ فِي أَخَوَاتِهِمَا^(٢٤٣)؛ فَتَرَكَ التَّمثيل حتى لا يقع في مكرور القول لوروده في المواضع السابقة.

٦- وفي باب الثلاثي عند شرح "أي" بالمد ذكر أنَّه حرف نداء عند الكوفيين، وبين أنَّه حرف نداء للبعيد، ولم يفسر أكثر من ذلك، ولم يمثَل لهذا الحرف؛ لأنَّه يرى أنَّه مثل "أي" بالقصر^(٢٤٤)؛ فيكون علة تركه للتَّمثيل هو الشبه؛ إذ ورد شبه الحرف بأمثله في موضع سابق.

٧- وعند تفسير "عدا" بين أنَّه قد يكون فعلاً، أو حرفاً، كما ذكر سيبويه، وهو في الحالتين من أدوات الاستثناء، ولم يُطَلَّ الكلام بالتَّمثيل والاستشهاد؛ لأنَّه يمثَل "خلا" في الحكم والمعنى والاستعمال؛ فلا يريد أن يكرر ما ذكره في "خلا"^(٢٤٥)؛ فترك التَّمثيل هنا لمماثلة الحكم النَّحوي لأختين لهذه الأداة، فورد التَّمثيل في موضع الأداة السابقتين.

٨- وفي باب الرُّباعي: بين أنَّ "إدْ مَا" حرف جزم على مذهب سيبويه؛ فهي تجزم فعلين؛ مثل "إن" الشرطية، وقد بَيَّنَّهَا فِي أَقْسَامِ "إدْ" فِي بَابِ الشَّنَائِي؛ لَكِنَّهَا جَاءَتْ

في الرُّباعي؛ لأَنَّهَا تَرَكِبَتْ مَعَ "مَ" فَصَارَا كَأَمَّهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً^(٢٤٦)، وَالْجُزْمُ بِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ التَّمَثِيلَ عَلَيْهَا بِالْأَمْثَلَةِ الْمَصْنُوعَةِ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ بِهِ عَلَى الشِّعْرِ.

٩. وَعِنْدَ شَرْحِ مَعَانِي "كَأَلَا" بَيْنَ أَنَّهُ حَرْفٌ رَدَعٍ وَزَجْرٍ، وَذَكَرَ رَأْيَ الْخَلِيلِ وَسَبْيُوِيهِ وَرُؤُسَاءِ الْبَصْرِيِّينَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَعَانِي "كَأَلَا"؛ فَهِيَ تَعْنِي "حَقًّا"، وَتَعْنِي "نَعَمَّ"، وَتَسَاوِي "إِي"، وَتَكُونُ بِمَعْنَى: "أَلَا" عِنْدَ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَذَكَرَ أَنَّ "كَأَلَا" جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، وَلَمْ يَذْكَرْ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ؛ بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ قَدْ أَفْرَدَ الْحَدِيثَ عَنْهَا فِي "كَأَلَا وَبَلَى"^(٢٤٧)، وَهَنَا أَيْضًا نَسْتَنْتِجُ أَنَّ عِلَّةَ تَرْكِ التَّمَثِيلِ هُوَ عَدَمُ التَّكَرُّارِ لِهَدْفِ الْإِيْجَازِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَدَاةِ قَدْ مَرَّ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ.

وَلَا حَظَّ الْبَاحِثُ أَنَّ الشَّيْخَ الْمُرَادِيَّ قَدْ أَكْثَرَ التَّمَثِيلَ فِي مَوَاضِعِ مَعَانِي الْحُرُوفِ فِي جَمِيعِ كِتَابِهِ إِلَّا فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ: (١)- عِنْدَ "كَمْ". (٢)- وَعِنْدَ الضَّمَاثِرِ: "أَنَا" وَ"أَنْتَ" وَ"أَنْتِ". (٣)- وَعِنْدَ الضَّمَاثِرِ "نَحْنُ" وَ"هَمَّا" وَ"هِنَّ". (٤)- وَعِنْدَ الضَّمِيرِ "أَنْتُمْ". (٥)- وَعِنْدَ الضَّمِيرِ "أَنْتُمَا" وَ"أَنْتُنَّ". (٦)- وَعِنْدَ شَرْحِ "أَيَّ". (٧)- وَعِنْدَ "عَدَا". (٨)- وَعِنْدَ "إِذْ مَا". (٩)- وَعِنْدَ الْحَرْفِ "كَأَلَا".

وَيَعْلَلُ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا إِمَّا أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي حَرْفِيَّتِهِ، وَإِمَّا أَنَّهُ قَدْ شَرَحَ الْحَرْفَ فِي كِتَابٍ، أَوْ فِي بَابٍ أَوْ فِي فَرْعٍ آخَرَ، وَلَمْ يُجِبَّ أَنْ يَكْرَرْ الْكَلَامَ فِيهِ، أَوْ أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ شَبِيهُ بِحَرْفٍ آخَرَ فِي الْحُكْمِ؛ فَيُشِيرُ مِثْلًا إِلَى أَنَّ "عَدَا" مِثْلُ "حَلَا" فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ وَتَفْسِيرٍ.

وَفِي نَهَايَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ يُمْكِنُ أَنْ يَسْجَلَ الْبَاحِثُ هَذِهِ الْمُلْحَظَاتِ:

١- حَصَرَ الْبَاحِثُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي تَرَكَ الْمُرَادِيَّ فِيهَا التَّمَثِيلَ، فَوَجَدَهَا تِسْعَةَ مَوَاضِعَ لَيْسَ غَيْرُ، وَقَدْ جَاءَ بِهَا الْبَاحِثُ فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ الْمَبْحَثِ.

٢. تبين للباحث أنّ علل ترك التمثيل في تلك المواضع التسعة المتروكة قد انحصرت في تجنب الوقوع في كلام مكرور، أو مخالفة المؤلف للرأي القائل بحرفية بعض الأدوات التي ترك فيها التمثيل كالضمائر مثلاً، أو عدم التكرار لورود الأمثلة والحكم في موضع سابق أو مشابه لأخوات تلك الأحرف فأغنت عنه، أو القياس على النظر والشبيه، أو عدم صحة القياس كما في "إذ ما"؛ حيث لم يقع الجزم بها إلا في الشعر، أو عدم الحاجة إلى مثالٍ لوضوح المسألة.

٣. لم يترك المرادي التمثيل إلا في المواضع التسعة المذكورة، وهي نسبة لا تكاد تمثل شيئاً، ولا تكاد تظهر إذا ما قورنت بالمواضع التي عضدّها بالاستشهاد والتمثيل.

الخاتمة

وفي نهاية هذا التطواف الشائق حول أنماط التمثيل النحوي ومراتبه عند المرادي في كتابه: "الجنى الداني.." يجدر بالباحث أن يذكر متوجّزاً ما توصل إليه من نتائج خلال هذه النقاط:

١. قدم المرادي الشاهد المنقول على المثال المصنوع في أغلب موضوعات الكتاب، وفي معظم مسائله، وقد لاحظ الباحث أن المرادي لا يلجأ إلى المثال المصنوع إلا في المواضع التي خلت من الشواهد المنقولة، أو في المواضع التي اتضحت مسائله ولا تحتاج إلى استشهاد.

٢. استشهد المرادي في كتابه: "الجنى الداني" بنحو أربعمائة وتسع عشرة آيةً من القرآن، وستة عشر حديثاً نبوياً، وأربعمائة وأربعة وعشرين بيتاً من الشعر، وسبعة وأربعين قولاً عن العرب، ومائة وتسع وعشرين مثلاً مصنوعاً عن النحاة، وأكثر من مائتي مثالٍ مصنوعٍ عنه، وقد لاحظ الباحث أنّ ترتيب الأمثلة من الناحية العددية على النحو التالي: أ. الشواهد الشعرية، (٤٢٤ بيتاً). ب. الشواهد القرآنية (٤١٩ آيةً). ج. الأمثلة المصنوعة: (٣٣٢ مثلاً)، د. أقوال العرب المنثورة (٤٧ قولاً). هـ.

الشواهد الحديثة (١٦ حديثاً)، وهو يتناسب مع ما جاء في كتب النحويين، ولا يتناسب مع رتبة المثال أو الشاهد، ومن ثم يمكن القول بأن المرادي لم يخرج من عباءة النحويين في الإكثار من الشواهد الشعرية والقرآنية والأمثلة المصنوعة، والتقليل من الشواهد الحديثة وأقوال العرب المنثورة، ويستدل الباحث من خلال ذلك أن المرادي كان من المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي دون تقييد، ودون النظر إلى منته أو سنده أو الحكم عليه.

٣- لم يعتد المرادي برتبة الشاهد والمثال أو نمطه؛ فقد كانت تحكمه الضرورة العلمية، وطريقته في عرض الآراء النحوية، وتحليل المسائل النحوية والدلالية لحروف المعاني في هذا الكتاب موضوع هذه الدراسة، فتارة يقدم القرآن على غيره من الشواهد والأمثلة، وتارة يقدم غيره من الشواهد، وتارة يعضده بغيره، أو يعضد به غيره، وتارة أخرى في مواضع قليلة يترك الاستشهاد قاطبة.

٤- حدد الباحث المواضيع التي ترك فيها المرادي الاستشهاد والتمثيل فوجدها تسعة مواضع، وهذه المواضيع إذا ما قورنت بمواضع التمثيل والاستشهاد فهي لا تمثل شيئاً لقلتها، وقد قام بحصر العلل التي دعت به إلى ذلك فيما يلي: (أ)- تجنب الوقوع في تكرار. (ب)- ورود الأمثلة في مواضع أخرى مناظرة يصح القياس عليها. (ج)- رفض المؤلف ومخالفة الرأي القائل بحرفية بعض تلك الأدوات التي ترك فيها التمثيل، كما ورد عند الضمائر. (د)- عدم حاجة القارئ إلى مثال أو شاهد لوضوح الاستعمال.

٥- المرادي مولع في كتابه بالشعر نظماً وتمثيلاً، فبالإضافة إلى الأبيات التي استشهد بها للاستدلال على القواعد والاستعمالات لحروف المعاني نراه ينظم متوناً شعرية يسجل فيها تلك المعاني التي وردت من خلال استعمال العرب لتلك الحروف في كثير من مواضع الكتاب.

- ٦- استغرقت تلك الشواهد الشعرية والأبيات التي قام بنظمها أغلب البحور الشعرية المشهورة كالطويل والبسيط والخفيف والمنسرح من البحور المركَّبة، والوافر والكامل والهزج والرجز والرمل والمتقارب من البحور البسيطة.
- ٧- تنوعت الشواهد الشعرية في كتاب المرادي إلى ثلاثة: (أ)- الشواهد المنسوبة. (ب)- الشواهد غير المنسوبة، كما أنَّه تابع النحويين في جواز الاستشهاد بجميع الطبقات المتفق على حجيتها، وهي طبقة الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، واستبعد طبقة المولدين، وجاء التمثيل بها على سبيل الاستئناس. (ج)- الشواهد متعدد النسبة، وجاءت الشواهد القرآنية لتستغرق كثيراً من القراءات القرآنية، أمَّا الشواهد النثرية فقد جاءت ما بين مثل عربي أو حكمة أو قول أعرابي أو مثال مصنوع.
- ٨- لا يفضل المرادي شاعراً على آخر، ولا يقوي شاهداً على غيره، وقد يبين الضرورات والجوازات في مواضع، ويتركها في مواضع أخرى.
- ٩- جاء الاستشهاد بالنشر عند المرادي في كتابه لا يتناسب عدداً مع الشواهد الشعرية والقرآنية، كما نراه ينسب القول إلى صاحبه في مواضع، وأخرى يكتفي بقوله: قول بعض العرب، أو أحدهم، ونحو ذلك.
- ١٠- حصر الباحث ملامح منهج المرادي في كتابه: "الجنى الداني" في عدة نقاط موجزة، سجلها الباحث في التمهيد.
- ١١- قام الباحث بتوضيح المقصود بأنماط التمثيل ومراتبه في تمهيد البحث.
- ١٢- ضمن الباحث النتائج الخاصة بكل مبحث في نهايته من البحث.
- ١٣- تنوعت الأمثلة المصنوعة عند المرادي إلى: (أ)- أمثلة مصنوعة عن النحويين. (ب)- أمثلة من صناعته، وقد جاءت رتبة المثال المصنوع عند المرادي في كتابه: "الجنى الداني.. " بعد الشعر والقرآن الكريم، ثم تلاه قول العربي، ثم الحديث النبوي، وهو يتناسب مع ما جاء في كتب النحويين السابقين.

١٤- تبين من خلال الشواهد والأمثلة الواردة عند الواو أنَّ المرادي من القائلين بحقيقة واو الثمانية.

والحمد لله أولاً وآخراً..

وَإِنْ تَحَقَّقْتَ فَأَصْلِحِ الْعَلْطُ * فَلَئْسَ غَيْرُ اللَّهِ مَنْ لَمْ يَسْهُ قَطُّ.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. /فخر الدين قباوة، وأ. /محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١/١٣١٤هـ=١٩٩٢م.

ثانياً: المراجع:

الأزهمية في علم الحروف، لعلي بن محمد النَّحْوِي الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سورية، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي (١٢٢-٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر (تصوير عن طبعة بيروت)، د.ت.

الأمالي، لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب النَّحْوِي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، تحقيق: د/فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ودار الجيل، بيروت.

الأمالي، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي الأندلسي (٥٠٨-٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة.

الأمالي، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي ابن الشجري (ت: ٤٥٠-٤٢٠هـ)، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

إنباه الرواة على أئباه النحاة، الوزير أبو الحسن جمال الدين بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط: ١/١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات سعيد الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف؛ تحقيق وتأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط: ٤/١٣٨٠هـ=١٩٦١م. وطبع: مكتبة الخانجي بالقاهرة، تحقيق: د/جودة مبروك، ومراجعة: د/رمضان عبد التواب، ط: ١/٢٠٠٢م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى ألفية ابن مالك؛ تحقيق وتأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت. وطبع: دار الطلائع، القاهرة: ٢٠٠٤م.

البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤١٣هـ=١٩٩٣م. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط: ١/١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

- تفسير الطبري المسمى: (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: د/بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- التفسير الكبير، المسمى: "مفاتيح الغيب"، لفخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (٥٤٤-٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، مكتبة الهلال، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- حاشية الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت: ٨٢٨هـ). تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط: ١/١٤٢٨هـ=١٩٩٧م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: "عناية القاضي وكفاية الراضي"، دار صادر بيروت، د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٤/١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٢/١٣٧١هـ=١٩٥٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- ديوان الأسود بن يعفر النهشلي (ت: ٦٠٠م)، صنعة: د/نوري حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث، د.ت.

ديوان أبي دؤاد الإيادي، جمع وتحقيق: أنوار محمد الصالح، د/أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، سورية، ط: ١/١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

ديوان امرئ القيس، مراجعة: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٥/١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م، وشرح أبي سعيد السكري (ت: ٢٧٥هـ) بتحقيق: د/أنور عليان أبي سويلم، د/محمد علي الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط: ١/١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د/محمد يوسف نجم، دار بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ديوان جميل بثينة (٧٠١هـ)، دار صادر بيروت، لبنان، د.ت

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٢/١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

ديوان حميد بن ثور الهلالي الصحابي، صنعة: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ=١٩٥١م.

ديوان سلامة بن جندل، صنعة: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢/١٤٠٧هـ=١٩٨٧م. وطبع: المطبعة

الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، د.ت

ديوان عبید الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د/محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، لبنان، د.ت.

ديوان علقمة الفحل، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: د/حنا ناصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٤١٤هـ=١٩٩٢م.

ديوان عمر بن بركة الهمداني من مخزومي الجاهلية والإسلام، سيرته وشعره، د/شريف راغب علاونة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط: ١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، تقديم: د/فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢/١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- ديوان الفرزدق، شرح وضبط: على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٢٧هـ=١٩٨٧م.
- ديوان كُنَيْزِ عَزَّةَ، جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرح الطوسي، تحقيق: د/حنا ناصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
- ديوان مالك و متمم ابني نويرة اليربوعي، تأليف: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٦م.
- ديوان النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي، تعليق: د/حنا ناصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٤١١هـ=١٩٩١م.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر (دار الكتب المصرية)، القاهرة، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية، دمشق، سورية، د.ت
- السَّبْعَةُ فِي الْقَرَاءَاتِ، لابن مجاهد، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ت
- سُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ٢/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- سنن البيهقي، المسَمَّى: "السنن الكبرى"، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

سنن الترمذي المسمّى: "الجامع الكبير"، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: د/بشار عواد معروف وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١/١٩٩٦م.

سنن النسائي المسمّى: "السنن الكبرى"، لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تقديم: د/عبد الله عبد المحسن التركي، وإشراف: شعيب الأرنؤوط، وتحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: ٢/١٤٠٧هـ=١٩٨٨م.

شرح اختيارات المفصل، للخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢/١٩٨٧م.

شرح أشعار الهدليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، ومطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د/ناصر حسين علي، دار سعد الدين ومكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، ط: ١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.

شرح التصريح المسمى: "التصريح بمضمون التوضيح"، خالد الأزهرى (ت: ٩٠٨هـ)، وبهامشه حاشية الألمي الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

شرح سنن أبي داود، لابن رسلان(ت: ٨٤٤هـ)، تحقيق: ياسر كمال، وأحمد سليمان، دار الفلاح، القاهرة، ط: ١/١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

شرح شذور الذهب، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري المصري(ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

شرح الشواهد الشَّعْرِيَّة فِي أَمَاتِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ، محمد محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١/١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.

شرح شواهد العيني، المسمى: المقاصد النَّحْوِيَّة فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ، والشَّهْرُورِ بِ"شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الْكَبِيرِ"، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: د/علي محمد فاخر، ود/أحمد محمد توفيق السوداني، ود/عبد العزيز محمد فاخر، طبع دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

شرح شواهد مغني اللبيب لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري(ت: ٦٧١هـ)، تأليف: جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، نشر لجنة التراث العربي، بيروت، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين ابن عقيل(ت: ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(٢٧١-٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط: ١٩٩٦/٥م.

شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت. وطبع: دار سعد الدين بتحقيق: إبراهيم محمد عبد الله وآخرين، القاهرة، ط: ١/٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

صحيح البخاري، المسمى: "الجامع الصحيح"، من رواية أبي ذرّ الهروي، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، ط: ١/٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

صحيح مسلم، المسمى: "المسند الصحيح من السنن بنقل العدل الضابط عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)"، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، ط: ١/٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهريزي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د/حسين محمد شرف، وعبد السلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط: ٢/١٩٧١م.

الكامل في اللّغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د/يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

الكتاب، لأبي بشر عمرو بن قنبر الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

- اللَّامَات، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط: ١/١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- لسان العرب، لابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار الفكر، بيروت، وطبع: المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠١هـ)، ويليهِ ترتيب المسند، تحقيق: د/رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١/١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥-٤٣٧هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضَّامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢/١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١/١٤١١هـ=١٩٩٠م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط: ٣/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- معجم الأدباء، المسمى: "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت: هـ)، تحقيق: د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١/١٩٩٣م.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت: هـ)، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

معجم الشُّعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزُباني (٢٩٧-٣٨٤هـ)، تحقيق: د/فاروق اسليم، دار صادر بيروت، ط: ١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

معجم القراءات، د/عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، سورية، ط: ١/١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت. وبتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة. د.ت.

المفصل في علم العربية، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د/فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، ط: ١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

المقتضب من كلام العرب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت.

المقرب، لموفق الدين أبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

المتع في التصريف، لموفق الدين أبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط: ١/١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النَّحْوِي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: ١/١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
الموطأ، الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، تخريج: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.
همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

- (١) د./ سيد عبد الخالق سيد إسماعيل؛ أستاذ النَّحو والصَّرْف والعروض المساعد بكلية الآداب، جامعة المنيا.
- (٢) إنباء الرواة، للوزير القفطي: ٣/٨٦، ٨٧.
- (٣) من هذه المصنفات: ١. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت: ٦٧١هـ) المسمى: "التَّذْيِيل والتَّكْمِيل". ٢. أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها. ٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ٤. رسالة في الجمل التي لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. ٥. إعراب البسملة. ٦. "كلًّا وبلى". ٧. شرح منظومة في معاني الحروف. ٨. معنى "لو". ٩. رسالة في الألف. ١٠. شرح الأرجوزة في مخارج الحروف. ١١. شرح منظومة: "المقصد الجليل في علم الخليل" لابن الحاجب النَّحْوِي (ت: ٦٤٦هـ). ١٢. المفيد على منظومة: "عمدة التجويد" للسَّخَاوِي (ت: ٦٤٣هـ). ١٣. شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للشاطبي (ت: ٥٩٠هـ). ١٤. أرجوزة في قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ). ١٥. شرح كتاب: "الفصول الخمسون" في النَّحو لابن معطٍ (ت: ٦٢٨هـ). ١٦. شرح كافية ابن الحاجب النَّحْوِي (ت: ٦٤٦هـ)، وسماه ابن حجر: "شرح الحاجبية النَّحْوِيَّة". ١٧. شرح كتاب المفصَّل للزَّخْمَشَرِي (ت: ٥٣٨هـ). ١٨. شرح الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ). ١٩. شرح الكافية الشافية في

النحو والصرف لابن مالك (ت: ٦٧١هـ). ٢٠. إعراب القرآن، وهو كتاب مفقود. ٢١. منظومة في بيان الدال والدال متفقي المبني ومختلفي المعنى. ٢٢. شرح الواضحة في تجويد الفاتحة لابن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ). ٢٣. شرح منظومة الشاطبية في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ). ٢٤. تفسير القرآن، وهو يقع في عشر مجلدات. ٢٥. سرور النفس.

(٤) شرح تسهيل الفوائد، للمرادي: ١١، ٣٣.

(٥) الجنى الداني، للمرادي: ٢٠، ٢٩.

(٦) المائة: ١١٥.

(٧) الأحقاف: ٢٠.

(٨) الشّعراء: ١٨.

(٩) الضحى: ٦.

(١٠) الجنى الداني: ٣٢.

(١١) الرسائل: ١٣.

(١٢) آل عمران: ٧٥.

(١٣) يوسف: ٦٤.

(١٤) المطففين: ٣٠.

(١٥) الجنى الداني: ٤٢.

(١٦) الجنى الداني: ٥١.

(١٧) البقرة: ١٩٥.

(١٨) مريم: ٢٥.

(١٩) الحج: ١٥.

(٢٠) الجنى الداني: ١٣٥.

(٢١) الأنبياء: ٥٧.

(٢٢) يوسف: ٩١.

(٢٣) الزخرف: ٣٩.

(٢٤) الأحقاف: ١١.

(٢٥) الانشقاق: ١٩.

(٢٦) المؤمنون: ٤٠.

(٢٧) الجنى الدائي: ٢٤٧.

(٢٨) يوسف: ١٧.

(٢٩) النساء: ٨.

(٣٠) الجنى الدائي: ٢٨٤.

(٣١) الجنى الدائي: ٣١٨.

(٣٢) الأنعام: ٣٤.

(٣٣) الكهف: ٣١.

(٣٤) البقرة: ٢٧١.

(٣٥) مريم: ٢٥.

(٣٦) الجنى الدائي: ١٤٢، جمعت هذه القراءة بين نون الرفع مع الجزم وترك نون التوكيد مع "إمّا" الشرطية؛ حيث قرأ طلحة وأبو جعفر وشيبة "ترين" بسكون الياء وفتح النون الخفيفة، وذهب ابن جني إلى أنّ هذه القراءة شاذّة، وَمَنَعَ أَنْ تَكُونَ لِحْنًا؛ لثبوت علامة الرفع، وهي التُّون حالة الجزم، وَزَعَمَ أَنَّهَا لُغَةٌ، وذهب ابن هشام إلى أنّ في هذه القراءة شدوذين؛ هما: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجزم. المحتسب: ٤٢/٢، والمغني: ٤٤٤، ومعجم القراءات للخطيب: ٣٥٨، ٣٥٩/٥.

(٣٧) الأعراف: ١٣٣.

(٣٨) الملك: ١٥، ١٦.

(٣٩) الجنى الدائي: ١٧٢، ورواية القواس عن ابن كثير وأبي الإخريط عنه، حيث قرأ كلٌّ منهما "قال فرعون وامنتم" بتسهيل الهمزة الثّانية مع إبدال همزة الاستفهام الأولى وواوًا، وروى هذه القراءة ابن مجاهد عن قنبل؛ فقال: "قال الطوسي: "إلا أنّ قُنْبَلًا في غير رواية ابن السائب يقلب همزة الاستفهام وواوًا إذا اتصلت بنون "فرعون".."، السبعة: ٢٩٠، ومعجم القراءات للخطيب: ١٣٠/٣، ١٣١، وهذه القراءة ذكرها المالقي في رصف المباني: ٤٣٩، ونقلها عنه المرادي في الجنى الدائي: ١٧٢.

وقراءة آبي الملك كالقراءة السابقة في آية الأعراف؛ حيث قرأ ابن كثير في رواية القواس وقبل في الوصل بإبدال همزة الاستفهام واوًا في "وإليه النشور وامنتم"، وتسهيل الهمزة الثَّانية بلا ألف من طريق ابن مجاهد، قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير "النشور وامنتم" بترك همزة الاستفهام؛ فتصير في لفظ واوًا بضم الرّاء في الوصل"، السبعة: ٢٩٠، ومعجم القراءات للخطيب: ١١/١٠، ١٢. (٤٠) إبراهيم: ٤٦.

(٤١) الجنى الداني: ١٨٤، وورد في معجم القراءات للخطيب: ٥١٦/٤، ٥١٧: قرأ سعيد بن جبير بفتح اللّام الأولى ونصب الثَّانية على لغة من يفتحون لام "كي"، قال ابن جنى في سر الصناعة: ٣٢٨/١: "كان سعيد يفتح اللّام الأولى، ويردها إلى أصلها؛ لأنّ أصلَ لام الجرِّ الفتح، وعن الكسائي أنّه سمع من ابن حزام العكلي قوله: "ما كنت لآتيك" بفتح لام "كي"، وذكر مكّي بن أبي طالب في المشكل: ٥٦/١ أنّ بني العنبر يفتحون لام "كي"، وبعض النّحويّين يعدون ذلك أصلاً، وفي الهمع للسيوطي: ١٤١/٤ أنّ حكم لام "كي" الكسر، وفتحها لغة تميم، ونقل المرادي: ١٨٤ أنّ أبا عمرو ويونس وأبا عبيدة وأبا الحسن ذكروا أنّ من العرب من يفتح هذه اللّام مع الظّاهر مطلقاً، ولغة عكل وبلعبر فتحها مع الفعل". (٤٢) هود: ١١١.

(٤٣) الجنى الداني: ٢٠٨، وإعمال "إنّ" المشددة لا خلاف فيه، وإعمالها مخففة فيه خلاف؛ فالكوفيون يرون أنّ التّخفيف يبطل عملها، وأجازة البصريون مع القلة؛ إلا إنّ كان معمولها مضمراً فهو جائز عندهم في ضرورة الشّعر، وحكى سيبويه عن الخليل أنّه سمع بعض العرب يقولون: "إنّ عمراً منطلقاً"، وقد تبنّت بها قراءة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، الكتاب: ٢٨٣/١، ومعجم القراءات للخطيب: ١٤٧/٤. (٤٤) البقرة: ١٠٠.

(٤٥) الجنى الداني: ٢٢٩، والمحتسب: ٩٩/١، وهي قراءة ابن مجاهد وروح مع أبي السّمّال العدوي؛ حيث قرؤوا بسكون الواو في "أَوْ كَلَّمَا"، وهي في الجنى الداني: "قرأ أبو السّمّك"، وهو تحريف من الكاتب، الجنى الداني: ٢٢٩، ومعجم القراءات للخطيب: ١٦١/١. (٤٦) هود: ١١١.

(٤٧) الجنى الداني: ٢٦٨، وقد وَجَّهَ بهذا الوجه أبو حيان في البحر المحيط: ٣٦٧/٥، وذهب إلى أنَّ "لما" هي الجازمة، والفعل بعدها محذوف، قال أبو حيان: "وكنت قد ظهر لي منها وجهٌ جارٍ على قواعد العربية، وهو أنَّ "لما" هي الجازمة، وَحُذِفَ فعلُها المجزوم؛ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: "فارت المدينة، ولما.."، وهم يريدون: "ولما أدخلها"، ويكون التقدير في الآية: "وإنَّ كلاً لما ينقص من جزاء عمله ليوفينهم"، ويدل عليه: "ليوفينهم رثك". ونقل ابن الحاجب هذا التوجيه في أماليه: ٦٨/١، ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٦٤/٤.

(٤٨) الأنعام: ٥٤.

(٤٩) الجنى الداني: ٤١٢، وقرئت الآية بفتح الهمزتين، وكسرهما، وفتح الأولى مع كسر الثانية، وكسر الأولى مع فتح الثانية؛ فقراءة الفتح فيهما هي قراءة عاصم وسهل وابن عامر ونافع ويعقوب والحسن والشنوبذي، وتوجيهها على أنَّ الهمزة الأولى بدَلٌ من الرحمة، والثانية خبرٌ لمبتدأ محذوف، وأما قراءة الكسر في الهمزتين فهي لابن كثير وأبي عمرو وحزمة والكسائي والأعمش وأبي جعفر وخلف على أنَّ الهمزة الأولى تفسر للرحمة وتمييز لها، والثانية في موضع الخبر أو الجواب، والهمزة الأولى عند الرَّمَحَشَرِيِّ: ٥٠٨/١ في هذه القراءة استثناء؛ كأنَّ الرحمة استفسرت؛ فقبل: "أنَّه من عمل منكم"، وهذه هي القراءة الرَّاجِحَةُ عند الطبري: ١٣٣/٧، وأمَّا قراءة فتح الهمزة الأولى وكسر الثانية فهي قراءة نافع وأبي جعفر وشيبة والأعرج بخلاف عنه، وذلك على التوجيهين السابقين، وأمَّا قراءة كسر الهمزة الأولى وفتح الثانية فهي قراءة الأعرج برواية ابن سعدان عنه والزهري وأبي عمرو الداني، وهي تحتل التوجيهين السابقين، وَحَكَّى سيبويه قراءة فتح الهمزة الأولى وكسر الثانية عن الأعرج، ينظر: الكتاب: ٤٦٧/١، ٤٦٨، ومعجم القراءات للخطيب: ٤٣٦/٢، ٤٣٧، ٤٣٨.

(٥٠) قرئت "لات" بفتح التاء وضَمِّهَا وكسرها، و"حين" بنصب النون ورفعها وخفضها، وفتح التاء من "لات" ونصب التَّوْنِ في "حين" هي قراءة الجمهور، و"لات" عاملة عمل "ليس" على قول سيبويه، وعمل "إنَّ" في قول الأخفش، والرفع بها على إضمار الخبر، وذهب الفراء إلى أنَّ "لات" حرفٌ جرٌّ لأسماء الزَّمان، وقراءة ضم التاء فيها هي قراءة أبي السَّمَّال، وقراءة خفض التاء هي قراءة عيسى بن عمر، وفي نون "حين" الأوجه الإعرابية الثلاثة، الرفع والنصب والخفض، وقد

- اختلف النحاة في توجيه ذلك، ولا يتسع المقام هنا لذكره، انظر: الكتاب: ٢٨/١، معاني الفراء: ٣٩٨/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٣/٢، ومعجم القراءات للخطيب: ٧٦/٨، وما بعدها.
- (٥١) سورة (ص): ٣.
- (٥٢) الجنى الداني: ٤٨٨، والكتاب: ٢٨/١، ومعاني الفراء: ٣٩٨/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٣/٢.
- (٥٣) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي: معجم الشواهد: ٧٣/١، والإنصاف: ١٠٩، والمغني: ٢٨٣، والهمع: ٢٦/١، والخزانة: ١٨٣/٤.
- (٥٤) يوسف: ٩١.
- (٥٥) الحشر: ١٢.
- (٥٦) الجنى الداني: ١٣٦.
- (٥٧) التوبة: ١٢.
- (٥٨) الكهف: ١١٢.
- (٥٩) الزمر: ٧٣.
- (٦٠) الجنى الداني: ١٦٧.
- (٦١) التوبة: ٤١.
- (٦٢) الجنى الداني: ١٩٤.
- (٦٣) هو الحسين بن بدر، جمال الدين أبو محمد، توفي سنة: (٦٨١هـ)، بغية الوعاة: ٥٣٢/١.
- (٦٤) النور: ٦٤.
- (٦٥) الجنى الداني: ٢٥٧.
- (٦٦) البيت من البسيط، وينسب لامرئ القيس، هو في ديوانه: ٢٢٥، ٤٣٧، ولإبراهيم بن بشير، وعمران بن إبراهيم، ولسلامة بن جندل، وهو في ديوانه: ٢٩٢، ٢٩٣، الجنى الداني: ٢٥٨، والمغني: ١٩٠، وشرح شواهد: ٤٩٦، ومعجم الشواهد: ١٤٦/١.
- (٦٧) البيت من الطويل للغمشي الضبي، معجم الشواهد: ١٧٣/١، وأوضح المسالك: ٢٠٤/٣، وحاشية الصبان: ٣٩/٤، والجنى الداني: ٢٧٩.
- (٦٨) الإسراء: ١٠٠.

- (٦٩) البيت من البسيط ضمن قصيدة لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٢٢٥، ٤٣٧، وديوان سلامة بن جندل: ٢٩٢، ٢٩٣، والجنى الدائي: ٢٥٨، والمغني: ١٩٠، وشرح شواهد: ٤٩٦، ومعجم الشواهد: ١٤٦/١، والخزانة: ١٠٥/٦.
- (٧٠) البقرة: ١٤٤.
- (٧١) رواية الشيخان؛ البخاري: ١١٧٧/١، رقم: ٧٤٨، ومسلم: ١/٩٤، رقم: ١٥٣، والترمذي: ٤/٣٢٤، رقم: ٢٦٤٤.
- (٧٢) البيت من الطَّوِيل لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ٢٦٦، وشرح المفصل: ٨: ١٥٤، والمغني: ١٤.
- (٧٣) البقرة: ٦.
- (٧٤) الجنى الدائي: ٣٥، والقراءة بهمزة واحدة في "أأندرتهم" عن الزهري وابن محيصن، ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١/٣٧.
- (٧٥) رواه الشيخان؛ البخاري: ٢٧/٣، رقم: ١٩٠٩، ومسلم: ٢/٧٦٢، رقم: ١٠٨١.
- (٧٦) البيت من الطَّوِيل لِمَتَمِّم بن نويرة، ديوان مالك وتمام: ١١٢، وشرح اختيارات المفضل: ١٧٧، والمغني: ٢٣٤، وشرح أبيات المغني: ٤/٢٩١، وشرح شواهد: ٥٦٥، والجنى الدائي: ١٠١، ومعجم الشَّوَاهِد: ٢/٧٨.
- (٧٧) الحديث رواه البخاري: ١١٥ رقم: ٥٥٥، والجنى الدائي: ١٧١.
- (٧٨) المائة: ٧١.
- (٧٩) الأنبياء: ٣.
- (٨٠) الحديث في صحيح البخاري: ٣/١١٠، رقم: ٢٣٥٦.
- (٨١) المائة: ٥٤.
- (٨٢) البيت من الطَّوِيل لحميد الثوري الصحابي الجليل، وهو في ديوانه: ٤١، الجنى الدائي: ٤٧٩، والأشعري: ٢/٢٢٢، والهمع: ٢/٢٩، وشرح أبيات المغني: ٣/٢٤٧، ومعجم الشَّوَاهِد: ٢/١٦٨.
- (٨٣) أخرجه البخاري: ٣/٧٣، رقم: (٢١٦٨)، والجنى الدائي: ٥٢٤.
- (٨٤) الحديث في صحيح البخاري برواية: "وايمُ الذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون"؛ فأضاف النبي (ﷺ) "ايم" إلى "الذي"، ينظر: صحيح

- البخاري: ١٣٠/٨، ١٣١، رقم: ٦٦٣٩، ومسلم: ١٢٧٦/٣، رقم: ١٦٥٤، والجنى الداني: ٥٤٠، وحاشية الدماميني: ٢١٢/١، وفي الهمع: ٤٠/٢.
- (٨٥) شطر البيت من البسيط، أنشده الكسائي، وهو بلا نسبة في الجنى الداني: ٥٤١، وحاشية الدماميني: ٢١٢/١، والدرر اللوامع: ٤٤/٢.
- (٨٦) الحديث في البخاري: ٤٧/١، رقم: ١٨٠، ومسلم: ٢٦٩/١، رقم: ٣٤٥، والجنى الداني: ٥٨٠، والهمع: ١٣٤/١.
- (٨٧) الأحزاب: ٦٣.
- (٨٨) سورة عبس: ٣.
- (٨٩) أخرجه مسلم: ٩٦٩/١، رقم: ١٣٣٣، والجنى الداني: ٦٠١، والمغني: ٦٧٠، ٦٦٩، وشواهد التوضيح: ٦٥.
- (٩٠) الحديث في سنن البيهقي: ١/٤٥٥، رقم: ١٤٥٣، والجنى الداني: ٤١.
- (٩١) الجنى الداني: ٦٩.
- (٩٢) الحديث في البخاري: ١٢٦/٣، رقم: ٢٤٣٧.
- (٩٣) البيت من البسيط لحسان بن ثابت الأنصاري شاعر الرسول (ﷺ)، وليس في ديوانه، الجنى الداني: ٦٩، ومعجم الشواهد: ٣/٢٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١/٧١، والمغني: ٥٨، ١٧٨، وشرح أبيات المغني: ١/٢٦٨، وشرح شواهد: ٤٦٨.
- (٩٤) الحديث في مسند الشافعي: ١/١٥٧، وشرح سنن أبي داود للراجحي: ٩/١٤، والجنى الداني: ١٤٠، والممتع: ٣٩٤.
- (٩٥) البيت من المنسرح لعبد الله بن عتمة، الجنى الداني: ١٤٠، والمغني: ٤٨، وشرح شواهد: ١٥٩، وفي معجم الشواهد: ٣/٢٢ نسب لبجير بن عتمة الطائي أخي عبيد الله بن عتمة، وقبل هذا البيت قوله: وإنّ مولاي ذو يعاتبني .. لا إحنة عنده ولا جرمة.
- (٩٦) الحديث في البخاري: ٣/١٢٧٢، رقم: ٣٢٦٦، ومسلم: ٤/٢٢٤٩، رقم: ٢٩٣٤، برواية: "لأنا أعلم بما مع الدجال منه، معه نهران يجريان؛ أحدهما رأي العين، ماءً أبيض، والآخر، رأي العين، نارٌ تأجج، فإمّا أذركنّ أحدٌ فليأت النّهر الي يراه نارًا، وليغمض، ثم ليطأطأ رأسه؛ فيشرب منه؛ فإنّه ماءٌ باردٌ..".

- (٩٧) البيت من الكامل مجهول القائل، معجم الشواهد: ٢٥٥/١، ٢٥٦، والجنى الداني: ١٣٤، وشرح الأشموني: ٢١٣/٣، والعيني: ٣٤١/٤، ٣٤٢، والمغني: ٣٧٤، وشرح شواهد: ٧٦٠، وشرح أبياته: ٤٣/٦، والهمع: ٧٥/٢، والدرر اللوامع: ٩٩/٢.
- (٩٨) الحديث في صحيح مسلم: ٢١٨/١، رقم: ٢٤٩٠، و ٦٦٩/٢، رقم: ٩٧٤، والموطأ للإمام مالك: ٢٩، والجنى الداني: ٢١٣.
- (٩٩) الحديث في صحيح البخاري: ٣٦/٧، رقم: ٥٢٢٨، وصحيح مسلم: ٢١٨/١، رقم: ٢٤٣٩، والجنى الداني: ٣٧٣.
- (١٠٠) البيتان من الوافر لجحدر بن مالك العكلي، الجنى الداني: ٤٢٢، ومعجم الشواهد: ٢٥٤/٣، والمغني: ٣٨٣، وشرح أبياته: ٥٨/٦.
- (١٠١) الحديث رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث: ١٢٣/٢، ١٢٤، رقم: ١٧٩، بخلاف الرواية التي وردت في الجنى الداني: ٤٢٢، وأمالى السهيلي: ٤٦، والمغني: ٣٨٣، ورواية أبي عبيد: "ألستم تعرفون ذلك لهم، قالوا: نعم، قال: فإنَّ ذلك.."، ولم يقف المؤلف، ولا المحقق، ولا الباحث على الحديث في الكتب الصحيحة.
- (١٠٢) البيت من الكامل لجميل بثينة، وهو في ديوانه: ١٨٠، وينسب إلى أبي كبير الهذلي، الجنى الداني: ٨٣، ومعجم الشواهد: ٣٢٨/٢، والخصائص: ٤١٦/٢، والهمع: ٣١/٢، والدرر اللوامع: ٢٩/٢.
- (١٠٣) البيت من البسيط للتأبغة الذبياني، وهو في ديوانه: ١٢٧، والجنى الداني: ٨٣، ومعجم الشواهد: ١٥٩/٣، والهمع: ٣١/٢، والدرر: ٢٩/٢.
- (١٠٤) البيت من المتقارب لأوس بن حجر في ديوانه: ٣٠، والجنى الداني: ٨٨، وتفسير الرزي: ٣٨٠/٧.
- (١٠٥) البيت من الطَّوِيل لعلقمة الفحل، وهو في ديوانه: ٣٥، والجنى الداني: ٤١، ومعجم الشواهد: ١٤٨/١، والمقتضب: ١٧٣/٢.
- (١٠٦) البيت من الطَّوِيل لراشد بن عبد ربه، أو ابن عبد الله، الجنى الداني: ٤٣، ومعجم الشواهد: ١٤١/١، والمغني: ١١١، وشرح أبياته: ٣٠٤/٢.

(١٠٧) البيت من الطَّوِيل لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين: ٥١/١، والجنى الداني: ٤٣، ومعجم الشَّوَاهِد: ٢٣١/١، ٢٣٢، وشرح الأشموني: ٢٠٥/٢، والمغني: ١١١، وشرح شواهده: ٣٠٩/٢، والهمع: ٣٤/٢.

(١٠٨) البيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، وهو في ديوانه: ٤٨٨، وفي ديوان جميل: ٤٢، ٤١، والجنى الداني: ٤٤، ومعجم الشَّوَاهِد: ٢٣٤/١، وشرح أبيات المغني: ٣١٣/٢، والهمع: ٢١/٢.

(١٠٩) البيت من الخفيف لأبي داؤد الإيادي، وهو في ديوانه: ٣١٦، والجنى الداني: ٤٥٥، ٤٤٨، ومعجم الشَّوَاهِد: ٤٠٩/١، ورواية البيت في كتب النُّحَاة: ربَّما الجمالُ المؤبَّل فيهم ** وعناجيج بينهن المهائر، شرح المفصل: ٢٩/٨، والهمع: ٢٦/٢، وشرح شواهد المغني: ١٩٨/٣.

(١١٠) البيت من الخفيف لعدِيِّ بن الرَّعْلَاء، الجنى الداني: ٤٥٥، ٤٥٦، ومعجم الشَّوَاهِد: ٧٢/١، والأزهية: ٨٠، ٩٤، والأصمعيات: ١٧٠، ومعجم الشُّعْرَاء: ٨٦، وأمالي ابن الشجري: ٢٤٤/٢، والأشموني: ٢٣١/٢، والمغني: ١٤٦، وشرح شواهده: ٤٠٤، وشرح أبياته: ١٩٧/٣.

(١١١) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك، الجنى الداني: ١٠٧، ومعجم الشَّوَاهِد: ٢٥٩/١، ٢٦٠، والكتاب: ٢٠٧/٢، ٣١٥/١، وشرح المفصل: ١٠/١، ١٠٥، واللامات للهروي: ١١٠، والمغني: ٢٣٨.

(١١٢) البيت من الطَّوِيل لَكُنَيْزٍ عَزَّة، وهو في ديوانه: ١٠٨، والجنى الداني: ١٢١، والمغني: ٢٣٧، وشرح شواهده: ٦٥٠، وشرح أبياته: ٣٠٧/٤.

(١١٣) البيت من الطَّوِيل لعمر بن بركة الهمداني، وهو في ديوانه: ١١٥، والجنى الداني: ١٦٦، ومعجم الشَّوَاهِد: ٤٨/٣، ٤٩، وشرح ابن عقيل: ٣٠/٢، والمغني: ٦٨، ١٩٣، ٣٤٦، وشرح الأشموني: ٢٣١/٢، وشرح شواهد العيني: ٣٣٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٥٠٠/١، والهمع: ١٣٨/٢.

(١١٤) البيت من الكامل للأسود بن يعفر النهشلي، وهو في ديوانه: ١٩، والجنى الداني: ١٦٥، وشرح القصائد السبع: ٥٥، والإنصاف: ٤٥٨، والأزهية: ٢٤٥، وشرح المفصل: ٩٤/٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٥٧/١٠، ٣٥٨، وخزانة الأدب: ٣٤٨/٤.

- (١١٥) البيت من الطَّوِيل لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ١٩٦، والجنى الداني: ١٧٥، وأمالي ابن الشجري: ١٣١/١، والمغني: ٤٠٧.
- (١١٦) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد، أو لصفية زوجة الزبير بن العوام، الجنى الداني: ٢٠٨، والإنصاف: ٦٤١، وشرح المفصل: ٧١/٨، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧/١، وشرح الأشموني: ٥١٠/١، والمغني: ٢١، وشرح شواهد العيني: ٢٧٨/٢، وشرح شواهد المغني: ٧١.
- (١١٧) البيت من الطَّوِيل للفرزدق، وهو في ديوانه: ٨٥٥، والجنى الداني: ٢٢٤، ومعجم الشَّواهد: ١٥٨/٣، ١٥٩، والكتاب: ٤٧٩/١، والمغني: ٢٢.
- (١١٨) البيت من الطَّوِيل لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٣٨٩، والجنى الداني: ٢٢٧، والمغني: ٢٨، والبيت يروى برواية لا شاهد فيها عند البصريين، وهي: إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن يأتي الصيد نخطب. بإفراد الفعل ونصبه (أن).
- (١١٩) البيت من الطَّوِيل لجميل بثينة، وهو في ديوانه: ٢٢٨، والجنى الداني: ٢٢٧، ومعجم الشَّواهد: ٣٣٤/٢، والأشموني: ٢٨٥/٣، والمغني: ٢٨، والهمع: ٣/٢، ولبيت رواية أخرى لا شاهد فيها، وهي: أخاف إذا أنبأها أن تُضيعها * فنتركها ثقلاً عليّ كما هيا.
- (١٢٠) البيتان من المنسرح لملك بن عمرو القضاعي، انظر: الكامل للمبرد: ٤٢٩.
- (١٢١) البيت من الطَّوِيل لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ١٦، والجنى الداني: ٢٣١، ومعجم الشَّواهد: ٤٨٠/١، والكتاب: ٤٢٧/١، وشرح المفصل: ٢٢/٧، والأشموني: ٢٩٥/٣، والخزانة: ٥٤٤/٨.
- (١٢٢) البيت من الطَّوِيل للبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه: ٢٥٤، والجنى الداني: ٢٣٩، ومعجم الشَّواهد: ٢٤٠/٢، والكتاب: ٤٠٥/١، وشرح المفصل: ١٣٩/١، وشرح الأشموني: ١٩٥/١، والمغني: ٣٣٢، وشرح شواهد: ٧١١، والخزانة: ١٤٥/٦.
- (١٢٣) البيت من الرجز للفرزدق، وهو في ديوانه: ٨٨١، والجنى الداني: ٢٤٥، والمغني: ٧٦٤، وشرح شواهد: ٩٦٤.
- (١٢٤) البيت من الطَّوِيل لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٢٧، والجنى الداني: ٢٥٢، ومعجم الشَّواهد: ٢٨٩/٢، ٢٩٠، والخصائص: ٣١٣/٢، والمغني: ٧٦٤، وشرح شواهد: ٣٤٠، وشرح أبياته: ١٥٧/٤.

- (١٢٥) البيت من الطويل جميل بيثنة، وهو في ديوانه: ١٢٥، والجنى الداني: ٢٦٢، ومعجم الشواهد: ٧١/٢، ٧٢، وشرح المفصل: ١٤/٩، ١٦، والأشموني: ٢٧٩/١، والمغني: ١٩٩، وشذور الذهب: ٢٨٩، وشرح شواهد المغني: ٥٠٨، والهمع: ٥/٢، وشرح أبيات المغني: ١٥٧/٤.
- (١٢٦) البيت من الطويل لعبد الأعلى بن عبد الله، ونسب للنابغة الذبياني، وليس في ديوانه، وإلى النابغة الجعدي، وهو في ديوانه: ٢٤٦، ولقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه: ١٧٠، الجنى الداني: ٢٦٢، ومعجم الشواهد: ١٥٢/٤، والمغني: ١٩٩، والأشموني: ٢٠٤/٢، وشرح شواهد المغني: ٥٠٧، وشرح أبيات المغني: ١٥٢/٤، والخزانة: ٥٩١/٣.
- (١٢٧) البيت من الكامل لكثير عزة، وهو في ديوانه: ٤٤٢، والجنى الداني: ٢٨٣، ومعجم الشواهد: ٣٠٩/١، والخصائص: ٢٧/١، والأشموني: ٢٤/٤.
- (١٢٨) البيت من الرمل لعلقة الفحل، ورويه باللام الساكنة، وهو في ديوانه: ١٣٤، والجنى الداني: ٢٨٧، ومعجم الشواهد: ٣٦٢/٢، والأشموني: ١٤/٤، والمغني: ٣٠٠، والهمع: ٦٤/٢، وشرح أبيات المغني: ١٠٥/٥.
- (١٢٩) البيت من البسيط للقيط بن زرارة، الجنى الداني: ٢٨٧، ومعجم الشواهد: ٢٠٤/٣، ٢٠٥، والمغني: ٣٠٠، وشرح شواهد: ٥٦٦٥، والخزانة: ٤٤١/٧، ٤٤٦/٨.
- (١٣٠) البيت من الخفيف بلا نسبة، الجنى الداني: ٤٠١، ومعجم الشواهد: ٦٨/١، ٦٩، والمغني: ١٣، ٣٨، وشرح أبياته: ٥٧/١.
- (١٣١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، الجنى الداني: ٣٢٥، ومعجم الشواهد: ١٣٧/١، ١٣٨، والمقرب: ١٠٣/١، والأشموني: ٢٤٨/١، ٣٩٨، والمغني: ٧٦، وأوضح المسالك: ١٩٦/١، وشرح شواهد المغني: ٢١٩، والتصريح: ١٩٧/١، وشرح أبيات المغني: ١١٦/٢.
- (١٣٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، الجنى الداني: ٢٩٢، ومعجم الشواهد: ٣٢٨/٣، وشرح ابن عقيل: ١٢٨/١، والأشموني: ٢٥٣/١، والمغني: ٢٦٤، وشرح شواهد: ٦١٢، والهمع: ١٢٥/١، وشرح أبيات المغني: ٣٧٧/٤.
- (١٣٣) البيت من الطويل، بلا نسبة، الجنى الداني: ٢٩٣، ومعجم الشواهد: ٢٢٩/٣، والمغني: ٢٦٤، وشرح أبياته: ٣٧٨/٤.

- (١٣٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة، الجنى الداني: ٤٥٨، ومعجم الشواهد: ٣١/٢، والهمع: ٧٢/٢، والدرر: ٨٩/٢.
- (١٣٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، انظر: الجنى الداني: ٥٤٨، ومعجم الشواهد: ٤٤١/٢، والأشعوري: ٦٣/٢، والمغني: ١٣٦، وشرح شواهد: ٣٧٣، والهمع: ١٣٦/٢، وشرح أبيات المغني: ١٠٧/٣.
- (١٣٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، الجنى الداني: ٥٠٧، ومعجم الشواهد: ٣٢٧/٢، والهمع: ١٧٢/١، والدرر: ١٤٨/١.
- (١٣٧) البيت من الهزج بلا نسبة، الجنى الداني: ٥٧٥، ومعجم الشواهد: ٢١٩/٣، والكتاب: ١٢٨/٣، والمنصف: ١٢٨/٣، والمفصل: ١٣٩، والإنصاف: ١٩٧، وشرح المفصل: ٧٢/٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٧/١، ٢٤٣/٣، والهمع: ١٤٣/١، والخزانة: ٣٩٨/١٠.
- (١٣٨) البيت من الوافر بلا نسبة، الجنى الداني: ٥٦٧، والمقرب لابن عصفور: ١٧٢/١.
- (١٣٩) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، الجنى الداني: ٥٩٩، ومعجم الشواهد: ٣٤٠/١، وحاشية الصبان: ٥٠/٤، وشرح الأشعوري: ٥٠/٤.
- (١٤٠) البيت من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، ونسب لمالك بن خالد، وأممية بن أبي عائذ، وعبد مناة الهذلي، والحيد: العقد الذي في القرن، وذو الحيد هو الوعل، والمشمخز: الجبل العالي، والغليان والآس: نوعان من النبات، واستشهد به النحويون على أن معنى اللام القسم التّعجبي، وقد حذف الشاعر "لا" قبل الفعل: "يقي"، الجنى الداني: ٩٧، ٩٨، وشرح أشعار الهذليين، ٢٢٦، ٤٣٩، والخزانة: ٢٣١/٤: ٢٣٣، والكتاب: ١٤٤/٢، والمغني: ٢٣٦، وشرح شواهد: ٥٧٣، ومعجم الشواهد: ١٩/٢، ٢٠، ونسبه صاحب المعجم لأمية بن أبي عائذ الإسلامي المخضرم.
- (١٤١) البيت من الكامل، ونسب إلى جميل بثينة، وعمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، وليس في ديوانهما، الجنى الداني: ١٥٢، ١٥٣، والمفصل: ١٧٥، وشرح المفصل: ٤٣/١٠، وشرح الشافية: ٢٢٤/٣، والممتع: ٣٩٩، ٤٠٠، ومعجم الشواهد: ٢٤١/٣، ٢٤٢، وشرح المفصل: ٤٣/١٠.

(١٤٢) البيت من الوافر، ونسب لرجل من قيس عيلان، ونسب في شرح المفصل لنصيب، ونسب أيضًا إلى بشامة المري، الجنى الداني: ١٧٦، والكتاب: ١/٨٧، والمفصل: ٧٨، وشرح المفصل: ٤/٩٩، ١/٦، والمغني: ٤٢٢، وشرح شواهد: ٧٩٨، وشرح القصائد السبع: ٩٧، وسر الصناعة: ١/٢٧، والهمع: ١/٢١١، ومعجم الشواهد: ١/٨٧، وشرح أبيات المغني: ٦/١٧٢.

(١٤٣) البيت من البسيط، وينسب للراعي النميري، وهو في ديوانه: ٨٧، وإلى القتال الكلبي، وهو في ديوانه: ٥٣، الجنى الداني: ٢١٧، والمغني: ٢٧، والخزانة: ٣/٦٦٧، ومعجم الشواهد: ١/٤٧٠، وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٥٨، والهمع: ١/١٤٧، وشرح أبيات المغني: ٢/٨٠.

(١٤٤) البيت من الوافر، وينسب إلى ذي الإصبع العدوي، وفروة بن مسيك الحجازي، الجنى الداني: ٣٢٧، والحماسة: ٢/٤١٦، والكتاب: ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، والمقتضب: ١/٥١، ٢/٣٦٣، والكامل: ٢٩٥، والخصائص: ٣/١٠٨، والمنصف: ٣/١٢٨، وشرح المفصل: ٥/١٢٠، ٨/١١٣، والمغني: ٢١، وشرح شواهد: ٨١: ٨٤، والهمع: ١/١٢٣، والخزانة: ٢/١٢١، ٤/٤٨٧، ومعجم الشواهد: ٣/٢٠٦، ونسبه صاحب المعجم لفروة بن مسيك.

(١٤٥) البيت من الخفيف، لزيد بن عمرو بن نفيل، أو لابنه سعيد، أو نبيه بن الحجاج، الجنى الداني: ٣٥٢، ٣٥٣، والكتاب: ١/٢٩٠، والخصائص: ٣/٤١، ١٦٩، وشرح المفصل: ٤/٧٦، وحاشية الصبان: ٣/١٩٩، وشرح القصائد السبع: ٣٦٠، والهمع: ٢/١٠٦، والخزانة: ٣/٩٥، ٩٦، ومعجم الشواهد: ١/٤٧٩.

(١٤٦) البيت من الطويل لخرقة بنت النعمان بن المنذر، ونسب إلى أختها هند، الجنى الداني: ٣٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٧٥، والمغني: ٣٤٥، وشرح شواهد: ٧٢٣، والهمع: ١/٢١١، والدرر: ١/١٧٨، والخزانة: ٣/١٧٨، ومعجم الشواهد: ٢/١٤٠، برواية: "ليس نصف.."، والمراد: نخدم.

(١٤٧) البيت من البسيط، ونسبه المرادي لحسان، وهو في ديوانه: ١٢، والجنى الداني: ٣٨٤، ونسب لخداش بن زهير، الكتاب: ١/٣٥٨، وشرح شواهد العيني: ٢/٣٦٢، والمغني: ٧٢، وشرح شواهد: ٢١٠، والخزانة: ١/٣٥٨، ومعجم الشواهد: ١/٤٦٩، والهمع: ١/١٤٧، وشرح أبيات المغني: ٢/٨٠.

(١٤٨) البيت من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي، وهو في ديوانه: ٢٩٢، وفي ديوان حميد بن ثور الهلالي: ٤٣، والجنى الدائي: ٤٢٧، والمغني: ١٢٦، وأوضح المسالك: ٤٣/٣، والهمع: ١٣١/٢، والدرر: ١٧٤/٢، والأنايب جمع أنبوية، وهي ما بين العقدتين في الرمح، ومعجم الشواهد: ١٣٤/١.

(١٤٩) البيت من الكامل لشبيب بن جعيل التغلبي، أو حجل بن نضلة، الجنى الدائي: ٤٨٩، والمفصل: ٤٢، والمغني: ٦٥٥، وشرح شواهد: ٩١٩، والهمع: ١٢٦/١، والدرر: ٥٢/١، ٩٩، والخزانة: ١٥٦/٢، ٤٨٠، ومعجم الشواهد: ٢١٥/١، ٢١٦، وشرح أبيات المغني: ٢٤٧/٧. (١٥٠) الجنى الدائي: ٤٨٥ : ٤٨٩.

(١٥١) البيت من الطويل، وينسب لمجنون ليلي، وهو في ديوانه: ١٩٥، وينسب لابن المدينة، وهو في ديوانه: ٢٠٦، وإلى الصَّمَّة القشيري، المغني: ٧٧، ٢٩٧، ٣٤٠، ٦٤٥، وشرح شواهد: ٢٢١، وشرح أبياته: ١١٩/٢، والهمع: ٦٧/٢، والخزانة: ٤٦٣/١، ومعجم الشواهد: ٨٥/٢. (١٥٢) الجنى الدائي: ٥٠٩.

(١٥٣) البيت من الطويل للفزدق، وهو في ديوانه: ٦١٨، والمغني: ٦٣، ونسب لذي الرمة في شرح شواهد المغني: ١٩٣، وهو في ديوانه: ٦٧٢، ومعاني الفراء: ٣٩٠/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٨، والمقرب لابن عصفور: ٢٣٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٤٥/٢، والجنى الدائي: ٥٣٢، ٥٣٣، والهمع: ١٣٥/٢، والدرر: ١٨٣/٢، والخزانة: ٤٢٨/٤، ومعنى "تأض": "تكسر بعد جبر"، معجم الشواهد: ٢٧٩/٢، برواية: "تلّم بدار..".

(١٥٤) الجنى الدائي: ٣٩.

(١٥٥) الجنى الدائي: ٨٤.

(١٥٦) الجنى الدائي: ٨٧.

(١٥٧) الجنى الدائي: ٨٨، ومغني اللبيب: ١٩٥.

(١٥٨) الجنى الدائي: ٩٨.

(١٥٩) الجنى الدائي: ١٠٠.

(١٦٠) الجنى الدائي: ١٣٩.

(١٦١) الجنى الدائي: ١٩٩.

- (١٦٢) الجنى الداني: ٢٠٦.
(١٦٣) الجنى الداني: ٢٠٩.
(١٦٤) الجنى الداني: ٢٤٥.
(١٦٥) الجنى الداني: ٢٤٧.
(١٦٦) الجنى الداني: ٢٤٩.
(١٦٧) الجنى الداني: ٢٦١.
(١٦٨) الجنى الداني: ٢٧٣.
(١٦٩) الجنى الداني: ٢٧٣.
(١٧٠) الجنى الداني: ٢٧٨.
(١٧١) الجنى الداني: ٢٧٩.
(١٧٢) الجنى الداني: ٣٠٠.
(١٧٣) الجنى الداني: ٣١٤.
(١٧٤) الجنى الداني: ٣٤٠.
(١٧٥) الجنى الداني: ٣٨٦.
(١٧٦) الجنى الداني: ٤١٥.
(١٧٧) الجنى الداني: ٤١٧.
(١٧٨) الأنعام: ١٠٩.
(١٧٩) الجنى الداني: ٤١٨.
(١٨٠) الجنى الداني: ٤٤٣.
(١٨١) الجنى الداني: ٤٧٨.
(١٨٢) الجنى الداني: ٥٤٠، والفائق في غريب الحديث للزمخشري: ١٢٩/٤، وحاشية
الدماميني: ٢١٢/١، واللسان: (يمن)، والهمع: ٤٠/٢.
(١٨٣) الجنى الداني: ٥٦٢.
(١٨٤) الجنى الداني: ٥٧٣.
(١٨٥) الجنى الداني: ٦٢١.

- (١٨٦) الجنى الداني: ٤١ .
(١٨٧) الإنسان: ٦ .
(١٨٨) الجنى الداني: ٤٤ .
(١٨٩) الجنى الداني: ٤٧ .
(١٩٠) البقرة: ١٩٥ .
(١٩١) الجنى الداني: ٥٢ .
(١٩٢) الجنى الداني: ٥٣ .
(١٩٣) الجنى الداني: ٧٧ .
(١٩٤) الجنى الداني: ٩٧ .
(١٩٥) الجنى الداني: ١٠٢ .
(١٩٦) الجنى الداني: ١٥٢ .
(١٩٧) الكتاب: ٣١١/٢ .
(١٩٨) الجنى الداني: ١٥٥ .
(١٩٩) الجنى الداني: ١٨٩ .
(٢٠٠) الجنى الداني: ١٩٠ .
(٢٠١) الجنى الداني: ٢٤٥ .
(٢٠٢) الجنى الداني: ٢٤٧ .
(٢٠٣) الجنى الداني: ٢٤٩ .
(٢٠٤) الجنى الداني: ٢٥٠ .
(٢٠٥) الجنى الداني: ٢٥٥، والكتاب: ٣٠٧/٢، والمفصل: ١٤٨، وشرح المفصل: ١٤٧/٨ .
(٢٠٦) هو أبو العباس أحمد بن محمد الاشبيلي، توفي سنة: (٦٤٧هـ أو ٦٥١هـ)، انظر: كشف الظنون: ٧٠٦/١، ١٤٢٨/٢، ١٦٧٣/٢ .
(٢٠٧) الجنى الداني: ٢٨٥ .
(٢٠٨) الجنى الداني: ٣١١ .
(٢٠٩) الجنى الداني: ٣٦١ .

- (٢١٠) الجنى الدائي: ٣٦٢.
- (٢١١) الجنى الدائي: ٣٩٢، ووصف المباني للمالقي: ٤٦.
- (٢١٢) الجنى الدائي: ٤٠٩.
- (٢١٣) الجنى الدائي: ٤٤٩، والهمع: ٢/٢٦.
- (٢١٤) الجنى الدائي: ٤٩٩، والكتاب: ١/٣٥.
- (٢١٥) البيت من الطَّويل لحسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ)، وهو في ديوانه: ١٩٨، ومعجم الشَّواهد: ٢/٣٢٧، والهمع: ١/٨.
- (٢١٦) الجنى الدائي: ٥٣٢.
- (٢١٧) الجنى الدائي: ٥٣٥.
- (٢١٨) الكتاب: ١/٣٧٧.
- (٢١٩) الجنى الدائي: ٥٦٥.
- (٢٢٠) الجنى الدائي: ٦٠٠.
- (٢٢١) الجنى الدائي: ١٨٦.
- (٢٢٢) الجنى الدائي: ٢٨٨.
- (٢٢٣) الجنى الدائي: ٣٣٧.
- (٢٢٤) الجنى الدائي: ٣٣٧.
- (٢٢٥) الجنى الدائي: ٣٦٥.
- (٢٢٦) الجنى الدائي: ٣٩٠.
- (٢٢٧) الجنى الدائي: ٤٠٨.
- (٢٢٨) الجنى الدائي: ٤٣٦.
- (٢٢٩) الجنى الدائي: ٤٣٦.
- (٢٣٠) الجنى الدائي: ٤٤٩.
- (٢٣١) الجنى الدائي: ٤٨٣.
- (٢٣٢) الجنى الدائي: ٤٨٣.
- (٢٣٣) الجنى الدائي: ٥٠٣.

- (٢٣٤) الجنى الداني: ٥١١.
(٢٣٥) الجنى الداني: ٥٢٤.
(٢٣٦) الجنى الداني: ٥٢٥.
(٢٣٧) الجنى الداني: ٥٣٠.
(٢٣٨) الجنى الداني: ٥٩٠.
(٢٣٩) الجنى الداني: ٢٦١.
(٢٤٠) الجنى الداني: ٤١٨.
(٢٤١) الجنى الداني: ٥٠٧.
(٢٤٢) الجنى الداني: ٥٣٦.
(٢٤٣) الجنى الداني: ٥٢٠.
(٢٤٤) الجنى الداني: ٤١٨.
(٢٤٥) الجنى الداني: ٤٦١.
(٢٤٦) الجنى الداني: ٥٠٨.
(٢٤٧) الجنى الداني: ٥٧٧.